إيلان بابيه

خارج الإطار

القمع الأكاديمي والفكري في "إسرائيل"

ترجمة:
مها حسن بحبوح

خارج الإطار

القمع الأكاديمي والفكري في "إسرائيل"

إيلان بابيه

خارج الإطار

القمع الأكاديمي والفكري في "إسرائيل"

ترجمة: مها حسن بحبوح

خارج الإطار، القمع الأكاديمي والفكري في "إسرائيل"
تأليف: إيلان بابيه.
ترجمة: مها حسن بحبوح.
تصميم الغلاف: بإذن من دار بلوتوبكس، تنفيذ: فادي عساف.
إخراج: رشا علي.
الطبعة الأولى: آب 2014. الحقوق جميعها محفوظة للناشر©.

التوزيع في العالم: شركة قدمس للنشر والتوزيع (ش م م)؛ الفرات <alfurat@alfurat.com>.
شارع الحمرا، بناء رسامني.
ص ب: 6435/ 113.
بيروت، لبنان.
هاتف: 750054 – 9611 +، 750554 – 9611 +.
فاكس: 750053 – 9611 +.
بريد إلكتروني: alfurat@alfurat.com, sales@alfurat.com.

التوزيع في سورية: قدمس للنشر والتوزيع <www.cadmusbooks.net>.
شارع ميسلون، دار المهندسين (0905) – الفردوس.
ص ب: 6177.
دمشق، سورية.
هاتف: 9836 222 – 96311 +، 2247226 – 96311 +.
فاكس: 7226 224 – 96311 +.
بريد إلكتروني: ziad.cadmus@yahoo.com، ziad.cadmus@gmail.com.

التوزيع في محافظة اللاذقية: مكتبة باليرا.
هاتف: 468975 – 96341 +. بريد إلكتروني: <palmyrabooks@yahoo.com>.
لابتياع نسخ رقمية من هذا الكتاب خاصة بلوحات القراءة:
http://www.arabicebook.com/publishers/publisherbooks.aspx?pid=5.
عدد كلمات الكتاب (53997).

المحتوى

تمهيد 11
مقدمة الطبعة العربية 17
مقدمة: حلم يتحول إلى كابوس 21
1) أشباح النكبة 33
2) عسكرة العقل الصهيوني 59
2/ 1) عسكرة الإعلام 60
2/ 2) المفكرون المخصيون و«دعاة السلام» المدجّنون 72
3) قضية كَتْس 85
4) المحاكمة وإخلاء السبيل 99
5) أسرع عدّاءة في الصف 121
6) المعركة على تدوين تاريخ عام 1948 135

7) الجامعة المنزلية 141
8) القشة التي قصمت ظهر البعير: لبنان وغزة 151
9) «حقول القتل» في غزة 173
خاتمة 183
المشروع: نزع سلاح إسرائيل 183
جيش ذو دولة 189
نشر الفكرة ونزع السلاح:
المحاولات الماضية وخريطة الطريق المستقبلية 194
ملحق 203
الطنطورة: الدليل الناطق 203
ماذا حدث في الطنطورة؟ 205
الإشاعات 207
الأدلة المأخوذة عن الأقاويل 208
روايات شهود العيان 211
الهيجان 211
القتل 212
الدفن 215
معاملة النساء 215
الوثائق 216
مضامين تدوين التاريخ 218
الهوامش 227
المسارد 237

تمهيد

الكتابة عن الذات هي تجربة محرجة ومرهقة في آن. ويكمن السبب الوحيد المقنع للانكباب على مشروع كهذا، في قناعة المرء بأن حكايةً شخصية بإمكانها أن تعكس صورةً وسياقًا أكثر اتساعًا. بالتالي ينبغي التأكيد على أن الزاوية الشخصية أو المنظور الشخصي في واقع ما، بإمكانهما الإضاءة على هذا الواقع على نحو أفضل وجعْله في متناول الآخَرين. الصورة الأوسع هنا هو تاريخ الصهيونية في إسرائيل/ فلسطين: أصولها الماضية، وتأثيرها الحالي في حياة الفلسطينيين واليهود في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مواقع أخرى.

قررت كتابة هذه الرواية الشخصية لتكون جزءًا من محاولة عامة أقوم بها، ويقوم بها آخرون، وتهدف إلى تحليل حكاية فلسطين الحديثة. لقد أدركتُ منذ وقت طويل، باعتباري مؤرخًا وناشطًا في مجال السلام، أن حكايتي الشخصية ترمز إلى حقيقة أشمل وتمثّلها. وعندما كنت أتوجّه إلى الجمهور في الغرب بشأن

قضية فلسطين، كنت أشعر أن بالإمكان شرح وضع ما على نحو أكثر شمولاً من خلال تاريخ شخصي. وكلّي أمل في أن يتمكن هذا الكتاب من تحقيق الهدف المرجو. هذه قصة شخص ولد في أحضان الصهيونية وهو يكافح للخروج منه بصورة تدريجية متصاعدة. الخروج من أحضان الصهيونية رحلة فكرية وعقائدية، إضافة إلى كونها بطبيعة الحال، سياسية. لكنها إضافة إلى ذلك تنطوي على اضطرابات عاطفية وغربة اجتماعية تختلف طبيعتها باختلاف الأشخاص.

لقد اكتشفت خلال مسار الكتابة عن القضية الفلسطينية، اعتبارًا من أواخر السبعينيات وحتى الآن، أن السؤال الوحيد والأصعب الذي كان يتعين عليّ الإجابة عليه خلال جلسات الحوار العادية، وهو السؤال الذي كان يُطرَح في كل حدث شاركت به، كان: (متى وكيف تغيَّر مفهومك حول الواقع الفلسطيني والإسرائيلي)؟. ولم يحدث أن كانت إجابتي على هذا السؤال بالمقنعة. كان جوابي المفضَّل، الذي كنت في البداية أردِّده من باب التندر، هو أن عليّ وضع كتاب حول هذا الموضوع. ويتعين علي الآن القول إن ذلك الجواب كان الرد الجدي الوحيد الممكن لأن مجال الكتاب يسمح لي أيضًا بالإجابة على سؤال أهم بكثير، الإضافة إلى السؤال الشخصي، وهو: هل بإمكان أشخاص آخرين في إسرائيل تغيير آرائهم على نحو مماثل؟ أم أنهم سيظلون متمترسين داخل مواقفهم بما ينتفي معه أي أمل بإحلال السلام والتصالح داخل بلدهم؟.

يركز هذا الكتاب على الكيفية التي يجري بها تشريب وإلغاء الأفكار والمبادىء داخل النفوس، وهي عملية لا يمكن الاستهانة بقوة فاعليتها. العقيدة الفكرية الإسرائيلية هي عقيدة فريدة وشاملة، وأنا هنا أقدِّم رأيًا من الداخل. لا ريب في أن هناك أنظمة مشابهة، وإن لم تكن بالضرورة مطابقة، في أمكنة أخرى. والمثال الأقرب هنا مجتمع البيض في جنوب إفريقية في ظل نظام الفصل العنصري. ففي جنوب إفريقية أيضًا، لم يتحقَّق الالتزام بالعقيدة السائدة عن طريق القهر والترويع، أو من خلال جهود منظمة بإحكام. وفي كلا الحالتين، يبدو تبيان مستوى الطاعة والخضوع لقيمٍ ومبادىء عَقْدِية، أسهل بكثير من شرح سبب

استمرار تلك الأفكار والمبادىء طوال تلك الفترات الطويلة.

أنا هنا أسعى لكشف القوة الساحقة للتلقين (الطوعي) من خلال محاولة ناجحة، وإن تكن طويلة الأمد، لتخليص نفسي من عملية التلقين هذه. إنها قصة رحلة تنطوي على أكثر من محطة، ولكل محطة إسهامها في عملية التغيير والانعتاق من المنظور الصهيوني. لم أكن الشخص الوحيد الذي أخذ على عاتقه القيام بتلك الرحلة، ولكن لا يوجد سوى عدد محدود من هؤلاء. إن الدور الذي نقوم به في المجتمع الذي ننتمي إليه والمصير الذي ينتظرنا بسبب قيامنا به لهما إشارة إلى أن تصوير إسرائيل بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط أمر ينبغي التصدي له بحزم.

وهنا أود التنويه بأن فرادة الرحلة التي أقوم بها تكمن في نقطة انطلاقها لا في وجهتها النهائية. إن العديد من المنشقين ومناهضي الصهيونية الجسورين هم أبناء عائلات وخلفيات بإمكانها تفسير رحلة تخلّيهم عن الفكر الصهيوني في نهاية المطاف. بدأتْ رحلتي في مرحلة متأخرة في حياتي، بعد أن قضيت فترة شباب أنهل فيها من الفكر الصهيوني وثقافته التقليدية لغاية عام 1982. بعد أن أنهيت دراستي الثانوية، خدمتُ في الجيش الإسرائيلي جنديًا نظاميًا في مرتفعات الجولان وفي حرب عام 1973. وشأني شأن العديد من مواطنيّ، أصبتُ بصدمة إزاء الهجوم المفاجيء، كما شعرت بخيبة الأمل في قيادتي وقررت أن أخدم لستة أشهر إضافية في الجيش.

بعد ذلك، وكما هي العادة، تابعت دراستي وبدأت حياتي المهنية في الجامعة. وفي ما يخص حياتي السياسية، كنت أنتمي لحزب صهيوني يساري، وكان ذلك يعني آنذاك إيجاد تسوية جغرافية وعملية مع الأردن بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة. بعد قدومي عام 1981 إلى المملكة المتحدة للإعداد لدرجة الدكتوراه في جامعة أُكسفُرد، كنت لاأزال راغبًا في عرض وجهة النظر الصهيونية في مناظرة جرت في منظمة (أصدقاء إسرائيل العُمّاليين/ Labour Friends of Israel) في البرلمان. لكن التغيير حصل بأسرع مما تصورت.

خلال النصف الأول من عام 1982، أسهمتُ بإنشاء الفرع البريطاني من حركة (السلام الآن)، وهي مجموعة إسرائيلية يسارية كانت تقوم بتنظيم حملات تدعو لإجراء مفاوضات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. في ما بعد، تم إيقاف عضويتي لأنني قبلت دعوة من مجلة (سبكتيتر/ Spectator) للمشاركة في مناظرة في مجلس العموم مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، علي مزاوي، ومع الأكاديمية الدكتورة غادة كرمي، التي أصبحت لاحقًا صديقة لي وزميلتي لسنوات. ظهرتْ تلك المناظرة على الصفحة الأولى لصحيفة هآرتس، وهي إحدى الصحف اليومية الرئيسة في إسرائيل، وكلفني ذلك دوري كممثل لحركة السلام الآن، في المملكة المتحدة وفي إيرلندة الشمالية.

كان عام 1982، أيضًا، هو العام الذي بدأتُ فيه الرحلة التي سأصفها في هذا الكتاب، خلال وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان الذي جرى في صيف ذلك العام. كانت نقطة التحول دعوةٌ تلقيتها من السفارة الإسرائيلية في لندن للحديث في اجتماع لتأييد إسرائيل في شمالي بريطانيا. شرح لي الناطق الرسمي للسفارة أن السفير، شلومو أرغوف كان طريح الفراش جراء محاولة اغتياله وأن من الخطر البالغ إرسال نائبه. جاءت لحظة الصحوة، فالأمر لم يكن يقتصر على الرغبة في التضحية بي في حال حصول هجوم آخر، بل يتعداه إلى الافتراض بأنني لم تكن لدي أي تحفظات أو اعتراضات على الغزو. واعتبارًا من تلك اللحظة، بدأتُ رحلةً لا عودة منها. ورغم كل سطوة القبضة الصهيونية على فكر الفرد وحياته، فإن اليهودي الإسرائيلي، وفي اللحظة التي ينتزع نفسه فيها من تلك القبضة، لا يعود قادرًا على فهْم كيفية وقوعه أسير شركها أو منطقها أو رؤيتها. يمثِّل هذا الكتاب محاولة متواضعة لكشف غوامض لغز عقيدة فكرية كنت أعدها يومًا ما التعبيرَ المطلق عن الإنسانية الأصيلة، لكنني، وبعد أن تحررتُ منها، اكتشفتُ أنها فلسفة عنصرية شريرة تتناول الأخلاق والحياة.

لكن (الطلاق) الذي تم بيني وبين الصهيونية لا يعني بأي حال رغبةً في

قطع الأواصر مع مجتمع يتميَّز بالنشاط، مجتمع لايزال يضم عائلتي وأصدقاء أعزاء وذكريات لا تنسى. مع ذلك، ولكي نحافظ على الجانب الإيجابي من حياة اليهود في إسرائيل، فإني أعتقد أن الفلسطينيين لن يكونوا وحدهم من سيعيش حياة أفضل في ظل نظام متحرر من الفكر الصهيوني، بل إن غالبية اليهود الإسرائيليين سيعيشون أيضًا حياة أفضل في ظل نظام كهذا.

مقدمة الطبعة العربية

يمثّل نشر هذا الكتاب باللغة العربية لحظة مشحونة بالانفعالات لي، لحظة كنت أتطلع إليها لسنوات. هذا ليس بالكتاب الأول الذي يُنشر لي باللغة العربية، لكنه كتاب يتسم بطبيعة شخصية وبالتالي فهو يحمل أهمية خاصة في ما يتصل بحواري مع العالم العربي والشعوب العربية.

هذا الكتاب رحلة تنطلق من أعماق الصهيونية لتصل إلى جبهة النضال ضدها. ويحدوني الأمل في أن يتمكن القراء، من خلال هذه السردية الشخصية، من إدراك طبيعة الحركة الصهيونية، كما تبدو لدى النظر إليها من الداخل، وإدراك الإمكانات التي تتوفر لداعمي هذه الحركة لرؤيتها من خلال عيون ضحاياها، ولاسيما الشعب الفلسطيني.

ما من شك في أن قلة فقط من الإسرائيليين قد خاضت هذه التجربة. ومع ذلك لا أدّعي أنني الوحيد في هذا المجال. والواقع أن إمكانية التحرر من

أيديولوجية تَعِدُ المرء بالحصول على المزايا والامتيازات شرط تقبّل فكرة أن يأتي ذلك على حساب آخرين، تبدو مشجعة. لكن قلة عدد الأشخاص الذين اختبروا هذا التحوّل تبدو مخيبة للآمال. مع ذلك يبدو التحوّل ممكناً والأمل كبير في أن يحذو حذونا عدد أكبر من الأشخاص.

حاولت في هذا الكتاب أن أبيّن أن التحوّل إلى مناوىء للصهيونية داخل إسرائيل ليس، بالضرورة، بالأمر الخطر. من منظور شخص فلسطيني (سواء أكان مواطناً إسرائيلياً ، أو يعيش في الضفة الغربية المحتلة، أو محاصَراً في قطاع غزة)، تعتبر مواجهة إسرائيل أمراً في غاية الخطورة. أما المنشقين اليهود فهم يلقون، حتى الآن، معاملة مختلفة وإن كان ذلك قد يتغيّر في المستقبل القريب. هذا الوضع الذي يعيشه الإسرائيليين، من حيث أنهم لايواجهون أخطاراً جسيمة، يثير، بإلحاح، التساؤل عن سبب التزام بعضهم الصمت إزاء السياسات الإجرامية التي تمارسها دولتهم ضد الفلسطينيين.

أعتقد أن هذا الكتاب يجيب، جزئياً على الأقل، عن هذا التساؤل. فهو يُظهر أنه، ولكي يفهم المرء طبيعة القمع والتأثير المدمِّر الذي تخلّفه الصهيونية في أَرض فلسطين، يتعيّن عليه تبنّي قاموس جديد ومنظور أخلاقي جديد، والأهم من ذلك كله، يتعيّن عليه أنسنة الشعب الذي علّموه ولقّنوه كيف يجرده من طبيعته الإنسانية.

لقد كان للصداقات الحميمة التي ارتبطت بها مع فلسطينيين إلى جانب دراستي للغة العربية وعضويتي لأمد طويل في أحزاب اشتراكية وشيوعية وإقامتي في الخارج ردحاً من الزمن، الفضلَ الكبير في تمكيني من رؤية الواقع. لكنني، إلى جانب ذلك، تأثرت بما اطّلعت عليه في السجلات التاريخية. فباعتباري مؤرخاً محترفاً، انتابني الذهول أمام عمق التضليل الذي استند إليه المشروع الصهيوني وشموله. انصب اهتمامي على نحو خاص على أحداث عام 1948، وعندما اكتشفت كيف جرى الترحيل الممنهج للفلسطينيين، وأدركت أن هذا الترحيل لم يتوقف إلى اليوم، وجدت نفسي أمام خيارين: إما المشاركة في

الجريمة، أو مواجهتها بكل ما أوتيت من قوة.

اخترت الحل الثاني. تعرضت للطرد من الجامعة التي كنت أعمل فيها، واضطررت لمغادرة البلاد. لكن، لا يمكن لكل ذلك، ولا حتى للتهديد بالقتل، أن يغيّر رأي المرء عندما يقرر الإحجام عن المشاركة في ارتكاب جريمة. والتطهير العرقي الذي تعرّض له الفلسطينيون، جريمة ضد الإنسانية.

ولكن، لي في إسرائيل عائلة وأصدقاء، يهوداً وفلسطينيين. وأنا أشعر بالقلق عليهم، ومع ذلك لدي قناعة راسخة بأن الضمانة الوحيدة لوقف نزيف الدم المستمر في البلاد هو الحل الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية في ستينيات القرن العشرين والقاضي بإنشاء دولة واحدة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين يعود إليها اللاجئون الفلسطينيون، إن شاؤوا ذلك.

آمل من القراء العرب لهذا الكتاب أن يتمسكوا بحبال الأمل وأن يدركوا أن الشعب الذي يعيش في ما كان يوماً فلسطين، ليسوا جميعاً أعداء لهم، أو معارضين لحصول الفلسطينيين على العدالة. نحن، معاً ومع الأشخاص الذين يشاركوننا الرأي في كل المنطقة، نستطيع بناء فلسطين جديدة لا تؤثر فقط في حيواتنا بل في حياة كل من يعيش هنا على هذه الأرض.

مقدمة:
حلم يتحول إلى كابوس

يتعين علي الاعتراف بأن رواية تيودور هرتسل الطوباوية، (الأرض القديمة الجديدة/ Altneuland)، قد فتنتني في طفولتي، لكنني لم أدرك سوى مؤخرًا سر هذا الافتتان الغريب برواية كانت تبدو ظاهريًا وكأن مسافات لا نهاية لها تفصلها عن الواقع الإسرائيلي الذي ولدتُ ودرست وترعرعت فيه[1]. أنا أدرك الآن أن هذه الرواية التي تتحدث عن المستقبل كانت جزءًا من تاريخي الشخصي. فهي تضم مشاهد من الخلفية التي قضيت فيها طفولتي كما تضم ذكريات لا تفارقني من مرحلة يفاعتي. المقاطع، التي يغلب عليها الطابع الوصفي في الرواية، كانت تذكّرني على الدوام بالعائلة الألمانية اليهودية التقليدية التي نشأتُ في كنفها في حيفا في أواخر خمسينيات القرن العشرين. هناك، وعلى جبل

الكرمل، كان والداي وأصدقاؤهما الذين هاجروا معهما في أواخر الثلاثينيات، يعيدون تكوين منعزل ثقافي ألماني-يهودي. كان الناس، داخل هذه الفقاعة الوهمية، يتحدثون ويتصرفون كما لو كانوا مواطنين في أركاديا [منطقة جبلية في اليونان تُعتبَر رمزًا للنعيم والسكينة] هرتسل.

رواية «الأرض القديمة الجديدة» قصة مجموعة من المسافرين الذين زاروا فلسطين ضمن جولة في بلاد العالم. وعندما عادوا بعد عشرين عامًا اكتشفوا مجتمعًا كاملاً - الدولة اليهودية التي عادت للحياة. وكما في الدفيئة الزجاجية التي كنا نحتفظ فيها بالنباتات في غرفة الجلوس، كذلك كان شأن اليهود في صهيون الطوباوية التي تعود إلى عام 1923 تقريبًا: فقد كانت قواعد السلوك السائدة في أوربة الوسطى تُراعى بكل دقة، وكانت الموسيقى الكلاسيكية الأوربية تصدح عاليًا، كما وكان يجري الحديث بغبطة عن أدق تفاصيل آخر نزهة في الريف. كان والدي يهتف بحماس «إنها الطبيعة» حتى قبل أن نغادر مجمّع المعمل الملوث في خليج حيفا متّجهين شمالاً للانغماس في ما يسميه أبطال الرواية «العودة التامة الكاملة إلى أحضان الطبيعة في بلدنا التي نستطيع فيها أن نعيش بسعادة غامرة». وإذا استطعتَ لفْظ كلمات هذه الجملة بلكنة ألمانية سليمة، يصبح بإمكانك إعادة تمثيل رحلة عائلتي إلى منطقة الجليل ورحلة أولئك المغامرين الجسورين قبل قرن مضى.

في جو كهذا، كان من السهل تناسي ما كان يُدعى بالواقع «الأسيوي» الموجود خارجًا، والتظاهر بأننا ما نزال نعيش في ألمانيا و نشكّل جزءًا من أوربة العجوز. صرت أدرك الآن كيف كنا نرى في بضع شجرات صنوبر بائسة «الغابة السوداء»[2] بكاملها، ولماذا كنا نرى في كل بركة صغيرة بحيرة، ونظن كل جرذ سنجابًا، وكل ساقية ماء نهرًا. كان الأشخاص من نوع والديَّ بين المتحمسين الذين اصطفوا واديًا بعينه في جبل الكرمل، لا يتجاوز طوله مئة متر، وعدوه سويسرا الصغرى. وللقيام بذلك، كان ينبغي لك أن تتميز بمقدار معقول من الخيال الشرق أوسطي، كما كان ينبغي أن يكون البرد قارسًا في ذلك اليوم لكي

تتخيَّل أنك في جبال الألب لا في هضاب فلسطين الغربية.

ضمن هذا العالم المتخَيَّل، نجح اليهود الألمان أولاً في الحفاظ على بقائهم ومن ثم في الازدهار، وذلك بعد منْح الدولة اليهودية الوليدة تعويضات سخية من ألمانيا ما بعد النازية. ومن دون أن يدركوا، أنشأوا بلدًا أطلقوا عليه «بالستينا Palestina» (كما حوّروا اسم فلسطين) يشبه البلد التي تخيلها هرتسل في كتابه؛ وشأنهم شأن أبطال الكتاب، لم يروا السكان المحليين، ولم يلاحظوا اليهود العرب (المزراحيم)، أو أنهم لم يدركوا أن هؤلاء يشكلون جزءًا لا يتجزأ من الشرق الأوسط العربي.

لكن ذلك السراب لم يكن فقط هلوسة. فشجرات الصنوبر في حديقتنا الخلفية جاءت أصلاً من أوربة، فقد جلبها مستوطنون يهود. والأشجار والأنواع الأخرى في «غابتنا الأوربية» تغطي حاليًا جبل هرتسل في القدس، حيث يرقد جثمان تيودور هرتسل (1860-1904)، مؤسس الحركة الصهيونية المتحدر من أصل نمساوي-مجري. ويشغل قبره مركز الصرح المقام على جانب التل، الذي يشكل مدفن أقطاب الصهيونية والأقطاب الإسرائيليين، وآخرهم يتساك رابين رئيس الوزراء الذي قضى اغتيالاً. يطلق الفلسطينيون على الجبل المذكور اسم الشرفة/الأشرفية، أي «الجبل الذي يشرف على القدس». والواقع أن جبل هرتسل يشرف على عين كريم وبيت مزميل، وهما قريتان تم إخلاؤهما من سكانهما في تموز 1948 خلال موجة التطهير العرقي الذي قامت به إسرائيل في فلسطين في أثناء ما يطلِق عليه الإسرائيليون اسم «حرب استقلال إسرائيل». لا توجد لدى الشباب الإسرائيليين أي مشكلة في إرشادك إلى المدفن؛ ولكن، وإذا صدَّقنا ما تقوله الاستطلاعات الأخيرة، ليس ثمة احتمال كبير في أن يعرف أولئك الشباب من يكون هرتسل. هم يعرفون اسمه فقط من الطرق الرئيسة الموجودة في كل مدينة كبرى، كما يعرفون النسخة المؤنثة من الإسم، هرتسليا، وهو اسم المدينة الساحلية الواقعة شمال تل أبيب. وهذه المدينة، شأنها شأن الجبل، تخفي

الجانب المظلم من الصهيونية: فقد بُنيَت على أطلال عدة قرى فلسطينية.

لم يكن حلم هرتسل، وحتى وقت ليس بالبعيد، يُبحث ضمن سياق تاريخ فلسطين، إلا في ما ندر. وهنا لا أقصد القول إن هرتسل كان موضع تأليه أو أنه لم يكن قط موضع استخفاف. بل كان هناك العديد ممن انتقدوه حتى خلال حياته: فقد كان موضع ازدراء النخبة اليهودية في الغرب، وموضع كره اليهود المتعصبين في الشرق. كما كان هناك معارضون له حتى ضمن الحركة الصهيونية التي أسسها عام 1897. وعندما عرض تأسيس دولة صهيونية في أوغندة لأن فلسطين بدت بعيدة المنال، أجبره اليهود الروس الذين سبق وتعاون معهم، على تحويل تركيزه وتركيز الحركة إلى فلسطين. وبعد عامين توفي هرتسل، كان كتّاب سيرته، داخل إسرائيل وخارجها، يتحدثون بسخرية عن غرابة أطواره وعن طموحه الجامح، لكنهم جميعًا أقرّوا ما قاله إشايا برلين من أن هرتسل كان، في داخله، إنسانًا حالمًا انشقَّ عمن حوله وثبتَ صوابُ رؤيته في النهاية:

> سبق وأن أشرت إلى إن إحدى الخصال التي تميِّز الرجل العظيم تكمن في أن تدخّله الفاعل يجعل ما كان يبدو أمرًا مستبعدًا يحدث على صعيد الواقع. ولا نستطيع أن ننكر أن الجهود التي تُوِّجَت بإنشاء دولة إسرائيل، كانت من الأمور المستبعَدة أو المفاجئة. عندما بدأ تيودور هرتسل يبشِّر بأن من المطلوب بل ومن الممكن إنشاء دولة يهودية عصرية مستقلة . . اعتبر الأشخاصُ العقلاء من اليهود ومن غير اليهود، ممن سمعوا بخطته، أنها كانت أقرب إلى الهذيان؟[3].

ويبدو أن ذلك هو الرأي السائد بشأن هرتسل والصهيونية. فعندما احتفلت إسرائيل بالذكرى المئوية لوفاته، عام 2004، قلة من الأشخاص فقط شككت بالرواية السائدة حول الرجل ومشروعه. لكن مارتن بوبر، اليهودي الألماني، وهو بروفسور كان يغرِّد خارج السرب ولم يكن مشاركاً في مشاعر العظمة الذاتية والتفوق الأخلاقي، كتب آنذاك إلى أحد أصدقائه الأميركيين، قائلاً:

لا يمكن سوى لثورة داخلية أن تنقذ شعبنا من مرضه القاتل ومن مشاعر الكراهية التي لا مبرر لها. وما من شك في أن تلك المشاعر سوف تودي بنا إلى الدمار الكامل. عندها فقط، سوف يدرك الكبير والصغير في هذه الأرض جسامة مسؤوليتنا تجاه اللاجئين العرب المساكين، الذين أسكنّا في مدنهم يهودًا استقدمناهم من بلاد بعيدة؛ والذين جنينا خيرات حدائقهم وبساتينهم وكرومهم؛ والذين أنشأنا في المدن التي سلبناهم إياها، مؤسسات تربوية، وخيرية ودينية، ونحن نهذي ونتباهى بأننا «شعب الكتاب المقدس» و«نور الشعوب»[4].

في عام 1960، أي في العام الذي كان يُفترض أن يبلغ فيه هرتسل المئة من عمره، والذي رسم فيه بوبر معالم تاريخ ارتبطتُ به بعد 25 عامًا، كنت لاأزال في السادسة من العمر. وإذا كان هناك من إرث يهودي ألماني في إسرائيل يدفعني للشعور بالفخر لكوني جزءًا منه، فقد كان إرث بوبر (مع أني لم أتعاطف قط مع إيمانه بالحق الإلهي لليهود في فلسطين، وهو الحق الذي لم يكن يخطر لبوبر أنه قد يعني السماح لليهود بسلب الفلسطينيين أرضهم). كان إرث هرتسل هو الذي نأيت بنفسي عنه، والذي كرَّست حياتي العامة في ما بعد لمكافحته بقوة.

في عام 2004، وبينما كانت إسرائيل والعالم يحتفلان بالذكرى المئوية لهرتسل، كانت تدور في ذهني أسئلة حاول بوبر عبثًا أن يدفع مجتمعه لطرحها عام 1960. لم تتضح إجابات تلك الأسئلة في ذهني إلا بعد استرجاع أحداث الماضي. وبعد مئة عام من وفاة هرتسل، كانت تلك الأسئلة لا تزال غائبة عن الجدل العام الدائر في إسرائيل. عندما كان ذلك الزعيمُ الصهيوني يشغل الموقعَ المركزي في الفضاء العام الإسرائيلي لبضعة أيام، بدا وكأن الاحتفاء بذكراه اتّخذ شكل تداول الإشاعات والتساؤلات المثيرة حول فشله في مهنته ككاتب مسرحي، وطموحه كيهودي للاندماج في المجتمع الأوربي، ومناوراته المسرحية في الساحة العالمية وحالات الكآبة المرضية المفرطة التي كانت تنتابه

(والتي كانت تُعزى إلى إصابته بالزهري «السفلس» في شبابه).

ولو قُيِّض لبوبر أن يكون حيًا عام 2004، وأتيحت له فرصة إمعان التفكير بشأن هرتسل، فلا ريب بأنه كان سيطرح مجموعة مختلفة من الأسئلة. ينبغي مناقشة حياة هرتسل ورؤيته، شأنهما شأن الحركة الصهيونية نفسها، من منظورات مختلفة، أهمها منظور الضحايا الفلسطينيين لطموح هرتسل. كيفية تحوّل حلم هرتسل إلى كابوس لفلسطين؟ كيف تحوّل نضالُ مفكرٍ أوربي شاب ضد رهاب الأجانب في فيينا في نهاية القرن التاسع عشر، إلى حملة لتدمير موطن شعب آخر بعد خمسين عامًا؟.

عندما برز هرتسل كمخلِّص ليهود أوربة، كانت هناك إمكانات أخرى متوافرة لتفادي الكارثة الوشيكة. كان واضحًا آنذاك أن البقاء في أوربة خطر، وقد قضى اليهود الذين ظلوا هناك نحبهم في المحرقة، ومن بينهم أسرة كل من والدي ووالدتي. انضم والداي إلى المشروع الصهيوني للاستعمار الاستيطاني في فلسطين، من دون أن تساورهما، ويا للأسف، مشاعر الحسرة التي ساورت بوبر. اختار أفرادُ أسرتي الآخرين، شأنهم شأن معظم اليهود الأوربيين الذين غادروا أوربة حينذاك، الذهابَ إلى إنغلترا والولايات المتحدة ونيوزيلاندة. اليهودُ الذين غادروا أوربة الشرقية والأراضي التي تقطنها الشعوب الجرمانية وذهبوا إلى الأراضي التي تقطنها الشعوب الأنغلوساكسونية، ساعدوا على إيجاد عالم أفضل بكثير للإنسانية عمومًا، ولليهود على وجه الخصوص. لاشك بأنه لم يكن عالمًا كاملاً، بل كان بعيدًا عن الكمال، لكنه أفضل من العالم الذي هجروه في القارة الأوربية. لقد تعرّفت على بعض أولئك اليهود بعد تعرُّضي للتشهير في إسرائيل: وقد أعاد تأييدُهم لي ارتباطي بالإرث اليهودي الذي يتم تحييده، إن لم نقل إلغاؤه بالكامل، في دولة إسرائيل اليهودية.

كان الاستعمار الاستيطاني الخيار الذي لجأ إليه هرتسل وأقرّه خلفاؤه من بعده. وقد يبدو إطلاق وصف الاستعمار الاستيطاني على قرارات هرتسل وقرارات حركته أمرًا سخيفًا لشخص غير يهودي. فلا يمكن أن نتصور

أن شخصًا يهوديًا إسرائيليًا يمكن له إطلاق هذا الوصف على الرجل أو على مشروعه، إلا إذا اعتبرنا ذلك بداية رحلة مضنية يهجر فيها العشيرة ومعتقداتها. وكان بعض الإسرائيليين ممن يتمتعون بالشجاعة قد باشروا السير على هذا الدرب وقت طويل قبل بدء تفكيري بالقيام في رحلة كهذه. ولولاهم لما وجدت الشجاعة الكافية للشروع في رحلتي. لم تتغير حياة هؤلاء، فقط، نتيجة إدراكهم أن الصهيونية هي حركة استعمارية استيطانية منذ بدايتها؛ بل كان اكتشافهم أن الصهيونية لم تتوقف حتى الآن عن كونها حركة استعمارية استيطانية، هو ما وضعهم في مواجهة مباشرة مع مجتمعهم، ومع أسرهم في غالب الأحيان. عندما تجتاز خط اللاعودة هذا، لا يعود بإمكانك الانخراط بأية طريقة «طبيعية» أو تقليدية ضمن مجتمعك، سواء أكان ذلك يعني أفراد أسرتك، أو زملاء المهنة أو المجتمع بوجه عام.

يفضي الإدراك من هذا النوع، من الوجهة المهنية، وبدرجة أقل، من الوجهة العاطفية، إلى تضاؤل مدى «فرادة» الحالة الصهيونية كحركة تستحق الدراسة على نحو سليم. فقد سبق وأن جرت محاولات لإنشاء أرض مقدسة في أمكنة أخرى، وهناك أيضًا تم ذلك على حساب الآخرين، كالهنادرة والأميركيين من أصل إفريقي، وشعبَيّ كلٍّ من أستراليا ونيوزيلاندة الأصليين، إضافة إلى العديد من الشعوب الأخرى التي كانت ضحايا. لكن اليهود في تلك المجتمعات الجديدة غالبًا ما كانوا منخرطين في التوفيق بين الحالات التاريخية المضطربة وفي تصحيح مسارها. فقط في فلسطين كان الوضع مختلفًا. فقد تحولت اليهودية هناك إلى توليفة من الاستعمار الاستيطاني والروح العصبية الشاعرية. ويبدو أن هرتسل افتتن بتلك الأيديولوجيتين الراسختين. فقد كان هرتسل بنوعية الروح القومية الشاعرية التي اتَّقدت في فيينا في نفوس الشباب النمساويين الذين كانوا يرفضون اعتباره واحدًا منهم. كانت قومية العرق والأسلاف: فلكي تتفوق أمة ما، كانت في حاجة إلى السيادة على كامل أراضيها التاريخية، ولتضمَّ إليها «كل» شعبها، الذي كان يُعرَّف «علميًا» بأنه لحم الأمة

ودمها. كانت قوميةُ هردر وفِخته، وغوبينو هي التي أفضت في النهاية إلى نشوء الحالة النازية الشاذة، وبذرت روحًا رسولية جامحة في قلوب الصهاينة الأوائل وقلوب من خلفهم، كما بيَّنت جاكلين روز في تحليلها الشامل، وكما ظهر في التحليل الثاقب الذي قدمه غابرييل بيتربيرغ مؤخرًا[5].

الواقع أن روحًا رسولية دنيوية مارست دورًا حاسمًا في عالم هرتسل الطوباوي، رسولية جرمانية من النوع الذي قُدِّر له تمزيق أوصال القارة الأوربية بعد سنوات طويلة من وفاته. لكن تلك الروح الرسولية لم تظل جرمانية؛ بل جرت عبرنتها في أركاديا هرتسل. فرواية «الأرض القديمة الجديدة» تحدثنا، إلى جانب ما تحدثنا به، عن إعادة تجسيد مملكة شلومو [سليمان] التوراتية، بعاصمتها الأبدية المبنية حول الهيكل الثالث الذي أعيد إنشاؤه، والذي يوصف بأنه نسخة مطابقة للصرح الكبير الذي شيده شلومو. لكننا نسمع الإرث الموسيقي الجرماني يصدح حتى داخل قاعة الحرم المقدس، مثلما كان يصدح في منزل والديّ، مصاحبًا للتراتيل التوراتية. في المدينة القديمة، هناك حاليًا مجموعة من اليهود المنتمين إلى الجناح اليميني المتطرف، يعرضون أنموذجًا للهيكل الثالث وينتظرون تدمير المساجد الموجودة على جبل الهيكل، إما نتيجة الغضب الإلهي أو بفعل قنبلة بشرية متعصبة عرضية. لكن الألحان المحيطة بتلك المجموعة، ومن دون أن ننسى أن أفرادها جاؤوا في الأصل من برُكلِن، هي أقرب ما تكون إلى الألحان الشعبية الأميركية لا إلى موسيقى باخ وموتزارت.

إذا تعاقدتَ حاليًا مع دليل سياحي تابع لمجلس السياحة الإسرائيلي الرسمي، فسوف تسمع النسخة المحدَّثة عن رسالة هرتسل: الصهيونية والاستيطان في أرض إسرائيل كانا معجزة. لن تسمع ولو كلمة عن الأصول الجرمانية لهرتسل، بل ستسمع رواية ضحلة عن رجل كانت القوة الصرفة هي أساس حَقِّه في فلسطين. ولكن جزء من الحكاية يظل من دون تغيير. استشرف هرتسل حدوث معجزة، ليس فقط عندما تنبأ بإنشاء دولة يهودية، بل عندما تنبأ أيضًا بأن اليهود سينتقلون من حضيض الحياة الإنسانية ليرتقوا إلى قممها. وفي كتابه الطوباوي،

يدّعي هرتسل أن اليهود ظلوا لألفي عام يعيشون حالة شقاء (elend)، وهو مفهوم ألماني قديم للمنفى وللدرك الأسفل من الوجود- لكنهم في «الأرض القديمة الجديدة» سيحققون المجد. لم تكن الفكرة الصهيونية، من منظور هرتسل والعديد من الإسرائيليين، مجرد مسألة بناء مكان يلجأون إليه: بل كانت صيرورة شفاء تسمح لليهود بالارتقاء من قاع الشقاء إلى ذروة الخلاص.

لكن هرتسل، إضافة إلى كونه إنسانًا شاعريًا حوّل حلمه الخاص إلى عقيدة راسخة، كان إلى جانب ذلك رجلاً يؤمن بالاستعمار الاستيطاني، على نحو صريح لا يخلو من الفخر. كان يرغب في إعادة توطين اليهود لتحويلهم إلى أمة عصرية، لا في أوربة، بل في إحدى المستعمرات الأوربية. كان الاستعمار الاستيطاني، في عصر هرتسل بالطبع، تعبيرًا شائعًا يحظى بالاحترام. وكان هرتسل غالبًا ما يتحدث عن «استعمار فلسطين» باعتباره المخطط الرئيس للحركة الصهيونية. لكن الاستعمار الاستيطاني فقد شعبيته بمرور الزمن، وأصبح مرادفًا للظلم والطرد والدمار. وهذا ما يدفع الأكاديميين الإسرائيليين إلى منع وصف بدايات الحركة الصهيونية بأنها استعمار استيطاني، واعتبار ذلك تشويهًا عقائديًا لا يُغتفر «للحقيقة التاريخية.» وقد أدت محاولتي لإعادة منظور الاستعمار الاستيطاني إلى الجو الأكاديمي الإسرائيلي، إلى انطلاق مسار الأحداث التي أوردها في هذا الكتاب. ولايزال إجراء نقاش أكاديمي حول الصهيونية باعتبارها استعمارًا استيطانيًا أمرًا غير مقبول داخل إسرائيل.

في الاستعمار الاستيطاني، يبدو السكان المحليون مجموعة عابرة، ومن ثم غائبة. فأنت لا تجد في «الأرض القديمة الجديدة» أي ذكْر لما يمكن أن يكون عليه مصير شعب فلسطين الأصلي. في حالات الاستعمار الاستيطاني الأكثر تقليدية، كان غياب الشعب الأصلي عن المشهد يعني أن الشعب لايزال موجودًا، لكنه فقط في صورةِ كائن بشري مستغَل ومهمَّش، لا يتمتع سوى ببضع حقوق، هذا إذا تمتع بأي حقوق أصلاً. في عالم هرتسل الطوباوي، نجد أن الشعب الأصلي قد اختفى، عدا أقلية ضئيلة. صاحب الأرض الأصلي متوارٍ عن الأنظار لأنه لم

يكن موجودًا؛ والأرجح أنه أُبْعِد سرًا، كما يدّعي هرتسل في مذكراته. وبتعبير أدق، كتب هرتسل إن عرب فلسطين يجب أن يُطرَدوا «في الخفاء» و«بأسلوب متكتم حذر» (كان هرتسل من الحكمة حيث صرَّح علنًا بأنه يرغب في تعزيز مصالح «الشعب الأصلي»). عندما اندمجت فكرة الاستعمار الاستيطاني بفكرة القومية الشاعرية كانت النتيجة إلغاء الشعب الأصلي، لا ضمن رؤية مستقبلية فحسب، بل في سياسات التطهير العرقي الفعلية على أرض الواقع، كما حدث عام 1948. لم يتم طرْد الفلسطينيين بتكتم وحذر، كما أوصى هرتسل، بل ظلوا «في الخفاء» للغالبية العظمى.

لم يكن هرتسل يتكلم العبرية، لكنه ابتكر الخطاب الصهيوني، وكان أهم ميراث خلَّفه هو الكلام الخادع. أتقنت الأجيال التي جاءت بعده هذا النوع من الكلام ووصلت به حد الكمال وساعد ذلك على حماية دولة إسرائيل من التدخلات الدولية ومن حملات الاستنكار. وقد صرَّح الجميع علنًا، سواء منهم زعماء الحركة الصهيونية في بدايات الحركة، أو السياسيون في بداية تأسيس الدولة، أو الدبلوماسيون المعاصرون في الغرب، بأنهم يرغبون بالوفاء باحتياجات كل سكان فلسطين، في حين أنهم يفعلون العكس تمامًا ويقوضون أسس وجود الفلسطينيين على أرض وطنهم. إن الكثير مما يتكشف في هذا الكتاب مشاعر غضب، تصل حدها الأقصى أحيانًا، وهي ناجمة عن الكلام الصهيوني الخادع الذي ابتكره هرتسل وخدع به العالم سنوات عديدة.

هل كانت الخلفية اليهودية الألمانية رديفًا لهرتسل؟. لا يمكن الإقرار بذلك. لقد أرَّقني طويلاً التساؤل عن سبب نجاح هرتسل في اكتساب شهرة تفوق ما اكتسبه يهود آخرون أكثر منه أهلية، في النمسا في مطلع القرن العشرين. كان هرتسل محاطًا بشخصيات يهودية بارزة، من فلاسفة الإنسانيات والمفكرين والأشخاص من ذوي الرؤى، وكانوا جميعًا معنيين مثله بمعاداة اليهود وبمشكلة الاندماج، لكنهم كانوا في ظني أرقى منه أخلاقيًا بكثير. لم يصبح أحد هؤلاء صهيونيًا أو أنموذجًا يحتذي به اليهود الذين أنشأوا دولة في فلسطين. قد

تكمن الإجابة على هذا السؤال في المفارقة الثالثة «المثيرة للسخط» في القومية، كما شرحها بندكت أندرسن:

> القوة السياسية للقومية في مواجهة فقرها الفلسفي بل وتفككها. بعبارة أخرى، القومية، بخلاف النظم الفكرية الأخرى، لم تنتج مفكرين عظام خاصين بها: فهي لا تضم أشخاصًا من نوع هُبز أو توكفي أو ماركس أو مَكْس فيبر.

عندما أصبحت القومية متضمَّنة في الاستعمار الاستيطاني صارت أقل جاذبية لفلاسفة الإنسانيات وللاشتراكيين والليبراليين. ولا أستطيع سوى أن آمل بأن يجري الاحتفال بمرور مئتي عام على ولادة هرتسل، في عام 2060، أو على وفاته، في عام 2104، في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية بعد أن تكون قد قهرت شرور كلٍّ من العصبية والاستعمار الاستيطاني.

لكن الصهيونية التي اتخذت شكل الاستعمار الاستيطاني، أو حلم هرتسل إلى تحول إلى كابوس لفلسطين، لم يكونا العامل الرئيس الذي وضعني في مواجهة مباشرة مع دولتي ومجتمعي: بل كان ذلك الشر الاستثنائي الذي تجلى في أحداث عام 1948، والذي أقام حاجزًا لا يمكن تجاوزه بيني وبين كل ما كنت أعتبره مقدسًا ونقيًا في طفولتي.

1) أشباح النكبة

باعتباري طفلاً يهوديًا نشأ في حيفا في مطلع خمسينيات القرن العشرين، لم تواجهني كلمة «النكبة» العربية، ولم أكن حتى لأعي معنى هذا التعبير. ظهرتْ الكلمة في حياتي لأول مرة خلال مرحلة الدراسة الثانوية. كان في صفي آنذاك طالبان فلسطينيان يحملان التبعية الإسرائيلية، وكنا نشارك جميعًا في جولات جماعية برفقة دليل نجوب خلالها أرجاء حيفا ومحيطها. في تلك الأيام كانت الشواهد على حيفا القديمة لا تزال قائمة في المدينة القديمة: أبنية جميلة، بقايا سوق مسقوف دمَّره الإسرائيليون في أثناء حرب 1948، ومساجد وكنائس.

كانت تلك الأطلال تشهد بتاريخ المدينة المجيد. اندثر العديد من تلك الأبنية، بعد أن أتت عليها جرافات محافظٍ طموح كان يسعى لمحو أي معالم حضرية قد تشي بالماضي العربي للمدينة. ولكن في تلك الأيام، كانت توجد بضعة بيوت عربية محشورة بين الأبنية الاسمنتية الحديثة. كان الأدلاء في جولاتنا المدرسية

يشيرون إلى تلك البيوت باسم «خربة الشيخ»، وهو تعبير مبهم يُستخدَم للإشارة إلى منزل عربي يعود إلى فترة غير معروفة. غمغم الطالبان الفلسطينيان بصوت خفيض بأن تلك البيوت هي ما تبقى بعد نكبة عام 1948، لكنهما لم يجرؤا على مخالفة ما يقوله مدرّسُهما، ولم يستفيضا في شرح معنى قولهما.

لم أكن في مطلع شبابي شديد الاهتمام بالتاريخ. تعلمتُ العربية الفصحى في المدرسة، في مقرَّر «الشرقيات»، كما كان يُسمى، وكان يُعِدُّ الطلابَ للعمل في جهاز الاستخبارات التابع للجيش الإسرائيلي. أمضيت سنوات الخدمة العسكرية الإلزامية الثلاث، التي شهدت حربَ عام 1973، في جهاز الاستخبارات، وقد استفدتُ من تلك الفترة إذ تمكّنت خلالها من صقل لغتي العربية، لكنها كانت أيضًا فترة خطرة إذا صدقنا ما كان يُقال لنا عن «العدو».

خلال فترة الخدمة العسكرية ودراستي الجامعية في القدس، في قسم تاريخ الشرق الأوسط، كنت صهيونيًا يساريًا، إن جاز التعبير، وكنت أعمل في الكنيست مستشارًا متطوعًا للحزب الصهيوني اليساري، المابام. كنت أقوم بتنسيق أنشطة الحزب في الجامعة وأقدِّم الاستشارات لممثلي الحزب في مجلس النواب حول «الشؤون العربية». كنت أرى الواقع من حولي من منظور صهيوني يساري، يسمح بنقد ليبرالي تعددي لأيديولوجية دولة إسرائيل، لكنه في الوقت نفسه يسوِّغ مبادئها الأساس. المنطق السائد كان يقول: إن ذلك النقد يظل سليمًا وبنّاءً، طالما أنه يضمن نسخة عن الصهيونية تكون أكثر شرعية من الوجهة المناقبية وأكثر صحة من الوجهة العَقدية. لكنني لم أكتشف مدى خطئي إلا بعد أن غادرت البلاد عام 1979 لأباشر التحضير لدرجة الدكتوراة في جامعة أُكسفُرد.

قبيل مغادرتي للبلاد بدأت بعض نقاط الضعف في الجدار الصهيوني المحيط بي تتكشّف. كانت آخر حلقة دراسية حضرتها كطالب في الجامعة العبرية في القدس تتناول الصراع العربي-الإسرائيلي. ألقى المحاضرة البروفيسور يهوشوا بوراث، المؤرخ الإسرائيلي الأبرز آنذاك في موضوع الحركة الوطنية

الفلسطينية. كان بوراث في ذلك الوقت أحد المتحمسين للخيار الأردني وشرح لنا مدى الارتباط الوثيق بين الحركة الصهيونية والأسرة الهاشمية الحاكمة في الأردن. كان رأيه، وقد برهنتُ أنا على هذا الرأي في مقال متواضع، أن الإمبراطورية البريطانية كانت تنظر بعين الرضا (شأنها شأن بوراث) إلى فكرة فلسطين صهيونية-هاشمية. وكان بوراث يأمل أن تستمر هذه العلاقة الثلاثية في المستقبل. كان ذلك هو السياق الذي قررتُ فيه تكريس دراستي العليا لموضوع عام 1948، من دون أن أعرف ماذا ينتظرني، ومن دون أن أدرك المضامين الأوسع لذلك الموضوع في ما يتصل بتقصي الأساطير التي تشكل أساس الدولة.

في عام 1980، بدأتُ أبحاثي حول حرب عام 1948 للحصول على درجة الدكتوراه من كلية سانت أنطني، في أُكسفُرد، تحت إشراف ألبرت حوراني ورُجر أُون. بعد وصولي بفترة وجيزة، كان ألبرت حوراني قد شارف نهاية حياته الأكاديمية الرسمية وعلى وشك البدء بالعمل في مؤلفه الرائع الشهير «تاريخ الشعوب العربية[1]/ A History of the Arab Peoples». كنت آخر طلابه في أُكسفُرد. أما رُجَر أُون، فكان في ذروة حياته الأكاديمية، باحث مرموق ذو مكانة راسخة منكبًا على دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين في أثناء عهد الانتداب إضافة إلى مهامه العديدة[2]. ولم أكن لأحلم بأفضل من هذين الشخصين ليكونا مشرفَيْن على رسالتي. كان ألبرت قد مثَّل صوت القضية الفلسطينية عام 1946 أمام اللجنة الأنغلو-أميركية لتقصي الحقائق، وقد ظل مراقبًا دؤوبًا للصراع على فلسطين، وكان رُجَر يعمل على تغيير الأسلوب الاستشراقي التقليدي لتدوين تاريخ الامبراطورية العثمانية، والتاريخ السياسي والاقتصادي للمنطقة ككل. كان الاثنان على اطلاع جيد على الرواية الفلسطينية لحرب عام 1948. ولم يكن ذلك يعني مجرد معرفة القصة من منظور مَنْ كنت أعتبره، حتى تلك اللحظة، «العدو»، بل كان يعني إلى جانب ذلك كَشْف الأساطير والفبركة في النسخة التي كنت أتعاطف معها

منذ الطفولة، من نفس القصة. أخذ الاثنان بيدي في أثناء البحث في سجلات المحفوظات. وكان الرجلان، مثلي، غير واثقين بشأن ما يمكن أن أجده في السجلات، أو بشأن ما قد تتركه قناعاتي السياسية الصهيونية اليسارية، آنذاك، من تأثير على رد فعلي إزاء الوثائق المتعلقة بحرب عام 1948، التي كان قد تم نزع السرية عنها مؤخرًا.

دفعني حدسي إلى البدء باختيار المنظور البريطاني في رحلتي الجديدة إلى عام 1948. وكانت الافتراض الذي انطلقت منه هو أن السياسة البريطانية، عام 1948، كانت بصورة عامة محايدة بمعنى أن صانعي القرار الأساسين في لندن كانوا يمقتون كلا الطرفين. منهجيًا، كان ذلك يعني بحثًا متحرِّرًا من أي مقدمات نظرية، عملاً دقيقًا يهدف لفك مغاليق الوثائق الدبلوماسية وتنظيمها حيث نستخلص منها وصفًا مترابطًا للسياسة. كان رُجر أُون لا يفتأ يذكِّرني، من حين لآخر، أن الوصف الأكاديمي لسياسةٍ ما هو دائمًا أكثر وضوحًا من السياسة نفسها، الحافلة بالتناقضات والمفارقات. بعد قضاء بضعة أشهر في تفحّص السجلات، أدركتُ أن السياسة البريطانية كانت، في أثناء حرب عام 1948، أقل حيادية مما كنت أعتقد: كانت أولاً وأخيرًا ضد الفلسطينيين. كانت حكومة جلالة الملك جورج السادس تعتبر تقسيمَ فلسطين التاريخية، كما كانت حدودها تحت الانتداب، إلى كيانَيْن سياسيين، دولة يهودية مستقبلية ودولة أردنية مستقبلية، الحلَّ الأفضل للصراع والوسيلةَ المثلى لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية في المنطقة. كانت تلك سياسة مناوئة للفلسطينيين، وكما سماها زميلي آفي شلايم، تواطؤ بين إسرائيل والأردن وبريطانيا كاد يصل حد إلغاء وجود فلسطين والفلسطينيين[3].

عندما أنهيت أطروحتي عام 1984، كنت لاأزال أحمل قناعة، نابعة من فرضية تقوم بكاملها على أساس سجلات محفوظة لم تكن قد كُشفَت سابقًا وعلى رواية بسيطة، بأن عملي كان ذو طبيعة أكاديمية صرفة لا تربطه بالقضايا المعاصرة أو بالسياسة سوى صلة واهية. قضيت سنوات أبحث بدأب عن عمل

أكاديمي، وأقوم في الوقت نفسه بتحويل أطروحتي إلى كتاب نُشر عام 1988 تحت عنوان «بريطانيا والصراع العربي الإسرائيلي 1948-1951»[4]. كشفتُ في الكتاب زيفَ إحدى الأساطير الإسرائيلية الأساس وهي أن بريطانيا كانت عام 1948 عدوة للصهيونية ولإسرائيل. وساعدني البحث الذي قمت به على المضي أبعد من ذلك، فقلت إن بريطانيا قامت بدور أساس في السماح للحركة الصهيونية بتأسيس دولة في فلسطين عن طريق إجراء تطهير عرقي للتخلص من سكانها الأصليين.

ظهر في نفس الفترة كتابان آخران لمؤلِّفَيْن إسرائيليّيْن تضمَّنا تحديًا لعناصر أخرى من الرواية المتعارَف عليها لحرب عام 1948. الكتاب الأول هو «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» بقلم بني مُرس[5]، والكتاب الثاني هو «تآمر عبر نهر الأردن» بقلم آفي شلايم[6]. كان مُرِس أول مؤرخ إسرائيلي يسلِّم، استنادًا إلى ما ورد في سجلات محفوظة، بحدوث طرد جماعي للفلسطينيين في أثناء حرب عام 1948. لكنه ادَّعى أن ذلك لم يحدث تطبيقًا لبرنامج أو لخطة عامة، بل جاء نتيجة حرب تطورت حسب الظروف التي كانت تستجد على الأرض. الفكرة التي لا تقل أهمية في كتابه هي كشفه لسياسة إسرائيل المعارِضة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم: تدمير مئات القرى الفلسطينية وعشرات الأحياء في المدن صيفَ عام 1948، بهدف جعْل فكرة عودة اللاجئين، التي كان يطالب بها المجتمع الدولي، أمرًا غير ممكن التحقيق عمليًا.

أما شلايم فقد عالج بعمق وطبيعة تاريخَ التواطؤ بين المملكة الأردنية الهاشمية وقادة إسرائيل بهدف تقسيم فلسطين بينهما على حساب الفلسطينيين. واتضح مما ورد في كتابه أن سياسة إسرائيل تجاه العرب كانت عدائية وقهرية منذ عام 1948، وهي فكرة عالجها لاحقًا بمزيد من التوسُّع في كتاب «السور الحديدي/ The Iron Wall» حيث حلَّل على نحو شامل سياسة إسرائيل تجاه العرب خلال فترة 1948-2000.

الصحيفة اليهودية الليبرالية «تِقُّون»[7] كانت أول وسيلة تُقدَّم من خلالها

تلك التطورات التاريخية الجديدة ويجري استكشاف مدلولاتها الأوسع[8].
في عام 1988، دعا محررو الصحيفة بعضَ من يُعرَفون بالمؤرخين «الجدد» و«القدامى» لتنظيم ورشة في معهد فان لير في القدس. عَرَض مُرس موجزًا لتلك الورشة في مقال نشر في تلك الصحيفة حيث قُدِّم إلى العالم مفهوم «التاريخ الجديد» لإسرائيل[9]. كانت رغبة مُرس، والآخرين أيضًا، وصْفَ الكتب الثلاثة (وكتاب آخر سابق، وهو «ولادة إسرائيل[10]/The Birth of Israel»، بقلم المؤرخ سمحا فلابان، الذي لم يكن مؤرخًا محترفًا)، بتعبير أكثر ملاءمة وهو «التاريخ التعديلي». في إسرائيل، يشير تعبير «تعديلي» بالتحديد إلى حركة التعديل التي يقودها زئيف جابوتنسكي، زعيم حركة صهيونية يمينية سابقة لحزب الليكود. وهكذا تقبَّلنا على مضض تعبير «التاريخ الجديد» الذي يعني في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا محاولةً لتسويغ بعض المراحل البغيضة في ماضي تلك الدول. ولم تكن الإيحاءات التي يحملها ذلك التعبير بالمقبولة، مع ذلك فقد ثبت واكتسب شرعية من دون أن يقترن بأي مدلول سلبي. قمت بوضع موجز سردي للنقاش الذي جرى ونشرته عام 1992 في كتاب بعنوان «تشكل النزاع العربي الإسرائيلي 1947-1951»[11].

كان واضحًا، في النقاش الذي جرى في معهد فان لير أن «التاريخ الجديد» كان إعادة تركيب جزئية لأحداث عام 1948 من حيث علاقتها فقط بتحليل السياسة الإسرائيلية. مع ذلك، كان النقاش المذكور إسهامًا لا يستهان في قيمته. في الرواية الجديدة، تم تحدي النسخة الصهيونية المتعارف عليها عن سلوكيات إسرائيل في السنوات الأولى لإنشائها، تحديًا طال أساساتها. لكن «التاريخ الجديد» سلك مقاربة محافِظة في تناوله «الحقيقة» والتزم بدقة منهجية وضعية وإمبريقية.

يعاني هذا النوع من الكتابات التاريخية نقيصتين. فهو يحدِّد مجال النقاش التاريخي ضمن مجال «الرؤى الجديدة» ويعفي المؤرخين من ضرورة مناقشة آرائهم المعمقة والمضامين الأوسع التي ينطوي عليها المنظور الجديد. النقيصة الثانية،

باعتباره تاريخًا نخبويًا، يقصي هذا النوع من الكتابات معظمَ أفراد المجتمعات المعنية بالتطور التاريخي للبلد. أما الميزة الكبرى لهذا النوع من الكتابات، فقد تمثَّلت في أنه تبنى العديد من الفصول الأساس من الرواية الفلسطينية لأحداث عام 1948 ولكن ليس كلها. لدى قيام الأعمال التاريخية الجديدة بذلك، فإنها أسهمت، ورغم محاولات المؤرخين التزامَ الموضوعية، بإثراء معارفنا حول الماضي وبالتأثير في فهمنا للحاضر حاليًا. في أثناء المفاوضات الأولية الخاصة باتفاقية أوسلو، عام 1993، وعندما عبّر المفاوضون الفلسطينيون عن شكهم في صدقية مخططات السلام لدى المفاوضين الإسرائيليين، قام يوسي بيلين، كبير المفاوضين الإسرائيليين، بتقديم نسخ من كتب «التاريخ الجديد» لإقناع محاوريه بوجود منظور جديد في إسرائيل بشأن المسائل الأساس.

أصبحت إعادة تركيب الماضي مرتبطة، بوضوح، بالجهود المعاصرة الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع. لكن بِني مُرِس أنكر بشدة أن الأمر كان مقصودًا، كما أنكر آفي شلايم ذلك، وإن بدرجة أقل. اقتضى الأمر مني عقدًا من الزمن بعد ظهور مقال صحيفة «تِقُّون» لكي أقتنع بأن ذلك كان الجانب الأهم في «التاريخ الجديد» في إسرائيل، وهو أنه كان يعكس الادعاءات الأساس التي كان الفلسطينيون، ولسنوات عديدة، يقدمونها عن أحداث عام 1948. ولكن من جهة أخرى، فشل ثلاثتنا خلال التسعينيات في إنتاج أي أعمال تتجاوز تحليل الديبلوماسية الإسرائيلية والأعمال العسكرية الإسرائيلية. قمنا باستكشاف جزء بالغ الأهمية من تاريخ فلسطين، لكنه لم يكن جزءًا يلغي ما عداه. اعتبارًا من عام 1996، صرت أكتب عن الحاجة إلى توسيع رقعة هذا البحث التاريخي، وفي نهاية الأمر حاولت القيام بذلك بمفردي[12]. كان هذان الموضوعان، السياق السياسي والعَقدي الأوسع الذي يُكتَب به التاريخ، والحاجة إلى كتابة تاريخ أشمل يتجاوز مجال النخبة السياسية، المصدر الذي كنت أسترشد به في أعمالي الأكاديمية خلال التسعينيات.

ورغم أن الدروب تباعدت فيما بيني وبين تلك المجموعة، وخصوصًا بيني

وبين بِني مُرِس الذي تحوّل إلى داعية عنصري معاد للعرب ولم يعد ذلك المؤرخ المحترف، فإن ذكرى أيامنا الأولى حين كنا «مؤرخين جدد» لا تزال تعاودني من حين لآخر وتملأ نفسي بمشاعر الحنين. كنت أشكّل مع بِني وآفي مشهدًا نادرًا في الجو الأكاديمي الإسرائيلي وكنا نشعر، ولا شك بأننا كنا مخطئين في ذلك، بأن الكثير كان يتوقّف على التزامنا الدائم «بالحقيقة». عندما دُعينا عام 1992 إلى مؤتمر في القدس بعد أن شاركنا في مؤتمر في تل أبيب، قررنا الذهاب بالسيارة. وبما أنني كنت أدرك مقدرات زميليّ المتواضعة في قيادة السيارات، أصرّيت على أن أتولى القيادة بنفسي، فقد كنت أخشى أن يطيح حادث ما بالتاريخ الجديد «برمته».

كما وابتعدت أيضًا عن أصولي في جامعة أُكسفُرد. عندما كنت طالبًا أتابع دراساتي هناك للحصول على درجة الدكتوراه، اخترت أحداث عام 1948 موضوعًا لأطروحتي. كتبت عن السياسة البريطانية في ذلك العام الحاسم، نظرًا لما يحمله هذا الموضوع من صلة مباشرة بدراساتي في القدس. كان الموضوع مهمًا، وباعتقادي أنه قد أسهم إسهامًا كبيرًا في التوصّل إلى فهم أفضل للمسؤولية البريطانية المعنوية والسياسية عن التطهير العرقي الذي جرى في فلسطين عام 1948. لكن ذلك الموضوع كان يحمل لي مضامين بعيدة المدى: فقد دفعتني الأدلةُ الدامغة على الجرائم التي اقترفتها إسرائيل إلى التمسّك بموضوع النكبة. تحولتْ حياتي المهنية بفعل هذا الموضوع إلى محاولةٍ للحفاظ على ذكرى تلك الأحداث المفجعة وإلى كفاحٍ لتصحيح مسار الشرور التي ارتُكبت. وجدتُ براهين وفيرة على الطرد الممنّهج للفلسطينيين من فلسطين، وأذهلتني السرعة التي تم بها تهويد القرى والأحياء الفلسطينية بعد تشريد السكان الأصليين. كانت تلك المعلومات متوافرة سابقًا بفضل جهود المؤرخين الفلسطينيين ونتيجة لمعرفة النضال الفلسطيني بصورة عامة، لكنني كنت في حاجة إلى القيام ببحث شخصي للتحقق من صحة ما كان موجودًا أمامي طوال الوقت، مغيّبًا خلف الإنكار والتشويه.

جرت إعادة تسمية القرى الفلسطينية التي أخليت من سكانها عام 1948 وتوطين آخرين مكانهم في غضون أشهر لا أكثر. كان هذا السيناريو يتناقض تناقضًا حادًا ليس فقط مع ما تعلمتُه في المدرسة عن أحداث عام 1948، بل أيضًا مع ما تعلمتُه عندما كنت أدرس في الجامعة العبرية للحصول على درجة البكالوريوس، رغم أن العديد من المساقات التي درستها كانت تتناول تاريخ فلسطين. ولا حاجة بالطبع للقول إن ما توصّلتُ لكشفه كان يتناقض أيضًا مع الرسائل التي كنت أتلقاها كمواطن إسرائيلي، في أثناء احتفال دخولي الجيش، وخلال الأحداث العامة كالاحتفال السنوي بيوم الاستقلال، وفي المناقشات اليومية التي تجري في وسائل الإعلام الإسرائيلية حول تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

عندما عدت إلى إسرائيل عام 1984 لأبدأ مهنتي الأكاديمية، اكتشفت ظاهرة إنكار النكبة. كان ذلك الإنكار يشكّل جزءًا من ظاهرة أكبر وهي إقصاء الفلسطينيين بالكامل من الخطاب الأكاديمي المحلي. ظهر ذلك واضحًا بصورة خاصة ومحيّرة في مجال الدراسات الشرق أوسطية الذي كنت أعمل فيه محاضرًا. في أواخر الثمانينيات، ونتيجة للانتفاضة الأولى التي استمرت طوال الفترة 1987-1993، طرأ تحسن طفيف على الوضع، وأُدخِل التاريخ الفلسطيني ضمن الموضوعات المعترف بها في الدراسات الشرق أوسطية. ولكن حتى في ذلك الوقت، جرى تقديم الموضوع المذكور من خلال تصورات أكاديميين كانوا سابقًا يعملون لدى المخابرات كخبراء في التاريخ الفلسطيني، كما لو كانوا لايزالون يرتبطون بعلاقات وثيقة مع أجهزة الأمن والجيش الإسرائيلي. كان هذا المنظور الأكاديمي الإسرائيلي يمحو النكبة باعتبارها حدثًا تاريخيًا ويمنع الباحثين والأكاديميين الإسرائيليين من تحدي التوجّه العام لإنكار النكبة وطمسها في العالم الموجود خارج الأبراج العاجية الأكاديمية.

وكما أسلفت، عقب صدور مقال صحيفة «تِقُّون»، دخل تعبيرُ «التاريخ الجديد» الخطابَ الأكاديمي الإسرائيلي بفضل جهودي وجهود بِني مُرِس

الرامية إلى محاولة توعية الرأي العام حول وجود رواية مضادة لاصهيونية للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. لكن الأمر تطلّب حوالي العام قبل أن تولي صحيفة هآرتس الموضوع اهتمامها، وسرعان ما حذت حذوها معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية المطبوعة والإلكترونية. انشغلت تلك المنابر العامة، ولفترة، بجدل حامي الوطيس حول ما حدث عام 1948. لكن تلك المرحلة القصيرة من التعددية دامت فقط خلال الفترة 1990-2000. وكما يحدث غالبًا في الدول التي تمر بالكثير من الأحداث، مثل إسرائيل، لم يستمر الجدل طويلاً، وسرعان ما أفسح المجال لمشاكل أكثر إلحاحًا. لكن ارتباط ذلك الجدل، وعلى نحو وثيق، بقضايا متعلقة بالأحداث الجارية، كمفاوضات السلام مع الفلسطينيين والعلاقة بين الأكثرية اليهودية والأقلية الفلسطينية في إسرائيل والأسئلة ذات الطابع العام التي تتناول شرعية الدولة اليهودية وهويتها، فرض عودته من حين آخر إلى الساحة العامة وإلى الوعي العام[13].

واجهتُ بعض الاستنكار من زملائي في الجامعة، ولم أكن قد تثبَّت بعد في منصبي. وباعتقادي أن معظمهم لم يكن قد قرأ أطروحتي، وعندما ظهرتْ الأطروحة في كتاب «بريطانيا والصراع العربي الإسرائيلي» ، كانت مكتوبة بأسلوب رسالة دكتوراه، وهذا كفيل بإسكات أقسى الانتقادات. لكن أعمالي المنشورة في الصحافة، من جهة أخرى، جعلتني وللمرة الأولى هدفًا لرسائل الكراهية وللتهديدات بالقتل عبر البريد الإلكتروني والبريد العادي. كان بعض تلك الرسائل يصلني بالبريد السريع أو بالبريد المسجل لتأكيد مدى جدية «فاعلي الخير». ثم بدأت المكالمات الهاتفية، كانت مجهولة المصدر بالطبع، تطفح باللؤم والخبث. أصبح إلقاء المحاضرات العامة مهنة ثانية لي، وكانت كل مواجهة مع الناس أشبه بمباراة رغبي منها بحدث أكاديمي، لكن العنف الكلامي نادرًا ما تحوّل إلى عنف جسدي. مع ذلك كان علي أن أتوقع ما يمكن أن يحدث، وذلك عندما تحول مؤتمر حول «التاريخ الجديد»، عقد عام 1994 في المؤسسة التي كنت أعمل بها، وهي جامعة حيفا، بعد دعايات واسعة، تحوّل

إلى مناسبة لتوجيه إساءات فعلية. ففي رد فعل على إسهامي في المؤتمر، أعلن المؤرخ البارز، البروفيسور يواف غِلبرت، الذي كان يعمل في الجامعة، أن تبنّي الرواية الفلسطينية هو بمثابة الخيانة في ميدان القتال.

جاء التعويض بصورة الثقة التي كسبتها في المشهدية الثقافية والسياسية الفلسطينية، وإمكانية الوصول إلى تلك المشهدية. في شهر أيلول عام 1993، دُعيتُ إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وفي الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر من نفس العام، أي بعد أسبوعين من توقيع اتفاقية أوسلو، زرت تونس وقابلت ياسر عرفات في منزله في مدينة الحمامات.

رغم كل ما ساورني لاحقًا من شكوك بشأن عملية أوسلو للسلام، ورغم تنامي مشاعري بخيبة الأمل بالسلطة الفلسطينية، فلاأزال حتى الساعة أستعيد مشاعر الإثارة التي انتابتني لدى وجودي في مقر منظمة التحرير الفلسطينية ولقائي بعرفات.

كانت الدولة العربية الوحيدة التي سبق لي زيارتها هي مصر، وقد أضافت فكرةُ زيارتي دولةً عربية ثانية الكثيرَ إلى مشاعر البهجة التي كانت تراودني. الرحلة بالطائرة إلى القاهرة ومن ثم إلى تونس تجاوزت كونها انتقال مادي إلى خارج الغيتو الإسرائيلي: كانت انعتاقًا نفسيًا من المفاهيم والأفكار الماضية التي كنا قد تشرّبناها.

بعد وصولي إلى فندق ديبلومات، خالفت نصيحة مرافقي بالبقاء داخله. غمرني شعور بالحرية بينما كنت أسير وحدي في القسم الحديث من المدينة، وهي صورة مصغرة عن باريس بحدائقها العامة المزدانة بالنوافير ومن ثم في الشارع الرئيس، شارع الحبيب بورقيبة، وأتأمل مقاهيه ومحلات بيع الزهور فيه، إلى أن توقفت أمام تمثال المفكر الموسوعي الكبير، ابن خلدون، الذي عاش في القرن الرابع عشر. شعرت بشيء من الخوف وأنا أطلب من دليل تونسي بلغة عربية فصحى تشوبها لكنة إسرائيلية (ولا بد أنها كانت أغرب لهجة سمعها الرجل في حياته) أن يصحبني إلى أسطحة القصبة، حيث شرعنا بالقفز من سطح لآخر

ونحن نتفرج على متاجر السياح التي تضم دكاكين السوق القديمة التي شهدت أيامًا مجيدة قبل غزو التحديث.

لكن تلك الجولة لم تكن جولةَ اطلاع على المعالم السياحية. كانت جولة سياسية بامتياز تركت في نفسي أثرًا عميقًا. كانت اتفاقيات أوسلو في خلفية المشهد السياسي، ولم أكن من المؤيدين لتلك الاتفاقات حتى قبل زيارتي لتونس. فقد كانت تنتابني الشكوك إزاء مصداقية الحكومة الإسرائيلية. كنت أخشى العواقب، وثبت أن ظني في محله. فقد كانت الاتفاقيات خدعة الهدف منها فرض القرار الإسرائيلي على الفلسطينيين بذريعة عملية السلام.

كنت آنذاك قد كوّنت صداقة مع المفكر الفلسطيني الأميركي، إدوارد سعيد، الذي ساعدني على تلمّس طريقي في المجال الفكري المبهم للجو الأكاديمي الإسرائيلي. وقد أثَّرتْ في نفسي مقاربتُه الإنسانية الشمولية لعالم مابعد الكولونيالية، الخالية من أي رغبة في العقاب أو الانتقام، والمليئة بالأفكار المعمقة البناءة حول مسألة روحية الضحية، وكانت بمثابة الإلهام لي في كتاباتي عن فلسطين منذ ذلك الحين. وقد أثبتت الأيامُ، بما يخيب الآمال، صحةَ انتقاده اللاذع لعملية أوسلو، من أنها عملية مفسدة سيكون من شأنها تحويل منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرّر إلى حَارس لمعسكرات اعتقال جديدة، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل لصالح إسرائيل. في ما بعد أدرك ياسر عرفات، نفسه، هذه الحقيقة ورفض القيام بالدور المنوط به في السيناريو الإسرائيلي: فقد رفض التوقيع على الوثيقة النهائية التي جرى وضعها في صيف عام 2000 في كامب ديفيد.

كانت انتقادات إدوارد سعيد تتوجه أيضًا ضد عرفات. فلم يتقبَّل قط الفساد وخرق حقوق الإنسان كممارسات يمكن القبول بها لمجرد أن القيادة منخرطة في نضال تحرري. لكن لقائي بعرفات جعلني أعيد النظر في صحة تلك الانتقادات. ما من شك بأن عرفات لم يكن قيّمًا على حقوق الإنسان والحقوق المدنية، لكنني لم أرَ فيه شخصًا فاسدًا.

الفكرة الأساس التي تضمنتْها انتقادات إدوارد سعيد، والتي وافقتُه عليها تمامًا مع مرور الوقت ولدى استرجاعي للأحداث الماضية، هي أن اتفاقيات أوسلو، وكل خطط السلام الأميركية التي تلتها، بما في ذلك اتفاقية جنيف وخطة أنابوليس، تتجاهل مصير اللاجئين ومستقبلهم. وأنا، على غرار إدوارد سعيد، أعتقد أنه ما لم تقبل إسرائيل بحق عودة اللاجئين، فلن تسنح الفرصة للسلام والمصالحة في فلسطين.

مع ذلك، لمست بعض الجوانب الإيجابية في اتفاقيات أوسلو. فقد كانت، برغم كل شيء، تتضمن اعترافًا متبادلاً بين منظمة التحرير وإسرائيل بالحق في الوجود، رغم أن ذلك لم يكن يعني إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، أو وضع حد لمعاناة اللاجئين أو للاضطرابات في القدس. والأهم من ذلك كله أن اتفاقيات أوسلو سمحت لي بالسفر إلى تونس بوصفي ضيفًا على منظمة التحرير الفلسطينية. شعرت آنذاك وكأن أجنحة التاريخ تحملني إلى حيث أقوم بدور حاسم في صنع السلام. لكنني عندما أسترجع تلك الأحداث، أدرك مدى تواضع دوري ضمن سيناريو أوسلو المخيب للآمال.

قابلت ياسر عرفات للمرة الأولى في تونس، كما ذكرت آنفًا. ولاحظت أنه كان رجلاً لا يطاق عندما يواجه جمعًا حاشدًا من الناس، لكنه كان رجلاً ساحرًا حاد الذكاء في اللقاءات الخاصة. كما وقابلت هناك أيضًا أشخاصًا كانوا، خلال سنوات يفاعتي، «أكثر رجال مطلوبين» ضمن قائمة المطلوبين للقتل في إسرائيل وسرعان ما أصبحنا أصدقاء حميمين في رحلة المصالحة الخاصة تلك. مرَّت في تلك الرحلة لحظتان حافلتان بالمشاعر: اللحظة الأولى كانت لحظة الصلاة على أرواح الشبان الفلسطينيين الذين قضوا نتيجة القصف الإسرائيلي، وكانت اللحظة الثانية هي لحظة لقاء الرجل الذي قاد الهجوم المسلح على يخت في لارنكا. على متن ذلك اليخت كانت الابنة الوحيدة لخالتي وزوجها قد أبحرا إلى قبرص ليلقيا حتفهما ظنًا من الفرقة 17، وهي الجناح العسكري لمنظمة فتح يديره عرفات، أنهما عملاء للموساد. دار بيني وبين الرجل حديث

صريح اصطبغ بالأمل وغرس بذور مستقبل مختلف، حتى رغم التضحيات التي قُدِّمَت على المستوى الشخصي.

كما كان هناك لقاء ذو طابع أقل شخصية، وإن لم يخل أيضًا من الانفعالات العاطفية، جرى في منزل فوزي نمر وفاطمة البرناوي. كان فوزي فلسطينيًا من مواطني إسرائيل تم اعتقاله بعد زرعه قنابل في منطقة سكنية حيث كنت أقيم عام 1969. تحوّل فوزي إلى بطل معبود وغدا أنموذجًا لزعيم السجناء السياسيين في الفيلم الإسرائيلي الشهير «خلف القضبان/ Behind Bars» الذي أنجز عام 1986. كما كان لزوجته، فاطمة، نصيبها من الشهرة: فقد ضُبطت متلبسة وهي تتردد في زرع قنبلة في دار للسينما في القدس. هربت فاطمة إلى لبنان حيث أصبحت مقاتلة، وأوكلت إليها مهمة حراسة مجموعة من الجنود الإسرائيليين الذين تم اعتقالهم في أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. جرت في النهاية مبادلة أولئك الجنود بسجناء سياسيين فلسطينيين، وكان فوزي بينهم. وكانت قصة حب لعبت فيها السياسة دورًا وانتهت بزواج أثار كثير من الضجة. في نفس الليلة، قابلتُ أيضًا المؤلف الذي حوّل قصتهما إلى رواية قصيرة معروفة. استمرت وجبة العشاء التي تناولناها على سطح الشقة التي يقيمان فيها والكائنة في حي مزدحم بالسكان في تونس، حتى ساعة متأخرة من الليل. كان الحديث مشحونًا بالانفعالات والآراء المعمقة حول الواقع المستحيل الذي دُفِعنا إليه جميعًا، سواء بإرادتنا أو رغمًا عنا.

في تونس أدركت مدى قوة الذاكرة. ففي كل بيت فلسطيني زرته كانت هناك زاوية في غرفة المعيشة مرتبة بما يشبه متحف صغير يصور رواية الهوية الوطنية. ولدى عودتي إلى إسرائيل اكتشفت أن أركانًا مماثلة بدأت بالظهور في بيوت أتباع حركة سياسية جديدة كانت تأخذ طريقها إلى واجهة المشهد السياسي وتضم أعدادًا كبيرة من لاجئي الداخل ومن الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، الذين كانوا يُعرفون سابقًا باسم الإسرائيليين العرب. كان أولئك من لاجئي حرب عام 1948، وعائلاتهم، ممن فقدوا بيوتهم لكنهم ظلوا في إسرائيل. بعد عودتي بفترة

وجيزة، قرَّر كبار الناشطين في الحركة أن يمأسسوا أنشطتهم وأن يحاولوا إعادة ربط الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بالأجندة الفلسطينية العامة الخاصة باللجوء والعودة، التي كان قد تم تعطيلها بمرور السنين. وقد اندمج نشاطي بذلك الجانب الفريد من السياسة الفلسطينية في إسرائيل، كما سأبين لاحقًا في الكتاب.

ولحسن الحظ، لم يتم استئناف النقاش حول تاريخ إسرائيل بصورة عامة، وحول حرب عام 1948 على وجه الخصوص، إلا بعد أن تم تثبيتي في منصبي. يعتبر الحصول على التثبيت في المنصب عملية صعبة لمعظم الأكاديميين الشباب في إسرائيل؛ وكانت الصعوبة مضاعفة لي بالنظر لآرائي التي كانت قد أصبحت معروفة. ومع ذلك، وكما سبق ونوّهت، لم تكن مواقفي قد تبلورت بما يمثل تهديدًا للنظام، وهكذا نجحت في تجاوز العقبات.

كانت عملية تنطوي على الإذلال، أكثر من أي شيء آخر، لكنها تحوّلت إلى مهزلة بعد أن اعتبرتها دعابة. لم يسبق في حياتي أن غمزني أو أومأ لي هذا العدد الكبير من أساتذة الجامعة، أو من الأشخاص عمومًا، لدرجة بدا فيها أولئك وكأنهم مصابون باضطراب عصبي غامض أو بمرض مُعْدٍ خطير في العيون. كانوا يغمزون ويومئون لي في كل مكان: في الممرات أو في المصاعد التي يصادف وجودنا فيها معًا. وكانوا جميعًا يلمحون إلى نفس الرسالة: «تثبيتك في منصبك عملية سرية، لكننا جميعًا على علم بها، أنت تعتمد علينا، لا تنسَ ذلك . .». وباعتقادي، كان جُلّهم يعتبرني آنذاك، أي في مطلع التسعينيات، ميزة للجامعة ويرون أن أفكاري «الراديكالية» خدعة تعزّز ادّعاء الجامعة بوجود تعددية فيها وتسمح لها بالتبجح بانفتاحها على العالم ككل. أسَّر لي أرنون صوفر، أحد الديموغرافيين الإسرائيليين المرموقين، وصاحب فكرة جدار الفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل: «بيني وبينك، ولن يسمعنا أحد، أنت واحد منا. لكن المفيد هنا أنك تقوم بتجميل صورة إسرائيل في الخارج». دفعتني هذه المحادثة بصورة خاصة، إضافة إلى ملاحظات مماثلة من زملاء آخرين، للالتحاق بالحزب الشيوعي-الاشتراكي هاداش، وهو اسم مؤلف من الأحرف الأولى

من «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة». كان اعتقادي آنذاك، وتبين أنني على صواب، في أن حركة عامة كهذه من شأنها وضع حد لتلك التعليقات المزعجة. أصبحتُ رسميًا خارج المعسكر الصهيوني. لكن ذلك كان بداية الدرب. وسرعان ما اكتشفتُ أنني كنت أبعد عن الفكر الصهيوني من بعض الرفاق اليهود داخل الحزب.

كانت أسباب اتخاذي ذلك القرار تتجاوز مجرد الرغبة في تفادي اللقاءات المزعجة في الممرات وغرف المعيشة. فقد كان من السهل آنذاك الاجتماع بأكاديميين إسرائيليين آخرين قاموا بتقويض أسس العقيدة الصهيونية على نحو مقنع بما يجعل من المستحيل الاستمرار في الالتزام بها. وبالتزامن مع ظهور «التاريخ الجديد» لحرب عام 1948، كان بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين يبدون اهتمامًا متناميًا بالتاريخ إدراكاً منهم للصلة الوثيقة التي تربطه بتحليلهم لإسرائيل المعاصرة. أنتج هؤلاء مجموعة من الأبحاث القيمة، نشرت بصورة أساس في صحيفتهم «تيوريا وبكروت/ النظرية والنقد» الصادرة عام 1993، ولاحقًا في العديد من كتب المقتطفات والدراسات العلمية. توجَّهت الأعين الناقدة لتتفحص فترةً أطول من التاريخ، وهي الفترة ما بين عام 1882 ولغاية الوقت الحاضر. وشمل ذلك دراسةَ العقيدة الصهيونية باعتبارها حركة كولونيالية منذ بداياتها الأولى؛ وكشفًا للأصول التاريخية للروح العسكرية وسياسة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية؛ وتحديًا للافتراض القائل إن الصهيونية تبنَّت حركة النسوية والمساواتية . كما برز أيضًا الموضوع الشديد الحساسية، وهو موضوع الموقف من المحرقة والسلوك المتَّبع في أثناء حصولها. وجاء موضوع السياسة المنتهجة إزاء اليهود القادمين من الدول العربية (المزراحيم/ الشرقيين) وإزاء الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، خلال الخمسينيات، تكملةً للأجندة المهمة لتيار النقد الجديد، التي تم تقديمها على نحو يثير الإعجاب في مجموعة من المقالات التي كتبها أوري رام، وصدرت تحت عنوان «المجتمع الإسرائيلي: منظور نقدي[14]/ Israeli Society:

Critical Perspective».

تركتْ الخلفية النظرية والمنهجية لتلك الدراسات الجديدة أثرًا عميقًا في نفسي (لكنني لم أُعجَب بالقدر نفسه بمدى متانة الروايات التاريخية في الدراسات المذكورة، التي بدت وكأنها لا تحظى بالاهتمام بالقدر الذي تحظى به النظريات الماركسية أو المنهجيات بعد الحداثية المستخدَمة لتفسير التاريخ). لفت انتباهي بصورة خاصة النقاش المتعلق بالسلطة والمعرفة في نسخته المحلية وحاولت دمجه في الدراسة التاريخية للبلد. كتبت مقالات «شعبية» في الصحافة، وحاضرت حول هذا الموضوع في قاعة التدريس، وكنت أغامر من حين لآخر بتقديم أعمال ذات مستوى ثقافي أرفع إلى الصحف الأكاديمية. كانت تلك الأعمال تحمل في ثناياها دعوة إلى أجندة جديدة للمؤرخين تتضمن وعيًا، بل وقبولاً، بتأثير الأيديولوجيا والسياسة في الأحداث التاريخية المحيطة بها[15]. كان تأثيرًا مقبولاً، لأنه كان الأسلوب الوحيد الذي يمكن بواسطته إعادة رفد تأريخ البلد بكل المجموعات التي تم استثناؤها منه عن طريق القوة الصرفة للدولة والأمة والاحتلال وسياسات الفصل العنصري.

بدأت هذه الدعوة في الثمانينيات عندما نادت بها إيلا شوحاط التي أكدت بصورة خاصة العلاقة بين سلطة اليهود الغربيين (الأشكناز) والتمثيل الضعيف لليهود الشرقيين (المزراحيم) في الثقافة والجو الأكاديمي المحليين. كان النبذ الذي واجهته شوحاط نتيجة رد الفعل الأكاديمي العدائي مؤلمًا لدرجة دفعتها لمغادرة إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأميركية. هناك، وبعد تحررها من الوسط الأكاديمي الإسرائيلي الخانق، تابعت شوحاط سبرها للجدليات القائمة بين السلطة والمعرفة في إسرائيل وكتبت الكثير حول التمثيل المشوه لليهود العرب، الذين كانت تسميهم، عن حق، باليهود الشرقيين، وعن التمييز ضدهم. ولم يقتصر تأثير شوحاط في الإلهام الذي قدمته للجيل الجديد من الباحثين من اليهود الشرقيين، بل إنها إضافة إلى ذلك شجعت على الفعالية السياسية التي كانت تسعى لدمج أجندات الحركة النسوية واليهود الشرقيين والفلسطينيين في إسرائيل[16].

ولم يكن من المستغرب أن تواجَه أي دعوة لمناقشة المسائل المتعلقة بالروايات التاريخية والموضوعية بالرفض الحاسم من الوسط الأكاديمي المحلي، الذي لخص موشيه ليساك (وهو أستاذ مرموق في علم الاجتماع حائز على جائزة إسرائيل القيّمة) موقفَه العام تلخيصًا بديعًا في مناظرة عامة شاركتُه فيها وجرت عام 1994 في جامعة تل أبيب، إذ قال: هذا صحيح، هناك ما يُدعى بالرواية تاريخية، لكن الحاصل أن الرواية الصهيونية هي أيضًا رواية صحيحة من الوجهة العلمية. كان فحوى قوله إن الأبحاث الإمبريقية تدعم الادعاءات العقائدية للصهيونية. في تلك الفترة، كان التعاطف مع الفلسطينيين أهون من كونك نسبويًا relativist. فقد كانت المواقف المتعاطفة مع الفلسطينيين، خلال التسعينيات، تمثل إهانة لعقيدة الدولة، لكنها لم تكن تعتبر جريمة، رغم أنها تحولت إلى ذلك عام 2001، أما التشكيك بموضوعية البحث التاريخي فكان يقوّض أسس الجامعة ذاتها. لقد كان جرمًا أكثر خطورة.

كنت أستسيغ التحدي الفكري للمناظرات المنهجية والنظرية والمتجاوزة للتاريخ، مع أنني لم أتعمق في وجهات النظر مابعد الحداثية والماركسية المحدثة، ولم أشعر بالارتياح الكافي إليها بما يدفعني للاستمتاع الكامل بتلك المناقشات. لكنني كنت أعالج تلك الموضوعات بظمأ لا يرتوي، لأنها كانت توفر لي آراء معمقة مكّنتني من صياغة موقف في الجدل العام الدائر في إسرائيل، ليس فقط حول ما حدث بل، وهو الأهم، حول ماهية التاريخ ذاته. لم تكن هناك حاجة إلى إيصال الرسالة إلى من يتعاطون مع ما يُدعى في إسرائيل «التاريخ العام»، أي مع كل ما لا يتعلق بتاريخ الشرق الأوسط أو بالتاريخ اليهودي أو التاريخ الصهيوني. لكن جهلَ المؤرخين بآخر المستجدات في ميدان اختصاصهم وعدمَ وعيهم بالأزمة التي يواجهها التاريخ، ضمن المجالات التاريخية الثلاثة، لم يكونا بأقل ضرر من المواقف العَقِدية التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المختلفة، في عملية التواصل مع الطرف الآخر.

كان آخر إسهام لي في هذا الجدل ما كتبته في صحيفة «النظرية والنقد/ Theory

and Criticism» عام 1996. دعوت المؤرخين، بلغة عبرية بعدحداثية لا أجدها أنا نفسي مثيرة للإعجاب عندما أستعيدها الآن، للاعتراف بالدور الذي نلعبه في القصص التي نرويها. إضافة إلى ذلك، ناشدتُ زملائي أن يكتبوا الروايات التي يمكنها أن تساعد على المصالحة، من جهة، وأن يولوا المجموعات غير النخبوية موقعًا مركزيًا في التواريخ التي سيكتبونها في المستقبل، من جهة أخرى[17]. لا أعتقد أنني سأعود ثانية إلى كتابة مقالات وعظية من هذا النوع، ورغم اعتقادي بأن على كل مؤرخ لايزال ناشطًا في مجاله أن يخوض تجربة تقديم مواعظ كهذه، فإن عليه أيضًا أن يدع تلك المواعظ جانبًا ليتمكن من نسج روايات تاريخية تستثير الاهتمام وتتصل بالموضوع المعني.

في منتصف التسعينيات، استعاد الجدل حول الماضي حيويته، وخصوصًا في عام 1998 خلال الاحتفال بإنشاء دولة إسرائيل. بدأ الجدل عقب تسرُّب نسخة أحداث عام 1948، التي ظهرت في كتب «التاريخ الجديد»، إلى الوسط غير الأكاديمي. وبدا أن هناك أفكارًا أساس ثلاث، وردت في الكتب التي وضعها بني مُرِس وآفي شَلَيم وأنا، أثَّرت في المربّين وفي صانعي الأفلام الوثائقية في التلفزيون الحكومي الإسرائيلي. الفكرة الأولى هي أهمية التفاهم الأردني-اليهودي قبل حرب عام 1948 الذي قلب الموازين في ساحة القتال لصالح إسرائيل؛ الفكرة الثانية، هي الادعاء القائل إن عددًا كبيرًا من اللاجئين تم طردهم ولم يغادروا البلاد طوعًا؛ والفكرة الثالثة، هي أن القادة الإسرائيليين بعد عام 1948 لم يكونوا متحمسين لإبرام معاهدات سلام مع أعدائهم العرب (في حين كان العرب راغبين إلى ذلك). تجاوز تأثيرُ تلك الأفكار النسخةَ المعدَّلة عن حرب عام 1948. فقد وجدت الدراساتُ الناقدة للصهيونية، وللموقف من المحرقة، وللأسئلة المتعلقة بالمشاكل الوطنية والإثنية، طريقَها إلى الوسائل الثقافية الأكثر شعبية.

تجلّى هذا التأثير في الإنتاج الثقافي بأوضح صورة في السلسلة الوثائقية التي تحمل عنوان «الانبعاث/ Tekkuma»، الذي أعدته القناة التلفزيونية الحكومية

في الذكرى الخمسين لإنشاء دولة إسرائيل. أثار عرضُ السلسلة على شاشات التلفزيون حركةَ إعادة تقويم للماضي وأعاد 'المؤرخين الجدد' إلى أذهان العامة. عُرِضَت الحلقة الأولى في ذكرى يوم الاستقلال من عام 1998، ومن ثم توالت الحَلقات طوال اثنين وعشرين أسبوعًا متتاليًا. حاولت السلسلة عرض تاريخ الدولة بإيجاز، وكانت محاولة ناجحة ومقنعة. وكان قد تم إعداد السلسلة المذكورة بتأثير من الآراء الناقدة التي كان 'المؤرخون الجدد' قد عبروا عنها قبل عقد من ذلك التاريخ[18]. عكست الحلقاتُ العديدة الشكوكَ التي كانت تحوم حول العقيدة الصهيونية في بداية نشأتها، والتساؤلات التي كان يطرحها الأكاديميون بشأن مناقبية السياسة الصهيونية في أثناء حصول المحرقة، والنقدَ الموجَّه إلى أسلوب التعامل مع اليهود الشرقيين. لكن تلك الانتقادات كانت خفيفة الوطء إذا ما قورنت بالانتقادات التي ظهرت في الوسط الأكاديمي، ورغم عرض بعض وجهات النظر البديلة من حين لآخر، ظل الجو العام للسلسلة شديد الالتزام بالرواية الصهيونية العامة[19].

وثمة هناك شعور، ثبت خطؤه لاحقًا، بأن الأفكار الجديدة كانت تجد طريقها إلى المنظومة التربوية، جزئيًا من خلال مشاركتي في بعض اللجان التي كانت تعيد النظر في المناهج والكتب المدرسية الخاصة بمقررات التاريخ. كانت بعض الكتب المدرسية مشوبة بالانتقادات كما كانت تُقدَّم لفترة وجيزة باعتبارها إضافات اختيارية لمدرسي التاريخ، لا أكثر. تنامى الشعور بالتفاؤل بإمكانية إحداث تغيير مع تزايد عدد الدعوات التي كنت أتلقاها للحديث عن حرب عام 1948 أمام المدرسين والطلاب. ولم أكن أستطيع تلبية كل الدعوات إلا بصعوبة. لكن كل ذلك توقف فجأة كما بدأ، وكان السبب على الأرجح، كما قيل لي، تعليمات مباشرة صدرت عن وزارة التربية، مع أني لم أستطع العثور على الوثيقة المعنية.

في ذلك الوقت، وبينما كنت أقلّب في ذهني فكرة رواية مشتركة، شاء حسن الطالع أن يكون زملائي في الضفة الغربية يتداولون أفكارًا مماثلة. كنا نتشارك

الفكرة القائلة بوجود صلة وثيقة تربط الماضي بمحاولات المصالحة الحالية. قمنا بتكوين مجموعة من عشرين مؤرخًا إسرائيليًا وفلسطينيًا (كان العدد متساويًا تقريبًا من كل طرف)، في مدينة رام الله صيف عام 1997، من أجل مناقشة وتطوير فكرةِ روايةٍ ترضي الطرفين. كنا نعمل بسرعة محمومة، مدفوعين بالإحساس بالطبيعة الملحة للموضوع في أعقاب وصول الأمور إلى طريق مسدودة بسبب مشاعر السخط إزاء ما انتهت إليه عملية أوسلو للسلام. كان انطباعنا المشترك عن اتفاقيات أوسلو هو أن إعلان المبادئ الموقَّع في أيلول/ سبتمبر 1993، كان يمكن أن يؤدي إلى ترتيبات سياسية وعسكرية عملية، لكنه لن يؤدي إلى مصالحة وطنية وثقافية حقيقية.

المجموعةُ درستْ التاريخَ الإسرائيلي والفلسطيني بمنهجية جدلية، وتفحصتْ الروايات الوطنية ومدى قوتها، إضافة لموضوعات أخرى متنوعة كالذاكرة الجماعية والأدلة الشفهية. تم تطبيق المنهجية النقدية على التأريخ الصهيوني والتأريخ الفلسطيني على حد سواء. تركز النقاش على موضوعات حساسة مثل النزعة الفلسطينية للإقلال من شأن المحرقة اليهودية والإنكار الإسرائيلي للنكبة[20]. أفسح ذلك المجالَ أمام تطوير رواية ترضي الطرفين، رواية منفصلة عن المواقف العَقِدية الماضية وعن الروايات التاريخية التي تخدم النخب التاريخية.

كان نقاشنا أيضًا، من نواح عدة، تكريمًا لذكرى إدوارد سعيد. فمع أن كتابه الرائد «الاستشراق» ترك تأثيرًا في الباحثين في كافة أنحاء العالم، فإنه كان قد بدأ للتو التأثير في الدراسات الشرق-أوسطية وفي الأبحاث المتعلقة بفلسطين على نحو خاص. كما كانت الأفكار المعمقة التي قدمها سعيد لاحقًا في كتابه «الثقافة والإمبريالية»، الذي تحدث فيه عن العلاقة بين السلطة والمعرفة وعن الرواية والأمة، إضافة لتحليلاته العديدة الصائبة للوضع الفلسطيني[21]، مصدر الإلهام لأفراد المجموعة، إسرائيليين وفلسطينيين على السواء. حملت المجموعة اسم «باليساد/ PALISAD»، وهي الحروف الأولى من (الحوار

الأكاديمي الفلسطيني الإسرائيلية/ The Palestine Israel Academic Dialogue)، وظلت ناشطة لغاية عام 1994. وقد تمكنتْ من عقد اجتماعاتها، حتى عندما كانت رام الله معزولة في ظل الاحتلال. أضفتْ تلك الاجتماعات على المدخلات النظرية التي أتناولها في الماضي، مثل النزعة الذاتية، والانفعال الانعكاسي، واتخاذ المواقف، ووضع الأمور ضمن سياقها، منظورًا مختلفًا يتسم بطبيعة أكثر بداهة[22].

كانت الأمثولة التي تعلمناها جميعًا من الحوار هي مدى التأثير الذي يتركه عملُنا سويًا في النتاج النهائي للمشروع التأريخي، سواء أكان كتابًا أو مقالاً أو منهاجًا دراسيًا. تعلم المفكرون الإسرائيليون، ضمن مجموعة «باليساد» تقبُّل وجهة النظر الفلسطينية عبر صيرورة طويلة من الحميمية؛ أما خارج نطاق المجموعة، فقد كان ميزان القوى والواقع اليومي يعيقان اليهود الإسرائيليين عن احترام التجربة الفلسطينية الفردية والجماعية. جاءت تلك المعرفة بالرواية التاريخية الفلسطينية لتكمل المعارفَ التي كانت متوافرة أصلاً في وثائق المحفوظات وفي مصادر أساس أخرى. اكتشف المشاركون الإسرائيليون أن ما كان بالنسبة لهم «كشفًا» بشأن تاريخ البلد عمومًا وتاريخ حرب 1948 على وجه الخصوص، كان يشكّل جزءًا مسلَّمًا به في الرواية الفلسطينية. ومثلما لم يكن السود في جنوب إفريقية في حاجة لانتظار كشف السجلات السرية لمكتب جهاز الأمن الحكومي الجنوب إفريقي لكي يعرفوا كيف كانت تجري معاملة الأفارقة منذ فرض نظام الفصل العنصري عام 1949، كذلك لم يكن معظم الفلسطينيين في حاجة لكشف السجلات الخاصة بالجيش الإسرائيلي لكي يعرفوا قصص التطهير العرقي الذي حدث عام 1948. من منظور الأشخاص الوضعيين بين من كانوا يقومون بالمراجعة، كان خطاب الدليل ضروريًا لبناء الجسور مع الآخر؛ أما لمن كان منهم ذو ميول أكثر نسبوية فقد استُخدِم خطاب الثقة لنفس الغرض.

تأكّدتْ الحاجةُ إلى خبرة مديدة من الكتابات المشتركة عندما جرت محاولة

أسرع وأقصر في مكان آخر لجمع المؤرخين من الجانبين والتوفيق بينهم. في أيار 1998، دُعي المؤرخون الإسرائيليون الجدد، تحت رعاية صحيفة «اللوموند دبلوماتيك» إلى حوار، يجري في باريس لمدة يوم واحد، مع مؤرخين فلسطينيين حول تاريخ حرب 1948. كانت النقطة الجوهرية في ذلك اللقاء هي أن الادعاءات الإمبريقية لبعض المؤرخين الإسرائيليين، مثل بِني مُرس وإتَمار رابينوفِتش، أدت إلى الصدام المحتوم مع المؤرخين الفلسطينيين. فرَغم انتقاد مُرس ورابينوفِتش لبعض فصول الرواية الصهيونية، رفض الرجلان، استنادًا إلَى الوثائق الإسرائيلية، الكثيرَ من الأفكار الفلسطينية الأساس، مثل تصوير العقيدة الصهيونية بوصفها حركة كولونيالية وتصوير أحداث الطرد عام 1948 بوصفها عملية تطهير عرقي.

طالب المشاركون الفلسطينيون، في مواجهة المقاربة الوضعية لتاريخهم، بإيضاح السبب الذي حدا بالمؤرخين الإسرائيليين الموضوعيين المتوازنين لاختيار الكارثة التي نزلت بالفلسطينيين موضوعًا للبحث. لكن الجواب الإسرائيلي لم يكن شافيًا. فقد شكّك أولئك المؤرخون الإسرائيليون بإمكانية الفلسطينيين امتلاك الخبرة أو المواد التاريخية اللازمة لكتابة تاريخهم الخاص. الآن، وبعد أن سُلبت أرضهم وتم إنكار تاريخهم، أعيد إليهم، أو بالأحرى عُرِضَ عليهم إعادة، جزء صغير من الأرض، لكن تاريخهم كان لايزال محتجزًا لدى الوضعيين الإسرائيليين المسؤولين عن سجلات المحفوظات[23].

من المنظور الوضعي، لا يوجد دليل واضح يستند إلى سجلات المحفوظات عن كل جريمة ارتكبها الإسرائيليون عام 1948، ولكن إذا استخدمنا المنهجية التاريخية التي لايزال يحتفظ بقيمتها منذ عشرينيات القرن العشرين، فلن نجد أي مجال للشك في صحة الرواية الفلسطينية لحرب عام 1948. والواقع أن المؤرخين الإسرائيليين لجأوا، عن حق، إلى نفس المنهجية لدحض محاولات إنكار حصول المحرقة. وكانت ذكريات الناجين من المحرقة تتمتع بقدسية لا تقل عن قدسية الوثائق الموجودة في سجلات المحفوظات الألمانية.

لكن مجموعة «باليساد» كانت أكثر نجاحًا بكثير في اللجوء إلى التحليل الجدلي في التأريخ، والسبب الأساس هو أن المشاركين في المجموعة كانوا واعين تمامًا لمدى تأثير التطورات السياسية الخارجية في المشروع الأكاديمي. تصادف عقد اجتماع باريس مع انتهاء الفصل الأول من اتفاقيات أوسلو. بدأت هذه الاتفاقية بصورةِ مرحلةٍ تدوم خمس سنوات يُعاد خلالها تنظيم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة مقابل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وكانت المرحلة الثانية، التي كان من المفروض أن تبدأ عام 1998 لكنها أُجِّلت لغاية صيف عام 2000، محاولة لحل المشاكل المعلقة بهدف تحقيق السلام الشامل. إحدى تلك المشاكل هي مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. كان حل هذه المشكلة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضية المسؤولية؛ أو بتعبير أدق، كان مطلب الفلسطينيين بحق العودة يرتكز إلى تفسير محدَّد للماضي. وقد كان طلب ربط الرواية الفلسطينية بعملية السلام الجارية آنذاك يسري بين صفوف الفلسطينيين حيثما كانوا: الجماعات التي تعيش في الشتات، ومخيمات اللاجئين، الأراضي المحتلة، ومؤخرًا بين صفوف الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل. وقد ربطت هذه المجموعة الأخيرة نضالها الداخلي للحصول على المواطنة بالرواية الفلسطينية حول حرب عام 1948، وبلغت هذه العملية حدها الأقصى عندما رفض أكثر من مليون فلسطيني داخل إسرائيل الاستمرار بالاحتفال بذكرى استقلال إسرائيل واختاروا إحياء ذكرى يوم النكبة.

في عام 1999، ربح إيهود باراك الانتخابات ودفع بالفلسطينيين في الأرض المحتلة وبالإسرائيليين إلى صدام مميت تحول إلى عنف شامل في خريف عام 2000، واستمر بصورة أو بأخرى حتى هذه اللحظة. وخلال عامين، تم إسكات الأصوات الناقدة ضمن الوسط الأكاديمي، وفي وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، وفي مواقع أخرى للإنتاج الثقافي والمعرفي، بل إن تلك الأصوات اختفت في بعض الحالات. شكَّل إغلاقُ العقل الإسرائيلي وعسكرةُ فضائه العام خلال الانتفاضة الثانية الخلفيةَ المباشرة لبداية نضالي الشخصي؛

نضال كان يمكن أن يتخذ منحى آخر لو قيض له أن يحدث في منتصف التسعينيات. تصاعدت مكانتي الأكاديمية، أو تدهورت حسب الوضع، مع ما كان يبدو تداعيات لا سبيل للعودة عنها.

2) عسكرة العقل الصهيوني

يصف يوري بن إليعاز، في كتابه «تشكل العسكرة الإسرائيلية/ The Making of Israeli Militarism»، إسرائيلَ بأنها أمة مسلّحة. قصد بن إليازر القول إن الهوية الجماعية اليهودية في فلسطين قد جرت صياغتها، على نحو أساس، من خلال عسكرة المجتمع؛ فقد استخدمت القيادةُ الصهيونية الجيشَ ليكون وكيلها الرئيس للتطوير والدمج. ومن خلال الفرض المستمر لعملية «ملويم» K أو «الخدمة العسكرية الاحتياطية السنوية»، وإجراء مناورات موسمية ضخمة، أصبح الجيشُ الأداةَ التي صاغت الدولة القومية اليهودية.

لكن الجيش، وبمرور الوقت، قام بأكثر من ذلك. فقد مارس تأثيره في طبيعة السياسة الإسرائيلية داخل البلاد وخارجها على السواء. خارجيًا، تسبب الجيش في انتهاج سياسات عدائية ضد دول الجوار، أما داخليًا فقد تسبب في انتهاج سياسة قهرية ضد أي مجموعة تلتزم أجندة تتناقض والأهداف العامة

للفكر الصهيوني كما تفهمه النخبة السياسية. جرت عسكرة المجالات المدنية للأنشطة الحكومية منذ بدايات نشوء الدولة، وظلت على حالها حتى يومنا هذا: الجيش، إذًا، هو عامل مهيمن في مجالات الاقتصاد والسياسة والإدارة والثقافة.

كان الاستيطان أحد مجالات الأنشطة المذكورة. ظلت مهمة الاستيطان حتى عام 1948، حكرًا على الوكالة اليهودية التي كانت بمثابة مشروع الحكومة التي شكلتها الجماعات الصهيونية في عهد الانتداب. في أعقاب حرب عام 1948، أصبح مفهوم الاستيطان يعني احتلال القرى المهجورة التي طُردَ منها الفلسطينيون. وعُهِدَ بهذه المهمة إلى الجيش الإسرائيلي. كان الجيش، ولَايزال، يضم وحدة خاصة مهمتها تنفيذ هذا المطلب الصهيوني الأساس.

1/2) عسكرة الإعلام

جرى تجنيد وسائل الإعلام منذ البداية لخدمة الأمة المسلّحة. وقد ساعد المراسلون العسكريون على خلق أسطورة البطولة الإسرائيلية في ميادين القتال، حتى ولو كانت المادة الأصلية التي استقى منها المراسلون تلك الحكاية عمليات الثأر الدموية التي كانت تُنفَّذ ضد السكان المدنيين في مطلع خمسينيات القرن العشرين. شكّل أولئك الأبطال المجموعة الأصلية التي نشأ منها العديد من قادة إسرائيل المستقبليين: يتساك رابين، بنيامين نتنياهو، إيهود باراك، آرييل شارون. أدى استيعابُ الإعلام الإسرائيلي، مثلما جرى مع منظومات ثقافية أخرى، إلى كبح أي نقد أو أفكار بديلة. فقد تطرق الفساد إلى الإعلام بسبب خضوعه، ولو حتى لمجرد وجود دور خفي للجيش فيه. كان الإعلام الناطق باسم الجيش، لكنه لم يكن مراقبًا له؛ فلم يكن هناك مجال، إلا نادرًا، للتطرّق إلى موضوع حصانة الجيش ضد الإشراف الخارجي، أو لتحدي تلك الحصانة.

ضمن الأجواء التي سادها التفاؤل، والتي تلت توقيعَ اتفاقية أوسلو، بعد عام 1993، تحدَّث بعض السوسيولوجيين الإسرائيليين البارزين عن بدءِ حقبة جديدة وعثروا على العديد من الأدلة التي تشير إلى تسرب الضعف إلى أنموذج

الأمة المسلحة[1]. بعد ذلك، اندلعت الانتفاضة الثانية في أواخر عام 2000، وتداعت جميع التقديرات المتفائلة بظهور إسرائيل جديدة تحت وطأة عودة الجيش الإسرائيلي لاقتحام الفضاء الإسرائيلي العام.

استندت التقديرات المتفائلة إلى عدد من الأسباب. وكان نشوء الثقافة المتجاوزة [مابعد] للفكر الصهيوني، التي أتيتُ على ذكرها في الفصل الأول، واحدًا من تلك الأسباب. هذا إضافة إلى أن الإعلام بدا، ولوهلة، وكأنه يمر بتغيير دراماتيكي منشؤه الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو. خلال الفترة الذهبية لمرحلة أوسلو، بدأ المحررون والمراسلون يرفضون تقديم المواد التي يكتبونها إلى الرقيب العسكري، مثلما كان مفروضًا منذ عام 1948. بدأت مقاومة الرقيب أثناء الانتفاضة الأولى، عندما شعر المراسلون أن تغطية الجيش للأحداث كانت زائفة ومضللة ورغبوا في إظهار صورة أكثر دقة. ولكن في نهاية المطاف، لم يكن بالإمكان قراءة تقارير بديلة حول الانتفاضة الأولى إلا في صحيفة «هآرتس» اليومية؛ فلم يكن هناك في بقية وسائل الإعلام المطبوعة أو الإلكترونية من يجرؤ على تقديم نسخة مناقضة لتلك التي يقدمها الناطقون العسكريون.

في أعقاب اغتيال يتساك رابين، وفي ظل فترة نتنياهو الأولى في الحكم (1996-1999)، اختفت تلك البشائر الأولى لظهور إعلام أقل عسكرة، وتجلى ذلك على نحو أوضح خلال فترة حكومتَيّ آرييل شارون (2001-2006). ساءت الأمور أكثر خلال فترة حكم إيهود أولمرت (2006-2009). وتبيَّن أن الثقافة المتجاوزة للصهيونية كانت مجرد مرحلة عابرة ولا تمثِّل فصلاً جديدًا في تاريخ إسرائيل. أحيا انتخابُ إيهود باراك عام 1999 الآمال مجددًا. كان باراك، الذي تميّز دائمًا بإسهابه في الكلام يتحدث عن «جيش السلام»، رغم عجزه عن التنفيذ. كما وعد بتقليص ميزانية الجيش الإسرائيلي، أو كما قال «بتقليص كل ما لا يطلق النار»[2]. ووضع تصورًا لجيش مستقبلي محترف يحل محل «جيش الشعب». كان من المفروض أن يعني ذلك وضع حد لعسكرة الإعلام أيضًا. ولكن لم يتم تقليص عديد الجيش، ولا تم إضفاء الطابع الاحترافي عليه.

اكتسب الجيش ظاهريًا سيماء الاحتراف، كَتَبَنّي الأنموذج الأميركي لإسباغ طبيعة أكاديمية على مهنة الضباط، على سبيل المثال، لكنه استمر في إحكام قبضته على المجتمع عمومًا وعلى الفضاء العام على وجه التحديد، بل إنه شدَّد هذه القبضة. والواقع أن إسباغ الطبيعة الأكاديمية على الجسم العسكري خلق انطباعًا زائفًا بأن المسؤولين العسكريين أصبحوا مناسبين لكي يُزَج بهم في الحياة المدنية من دون سابق إنذار. تنامى عدد الجنرالات السابقين في ميدان السياسة وفي الإعلام، وتنامى معه تأثير هؤلاء في الفضاء العام. هذا إضافة إلى أن تلك العلاقة بين الجيش والوسط الأكاديمي أفسد الروحية التقليدية للجامعات، وأحكم القبضة الأيديولوجية للجيش على الأداء الأكاديمي وسلب الجامعات إمكانية تأدية دور مستقل في المجتمع.

لفترة وجيزة، أي عندما استعر الجدل العام في إسرائيل حول وجود الجيش الإسرائيلي في جنوبي لبنان، نجحت «حركة الأمهات الأربع» في تحدي الفضاء العام والجدل الدائر فيه حول القضايا العسكرية. في عام 1997، شكّلت هذه المجموعة، المؤلفة من أمهات الجنود، مجموعةَ ضغط للدعوة إلى انسحاب الجيش من جانب واحد من جنوبي لبنان، وهو الانسحاب الذي حصل في نهاية المطاف في أيار عام 2000. ولفترة وجيزة، كانت تتم دعوة الأمهات، وليس فقط الجنرالات، إلى مناسبات عامة لمناقشة هذا الموضوع. لكن ذلك لم يدم طويلاً ما عكس عدم اكتراث الإسرائيليين بجنوبي لبنان، حتى بين جماعات اليمين المتطرف، بدل أن يعكس تغييرًا جوهريًا في تركيبة وتراتبية الأشخاص الذين يُدعَوْن للمشاركة في المناقشات التي تجري في وسائل الإعلام.

وبرغم كل المحن والأحداث الدرامية التي حصلت خلال التسعينيات، حلّ القرن الحادي والعشرين والجيش لايزال، مثلما كان دائمًا، يشكّل العامل الأهم في الفضاء العام الإسرائيلي. فإلى جانب إبعاد المدنيين عن الإدلاء برأيهم في قضايا حساسة، مثل مصير الأراضي المحتلة أو مستقبل عملية السلام، كان الاستئثار بالفضاء العام يعني أن ثقافة ثانوية «subculture» ذكورية متعصبة

قامت بتهميش إسهامات بديلة تتوجّه نحو تلك الموضوعات القومية، لاسيما الإسهامات المقدَّمة من النساء أو من أعضاء الحركة النسوية[3].

أضاف عقدُ التسعينيات سماتٍ جديدة واجهتْ تأثيرَ الإشارات المتفائلة إلى وجود التعددية. كان أهم تلك السمات الحضور المتنامي لدعاة القومية المتشددين دينيًا بين صفوف الضباط من ذوي الرتب العالية، ومعظمهم من التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية. كان أولئك الضباط، في أثناء الانتفاضة الثانية، مسؤولين مباشرة عن تنفيذ الأعمال الثأرية في الأراضي المحتلة. كما قاموا بدور أكثر مركزية في عملية «الدرع الواقي»، وهي إعادة احتلال معظم أراضي الضفةَ الغربية في نيسان عام 2002، ردًا على حدوث موجة دامية من التفجيرات الانتحارية داخل إسرائيل. كان أحد أولئك الضباط، رون شِخنر، الآتي من مستوطنة قرب الخليل، قائد القوات المحاصرة لمقر عرفات، المقاطعة، في رام الله. كما كان شِخنر، ولا يزال، يحظى بشعبية ويشَارك في البرامج التلفزيونية والإذاعية، حيث يظهر بمظهر الخبير «المحايد الذي يتمتع بالحرفية» في الأزمة الراهنة.

عندما اندلعت «انتفاضة الأقصى» أو الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، إثْر زيارة وزير الدفاع، شارون إلى الحرم الشريف، اندفعت المصادر العسكرية ووسائل الإعلام إلى ترداد أجندة الجناح اليميني، مع عدم وجود أعداد كبيرة من الضباط الآتين من خلفية استيطانية في صفوف الجيش. سمحت وسائلُ الإعلام للجيش أن يصبح مصدرها الوحيد للمعلومات والتفسيرات منذ اللحظة الأولى لاندلاع الانتفاضة. وصلت هذه الممارسة إلى مستوى غير مسبوق من الفساد الأخلاقي عام 2006، خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان (الحرب اللبنانية الثانية) وتجلّت على نحو أوضح في الهجوم على غزة عام 2009.

خلال تلك الأحداث الثلاثة: الانتفاضة والحرب اللبنانية الثانية وحرب غزة، انهمكت وسائل الإعلام في ما أطلق عليه أحد المفكرين «محاولة لا تعرف الكلل لإقناع الذات بأنها على حق»[4]. قدمت وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية لجمهورها صورة عن الواقع مشوهة ذات بعد واحد.

كانت الرسالة بسيطة: وجدت إسرائيل نفسها، ثانية، في حرب ضد عدو بربري هاجمها دونما سبب منطقي.

تُظهر لنا الأبحاث حاليًا أن المادة المذاعة لم تكن تستند إلى ما كان يَرِد من الميدان، عبر المراسلين، إلى مكاتب التحرير. بل على العكس، كانت تُبْذَل جهود شاقة للانتقاء والتشويه لكي تتماشى المواد الجديدة مع الصورة المرغوبة للحقيقة. خلال الانتفاضة الثانية، كانت النتيجة النهائية، بما يخص اللهجة وانتقاء الأخبار، تتعارض تعارضًا صارخًا مع ما كان ينقله المراسلون من الأراضي المحتلة. في مطلع القرن الواحد والعشرين، وحتى في وقتنا الراهن، أدت أساليب التضليل والتعمية التي كانت تتَّبعها هيئات التحرير في وسائل الإعلام، إلى تحويل صحافة وتلفزيون إسرائيل إلى واحدة من أكثر وسائل الإعلام المحلية تحيزًا في العالم، فقد كانت تقدّم صورة مشوهة إلى قرائها ومشاهديها ومستمعيها. كانت وسائل الإعلام تتصرف على ذلك النحو مدفوعةً بالكراهية والخوف والجهل. لكنها، في المقام الأول، كانت أيضًا تتبنى روايات وتفسيرات الحكومة والمؤسسة العسكرية دونما تمحيص. وبعد مضي بضع سنوات على اندلاع الانتفاضة الثانية، لم يكن بالإمكان العثور على أي رواية بشأن سبب اندلاع العنف مضادة للرواية التي قدمها الجيش: كان التفسير الإسرائيلي الرسمي هو التفسير الوحيد الذي تناهى إلى أسماعنا[5].

على خلفية كهذه، كان من السهل على الجيش إملاء لغة وسائل الإعلام في أثناء تطور أحداث الانتفاضة. كان تبنِّي مجموعة الصور والقيم والتفسيرات التي قدمها الجيش يعني، في المقام الأول، تصوير الانتفاضة باعتبارها حربًا. والحرب تتطلب إجماعًا وتجييشًا أو عسكرة لوسائل الإعلام، مثلما تتطلب استدعاء الاحتياط واستنفار الاقتصاد. طُلِبَ من الصحفيين ومن العاملين في وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة، تشكيلُ إجماع وطني. كان ذلك يعني إعادة دمج المستوطنين، بعد أن تم تهميشهم إلى حد ما عقب اغتيال رابين. كما كان يعني إقصاء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل عن ما كان يُعتبَر «مجتمعنا»

وضمّهم إلى معسكر العدو، ويتطلب إلى جانب ذلك إسكات أي أفكار بديلة، وإدانة أي أنشطة «هدّامة»، كرفض الخدمة في جيش الاحتلال.

ولا بد أن الفاعلين الأساسين في وسائل الإعلام المحلية فاجأوا الجيش عندما تجاوزوا حدود المطلوب منهم. فمنذ البداية، جهدت وسائل الإعلام، الإلكترونية منها على وجه الخصوص، في استبعاد الإشارة إلى الصراع بتعبير «حرب المستوطنات» وكانت غالبًا ما تلجأ لاستخدام تعبير «حرب البقاء»، أو، كما كان يقول زعيم حزب العمل ووزير الدفاع بنيامين بن إليازر، «حرب بقاء بيوتنا». وبعد أن جرى افتتاح المشهد بخدعة كهذه، أصبح تقديم رؤيا أشمل أو وجهة نظر بديلة أمرًا في غاية الصعوبة.

عندما يبدأ المرء بالنظر إلى الواقع بمنظار عسكري، تغيب بعض الأسئلة المعينة التي تعد جوهرية لإجراء تحقيق صحفي تقليدي. على سبيل المثال، كانت إدارة الجيش للتغطية الإعلامية، تُحِلّه من واجب الإجابة على التساؤل بشأن سبب لجوء الفلسطينيين إلى العنف وإلى حرب العصابات في المقام الأول، وتسمح له، بدل ذلك، بالتركيز على كيفية مكافحة تلك التهديدات على نحو فعّال. ولا حاجة للقول إن تعبير «الاحتلال» اختفى تمامًا من مفردات وسائل الإعلام. كما أُعفي الجيش من تقديم أي تفسير لأهدافه العامة. وكانت النتيجة أن تحولت مهمة وسائل الإعلام إلى تزويد الجمهور بمعلومات حول التحركات والنجاحات التكتيكية، كما لو كانت تقدم النشرة اليومية التي يتلوها القادة على جنودهم، بدل أن تشير، ولو بصورة غير مباشرة، إلى استراتيجية عامة، أو إلى وجود أي آفاق سياسية لتلك العمليات العسكرية.

كان الجيش يقدّم أساطير جاهزة مُحكمة ساعدت على تفادي إجراء أي تحليل معمق، وكانت وسائل الإعلام تتلقّف تلك الأساطير. تضمنت تلك الرزمة عدة أساطير متشابكة. وكانت كلٌّ منها مدعومة «بحقائق» مقدَّمة من الجيش والشاباك (الاستخبارات الداخلية، أو الشين بيت) والموساد (الاستخبارات الخارجية). وفي العديد من الحالات، كان ذلك يعني انعدام ضرورة التوسّع في

أي تقرير إخباري بما يتجاوز إرجاعه بصورة مبهمة إلى مصدر ما، ناهيك عن تقديم أي تفاصيل بهذا الشأن.

كانت هناك، في المقام الأول، أسطورة كامب ديفيد القائلة إن إسرائيل بذلت جهدها لتقديم كل، أو ما يقارب كل، ما هو مطلوب منها، وإن الفلسطينيين هم من رفضوا ذلك. ودعَمَ تلك الأسطورة تقديمُ صورة زائفة عن السلوك الفلسطيني بصورة عامة خلال اجتماعات أوسلو، صورة تشوه حقيقة الجهود الفلسطينية الصادقة للالتزام بالاتفاقيات.

كما كانت هناك أسطورة ثانية تقول إن الانتفاضة كانت حملة إرهاب فلسطينية مخطّطة سلفًا لا ثورة شعبية. ورغم أن من المعروف أنه لا وجود لقرار فلسطيني باندلاع الانتفاضة، فقد تقبّلت الصحافة الأخبار التي قدمها لها الجيش ومفادها أن الانتفاضة عمل إرهابي كبير مخطط سلفًا. بالتالي كانت المظاهرات الأولى للانتفاضة تُصوَّر بأنها «اعتداء على الجنود» وليست احتجاجات ومسيرات سلمية للتنديد بالاحتلال، وهي ما كانت عليه في واقع الأمر. كما طُبِّقت هذه الأسطورة لاحقًا على محاولات الفلسطينيين من مواطني إسرائيل التعبير عن تخوّفهم من الوضع. في البداية، كانت وسائل الإعلام مستعدة لتقبّل فكرة وجوب قيام لجنة تقصي حقائق بإجراء تحقيق رسمي في قضية المواطنين الإسرائيليين الفلسطينيين الثلاثة عشر الذين لقوا مصرعهم برصاص رجال الشرطة في أثناء تظاهرة جرت في تشرين الأول عام 2000 (شكّل اللجنة المذكورة إيهود باراك الذي كان، على ما يبدو، يأمل أيضًا بكسب أصوات الفلسطينيين من مواطني إسرائيل في انتخابات شباط عام 2001). ورغم أن تقرير اللجنة كشف أن المتظاهرين الثلاثة عشر المذكورين كانوا عزلاً، فإن التقرير ترك بعض الأسئلة المهمة، كتلك المتعلقة بالمسؤولية وبالاعتبارات الأخلاقية، معلّقة من دون إجابة، كما نأى بالنخبة السياسية عن فعْل ارتُكِب بحق مواطنيها كان من شأنه أن يُسقِط حكومات وأن يهز أركان المجتمع لو أنه ارتُكِب في ديمقراطيات أخرى.

ولم تكن الاستنتاجات التي توصّلت لها وسائل الإعلام بأقل سلبية، فقد كانت تفيد بأن أولئك المواطنين الإسرائيليين لم يكونوا مجرد متظاهرين، بل كانوا يشكلون جزءًا لا يتجزأ من حملة إرهابية ضد إسرائيل ترمي إلى إحداث قلاقل واضطرابات وهو ما أدى إلى تلك النتيجة المأساوية غير المسبوقة.

الأسطورة الثالثة كانت تتعلق برد الفعل الإسرائيلي الإنساني: فالجيش استخدم الأسلحة فقط لدى مواجهته خطرًا مباشرًا. لم يُكشَف قط للرأي العام الإسرائيلي إطلاق النار على متظاهرين عزّل (65 متظاهرًا في شهر تشرين الأول عام 2000، فقط) في الأراضي المحتلة وغزة. الأسطورة الرابعة ركبها المسؤولون عن وسائل الإعلام وحدهم من دون تدخل من أحد، حيث جرى تصوير منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها جزءًا من شبكة القاعدة في أعقاب هجمات 11 أيلول. وسرعان ما انضم الجيش إلى الرَّكب، وقدَّم، كما ادّعت وسائل الإعلام، معلومات سرية عن العلاقة التي تربط بين القاعدة والسلطة الفلسطينية، من دون كشف مصادر تلك المعلومات[6].

تم ترسيخ تلك الأساطير بواسطة قائمة من التعابير المُعَدَّة بعناية من قبل الجيش، التي تلقفتها وسائل الإعلام بحماس. وصار بإمكان جمهور المستمعين والمشاهدين أن يرطنوا بتلك التعابير الجديدة متفادين بذلك تسمية الأمور بمسمياتها. أصبح هناك تصنيفات عديدة للكلمات في هذا الخطاب الذي جرت عسكرته. التصنيف الأول يمكن أن نطلق عليه اسم «اللغة الجراحية»: أي استخدام تعابير فنية بهدف التغطية على أفعال مشكوك بصحتها. يدخل ضمن هذا التصنيف المفردات المستخدَمة لوصف اغتيال الشخصيات الفلسطينية المطلوبة، إذ كان يُطلَق على تلك الاغتيالات اسم «الوقاية المركَّزة» (Sikul memukad). كما كان هناك قاموس آخر يضم ما يمكن أن نطلق عليه اسم خطاب التحريض؛ فقد كان يشجع الدعم الشعبي للمؤسسة العسكرية في مواجهة أي نقد قد يوجَّه إلى تصرفات الجيش، سواء من الزعماء الفلسطينيين، أو السياسيين الفلسطينيين من مواطني إسرائيل أو اليهود القلائل داخل إسرائيل

ممن كانوا يجرؤون على التشكيك بالإجماع العام. كان ذلك يجري بأسلوب يحرّر كل من يظهر في وسائل الإعلام من الموانع القديمة. فقد صار بالإمكان التعبير بحرية عن العنصرية المتأصلة في المجتمع الإسرائيلي اليهودي.

كانت لغة التحريض تُستخدَم أكثر ما تُستخدم في البرامج الحوارية الإذاعية. وهنا لا ينبغي اعتبار اللجوء إلى استخدام مفردات من هذا النوع في البرامج الحوارية ظاهرة إسرائيلية. ففي كل أنحاء العالم، يجري في البرامج من هذا النوع التعبير بحرية عن الآراء الشوفينية والمتعصبة، ولكن في الحالة التي نحن بصددها، كانت تلك المفردات والآراء تغذي مشاعر البغضاء والعنصرية التي كانت تخدم على أكمل وجه الحربَ التي يشنها الجيش ضد الفلسطينيين. كان جوجو أبو دبول، ولايزال، أكثر مقدمي البرامج الحوارية شعبيةً، وهو غالبًا ما يبدأ برنامجه بعبارة: «لو كنت مسؤولاً عن مواقع القصف، لقصفت رام الله وبيت لحم ليموت أكبر عدد من الأشخاص». كان يجري ترداد ذلك خلال نقاش حول كيفية الخروج من المأزق السياسي في تلك المدينتين. كما ردَّدت شخصيتان معروفتان في الوسط الثقافي الإسرائيلي، وهما المغنيان الشعبيان يورام غاون وبيغال باشان، ملاحظات مماثلة، حيث كان كل منهما يقدم برنامجًا لمدة ساعتين في الإذاعة الإسرائيلية خلال الساعات الفاصلة بين يومي الجمعة والسبت.

ثالثًا، ابتكر خبراء الجيش بلاغيات تحمل طابع التحقيقات ليستخدمها الأشخاص الذين يقومون بإجراء المقابلات، ما حوَّل كل صحفي إلى محقق يعمل لصالح المجتمع الإسرائيلي اليهودي، وذلك لدى إجراء نقاش مع شخص لا ينتمي «إلينا»: دبلوماسي أجنبي أو زعيم فلسطيني أو سياسي فلسطيني من مواطني إسرائيل أو إسرائيلي يهودي يدعم القضية الفلسطينية. وقد ألقى هذا الأسلوب المبتكر ظلالاً من الشك حول أخلاقيات بعض الصحفيين وترك بصماته على أسلوب عملهم. وفي تلك المناقشات، تجلى بوضوح مدى ارتهان أولئك الصحفيين للجيش. على سبيل المثال، قابل أرييه غولان، وهو معدّ أحد البرامج الصباحية اليومية، عددًا لا بأس به من الفلسطينيين في بداية

الانتفاضة (في ما بعد مُنع إجراء مثل تلك المقابلات بقرارات صادرة من أعلى المستويات). خلال حديث أجراه غولان مع زياد أبو العين، وهو مسؤول في السلطة الفلسطينية، أنهى الحديث بالتهديد التالي: «ترغبون في الحرب، ولسوف تواجهون الحرب. إسرائيل دولة قوية، هل تدرك ذلك؟». لكن أبو عين أجاب: نحن نرغب بالسلام.

أسهمت تلك الأساليب في نزع الطابع الإنساني عن الفلسطينيين، عمومًا، وعن الفلسطينيين الذين يحملون السلاح، على وجه الخصوص، بنظر الجمهور الإسرائيلي. واستنادًا لما يقوله الدكتور خليل ريناوي، وهو فلسطيني من مواطني إسرائيل يعمل محللاً إعلاميًا في جامعة تل أبيب، كانت صفة «متعطشون للدماء» الأكثر شيوعًا لدى الحديث عن الفلسطينيين[7]. وهكذا تبنّت وسائل الإعلام، من دون تمييز، كل الصفات التي كان يقترحها الجيش لوصف عرفات، ما هيأ الأجواء لظهور مشاعر اللامبالاة إزاء فرض حصار طويل الأمد عليه داخل المقاطعة، مقره في رام الله، من عام 2002 إلى عام 2004.

في برامج الحوار الإسرائيلية، على نحو خاص، كنا نلمس وجود التحليلِ التكتيكي المحدود ومخزونِ الصور الجاهزة وغيابِ تحليلٍ بديل للأسبابَ وللأهداف الممكنة. ورغم خصخصة ولامركزية الإذاعة والتلفزيون الإسرائيليّين، لاتزال البرامج الحوارية السياسية التي تُبث في القنوات الحكومية، مثل مناقشات الطاولة المستديرة في الأوقات الأكثر مشاهدة، تحظى بأعلى مقادر متابَعة. خلال الفترة 2000-2006، كانت الانتفاضة الموضوع الرئيس للمناقشات، وكان يشارك في النقاش أساسًا جنرالات أو جنرالات خارج الخدمة يتم تقديمهم باعتبارهم حجة في هذا الموضوع كما كانوا يوصفون بأنهم مراقبون «موضوعيون» و«حياديون» مقارنة مع السياسيين الذين كانوا يُدعَوْن أيضًا وإن وُصِفوا بأنهم «متحيزون.» كان المشاركون الذين يرتدون الزي العسكري ينقلون رسالة مفادها أن من الواجب إيلاء المؤسسة العسكرية ثقة مطلقة، كما لم يوفروا فرصة لدفع المشاهدين إلى دعم الجيش[8].

كانت آراء أولئك الخبراء العسكريين تتكرر يوميًا على ألسنة المراسلين العسكريين، وخصوصًا منهم «معلّقنا العسكري المخضرم»، وكان هناك أربعة أو خمسة معلّقين فقط من هذا النوع في وسائل الإعلام، وعلى لسان «خبرائنا في الشؤون العربية»، وهم أيضًا مجموعة حصرية مؤلفة من أربعة أو خمسة أشخاص لم يكن لديهم الكثير ليضيفوه إلى مقولات الخبراء العسكريين لأنهم كانوا يستقون معلوماتهم من نفس المصادر العسكرية والاستخباراتية الأمنية. أحيانًا، كان أحدهم يلوّح، على شاشة التلفزيون، بحماس بورقة لا يستطيع أحد قراءتها على أنها وثيقة تؤكد ادعاءً ما؛ وهو في العادة ادعاء كان الناطق العسكري الرسمي قد صرح به للتو.

كان الخبير الرئيس في الشؤون العربية آنذاك هو إيهود يآري، الذي كان يرتبط بصلة وثيقة مع الاستخبارات العسكرية. كان يآري صديقًا لآموس ملكا، مدير الاستخبارات العسكرية، ولبعض ضيوف البرامج الحوارية ممن يتمتعون بالشعبية، وكانوا جنرالات أو كولونيلات سابقين في الجيش الإسرائيلي. النتيجة أن مصدر التعليق لم يعد مهمًا، سواء أكان عسكريًا أو صحافيًا، طالما أن الجميع كان يصوّر الانتفاضة بنفس الأسلوب، أي بما يتناسب مع التفسيرات التي يقدمها الجيش.

اتضح فساد وسائل الإعلام على نحو خاص في انعدام التعاطف مع المراسلين الأجانب الذين كانوا قد مُنعوا، اعتبارًا من عام 2000، من تغطية الأنشطة الإسرائيلية بالصورة المناسبة، لاسيما خلال تنفيذ عملية «الدرع الواقي» في الضفة الغربية عام 2002، وعملية «الرصاص المصبوب» في غزة عام 2009. ولم يقتصر الأمر على منع أولئك المراسلين الأجانب من تغطية الأحداث، بل إنهم أصبحوا هدفًا لمضايقات الجيش وإزعاجاته. وفوق ذلك، اتفقت وسائل الإعلام المحلية على فرض تعتيم على شاشاتها، وفي البرامج الإذاعية، وعلى صفحات صحفها.

كانت الرغبة في الاقتصار على نقل ما يوافق عليه الجيش تؤدي أحيانًا إلى

اقتراف أخطاء في مجال العلاقات العامة. وهو ما حصل في آذار عام 2002، في آخر عملية كبرى نُفّذَت قبل عملية الدرع الواقي، عندما اقتحم الجيش مخيماً للاجئين في مدينة طولكرم الفلسطينية. فقد دعا الناطق باسم الجيش الإسرائيلي طواقم التلفزيون الحكومي ومراسلين عسكريين مخضرمين لمرافقة الجيش في أثناء تنفيذ العملية، بأمل إبراز ما يُدعى «بالوجه الإنساني» للجيش الإسرائيلي. لكن الصور المقرّبة للجنود وهم ينهالون بالمطارق على جدران المنازل للنفاذ إلى منازل أخرى ويثيرون فزع النساء والأطفال ويذلّون الرجال ويدمّرون كل ما يعترض طريقهم، لم تتماشى مع التعليقات التي كانت تتحدث عن عملية جراحية تهدف إلى تفادي إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء. سيطرت مشاعر الغضب على المشاهدين الذين صُدموا بما رأوا، وتعلّم الجيش درسًا بليغًا: لم يتكرر تمرين العلاقات العامة ثانية. في الشهر التالي، أي في نيسان عام 2002، لم يسمح الجيش الإسرائيلي لعدسات التلفزيون، ولا حتى تلك التابعة لقنوات صديقة، بمرافقة قوات الجيش إلى مخيم جنين. لم يُسمَح سوى بوجود المراسلة الحربية لمحطة إذاعة إسرائيل، كارميلا مناشي، وكانت تقرأ على الهواء مباشرة نصوصًا جاهزة يقدمها لها القادة العسكريون.

تلك هي مأساة وسائل الإعلام في مجتمع يقدّم نفسه بوصفه مجتمعًا ديمقراطيًا. خلال العام والنصف بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، جرت عسكرة معظم عناصر وسائل الإعلام بصورة طوعية، وذلك جزءًا من عملية عسكرة عامة شملت الفضاء العام والمنظومة السياسية. عندما تؤدي وسائل الإعلام دورًا ملتبسًا كهذا، فهي إنما تساعد على إعاقة العقل الجماعي للجمهور عن القيام بتحليل بديل. وهنا ينبغي القول إن وسائل الإعلام الإسرائيلية كان بوسعها التخلص من سمة العسكرة لو توافرت لديها النية للقيام بذلك. ولا شك بأن ارتضاءها، وعن طيب خاطر، التحوّل إلى ناطق باسم الجيش الإسرائيلي والشاباك والموساد ووزارة الأمن الداخلي، هو أمر مقلق بحد ذاته. وإذا أضفنا إلى هذا الوضع الباعث على الغم تسلّطَ جنرالات سابقين على سياسات الأحزاب وعسكرةَ

المنظومة التربوية، يتكشف أمامنا عمق عسكرة الشعب الإسرائيلي في مطلع القرن الواحد العشرين.

كان السير توماس رب، البريطاني ذو الميول الاستعمارية الاستثنائية الذي رئس الدائرة البريطانية لشؤون الشرق الأوسط في مطلع خمسينيات القرن العشرين، مراقبًا متحمسًا للمجتمع الإسرائيلي. ومع أنه كان في عام 1950، شأنه شأن معظم المسؤولين البريطانيين آنذاك، يحبّذ فكرة وجود روابط وثيقة بين بريطانيا والدولة اليهودية الوليدة، فإنه لم يتوان عن التحذير قائلاً: «تجري تنشئة الجيل الجديد [في إسرائيل] ضمن بيئة معسكرة ما يؤدي إلى إيجاد تهديد دائم لاستقرار الشرق الأوسط، بالتالي سوف تنزع إسرائيل للانزلاق بعيدًا عن أسلوب الحياة الديمقراطية وتنحو إلى الاستبداد سواء لجهة اليمين أو لجهة اليسار»[9].

2/2) المفكرون المخصيون و«دعاة السلام» المدجّنون

لم يقتصر وجود العقول الضيقة، بالطبع، على وسائل الإعلام، بل كان للوسط الأكاديمي نصيبه منها. فقد تراجع بعض النقاد المثقفين القدامى مثل بني مُرس، بصراحة عن مواقفهم وعادوا للانضمام إلى الإجماع العام، في حين تخلى آخَرون ببساطة عن اهتماماتهم السابقة[10]. ولكن لدى تحليل مصير «التاريخ الجديد» لإسرائيل منذ بداياته في أواخر ثمانينيات القرن العشرين ولغاية اختفائه المؤقت عام 2000، يتضح لنا أن عمليّتَيّ نزع الأساطير التاريخية وإعادة التركيب مرتبطتان على نحو وثيق بالتطورات والاضطرابات السياسية العامة. ففي المجتمعات التي تمزقها تضاربات ونزاعات داخلية وخارجية، نجد أن الدراما السياسية المحيطة بالمؤرخين، تتخلل أعمالهم باستمرار. وضمن المواقع الجيوسياسية من هذا النوع يبدو ادعاء الموضوعية والحياد، على نحو خاص، أمرًا في غير موضعه إن لم نقل من دون أساس على الإطلاق.

لابد وأن كل من زار الوسط الأكاديمي الإسرائيلي منتصف تسعينيات

القرن العشرين لفحته النسمات المنعشة للانفتاح والتعددية وهي تهبّ عبر ممرات المؤسسة الراكدة التي كانت تتسم بولاء مطلق للأيديولجية الصهيونية السائدة في كل مجال بحثي يتصل بالواقع الإسرائيلي، ماضيًا أو حاضرًا. سمح الجو الجديد للباحثين بإعادة النظر بتاريخ أحداث عام 1948، وبتقبّل بعض الادعاءات الفلسطينية بشأن ذلك الصراع. بل إنه أنتج دراسات محلية كانت تشكل تحديًا دراماتيكيًا لتأريخ بدايات إسرائيل. ضمن بيئة الأبحاث الجديدة، لم تعد إسرائيل، التي كانت قائمة قبل عام 1967، دولة صغيرة تقف موقف الدفاع والدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، بل أصبحت أمة قوية نسبيًا تقمع الأقلية الفلسطينية التي تعيش فيها، وتمارس التمييز ضد مواطنيها اليهود العرب وتطبق سياسة عدوانية ضد الدول المجاورة لها في المنطقة. انتشر النقد الأكاديمي إلى خارج الأبراج العاجية ووصل إلى مجالات ثقافية أخرى كالمسرح والأفلام السينمائية والأدب والشعر وحتى الأفلام التلفزيونية الوثائقية والكتب المدرسية الرسمية.

ولكن بعد أقل من عشر سنوات صار العثور على أثر للانفتاح والتعددية يتطلب من الشخص تصميمًا راسخًا وخيالاً واسعًا. وقد مثّل اختفاؤهما جزءًا من حركة أفول اليسار الإسرائيلي في أعقاب الانتفاضة مباشرة. كان اليسار الإسرائيلي الجزء من الرأي العام اليهودي الذي يلتزم، وإن بدرجات متفاوتة من القناعة والصدق، مواقف تصالحية تعزز السلام في ما يتصل بالمسألة الفلسطينية. وكان للوسط الأكاديمي على الدوام حضورًا في أوساط اليسار، فلما بدأ اليسار يتلاشى، واكب ذلك تحوّل الوسط الأكاديمي عن مواقفه.

منذ عام 1967، أي عندما قامت إسرائيل بغزو الضفة الغربية واحتلالها، أعلن الناشطون اليساريون رغبتهم في الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ وقبولهم فكرة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية بجوار القدس الغربية الخاضعة لإسرائيل، كما تحدثوا عن ضرورة منح الحقوق الكاملة لأفراد الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل من التبعية الإسرائيلية. ولكن بعد اندلاع

الانتفاضة الثانية، أقرّ عدد كبير من أولئك الناشطين، في مجالسهم العامة والخاصة، أنهم كانوا مخطئين في الثقة بالفلسطينيين. بل إنهم صوتوا لصالح شارون في انتخابات شباط عام 2001، وانتخابات آذار عام 2003، وصوتوا في ما بعد لصالح حزب شارون الجديد «كاديما»، في عامي 2006 و2009. وعبّر «موجّهو» تلك المجموعة وزعمائها عن «خيبة أملهم» من الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، الذين كانوا، حسب ادعاءاتهم، قد عقدوا معهم «حلفًا تاريخيًا». وكانت مقاطعة الفلسطينيين من مواطني إسرائيل لانتخابات شباط عام 2001 القشة التي قصمت ظهر ذلك «التحالف التاريخي».

كان استيعاب التيارات الثقافية والفكرية والأكاديمية الموجودة في المشهد الإسرائيلي، واختفاء أي صوت سياسي وأخلاقي يتقبّل، على الأقل، حق الفلسطينيين في الاستقلال والمساواة، إن لم نقل حقهم في العودة، صيرورتين متماثلتين حصلتا بسرعة مذهلة. كان المرء ليتصور انطلاق صيرورة من إمعان التفكير والتوصّل إلى استنتاجات تستغرق مدة أطول، لاسيما في الدوائر الاجتماعية الأكثر ثقافة وفكرًا. ولكن يبدو أن ما حصل فعلاً كان اندفاعًا مسعورًا، مصحوبًا ببعض زفرات الارتياح، لنزع تلك الطبقات القليلة السطحية من الديمقراطية والمناقبية والتعددية التي كانت تكسو العقيدة الصهيونية وأعرافها عبر السنين. ويُعتبَر التفككُ السريع للمؤسسات التي كانت تنادي بالسياسات السلمية وبإجراء تسويات، والإلغاءُ المتعجّل لمصطلحات السلام والمناقبية من الخطاب العام، وغيابُ أي آراء بديلة للإجماع الصهيوني البغيض بشأن المسألة الفلسطينية، يُعتَبر كل ذلك شاهدًا على الضحالة المتأصلة في خطاب السلام الإسرائيلي وخطاب معسكر السلام قبل اندلاع الانتفاضة الثانية.

عزا المحللون الإسرائيليون آنذاك انقلاب المواقف إلى صدمة حقيقة نجمت عن ثلاثة عوامل: إصرار عرفات على حق العودة، ورفض السلطة الفلسطينية للعرض السخي الذي قدمه باراك في كامب ديفيد، والانتفاضة العنيفة التي اندلعت عام 2000. لكن تلك التفسيرات لا تعدو كونها تفسيرات جوفاء،

لأن العديد ممن قدموها كان ينبغي لهم أن يكونوا أول من يسلّم بها. فعرفات لم يتخلّ قط عن حق العودة، ولم يكن بوسعه التخلي عنه حتى ولو رغب إلى ذلك. كان يصرح بذلك علنًا وباستمرار منذ توقيع اتفاقيات أوسلو. أما ما يتعلق بما يُدعى بالعروض السخية التي قُـدِّمت في كامب ديفيد، فيبدو أنه (كما اعترف شلومو بن آمي ويوسي بيلين لاحقًا) حتى ولو كانت هناك «عروض سخية»، فإنها قُدِّمت في أثناء اجتماع عقد في طابا، المنتجع الواقع على الحدود بين إسرائيل وسيناء، بعد شهر من قمة كامب ديفيد، ولم تكن تتسم بالجدية بما أن المعنيين كانوا يدركون أن باراك لم يكن فاعلاً في منصبه كرئيس وزراء بما يضمن تنفيذ الاتفاقيات.

أضف إلى ما تقدم أن العديد من اليساريين الإسرائيليين كانوا قد قرأوا التقارير الأميركية حول كامب ديفيد، في صحيفة هآرتس بعد ترجمتها إلى العبرية، وعرفوا أن عرفات تلقى أمرًا لا يمكنه قبوله مهما كانت الظروف. فهل خيّب أملهم حقًا بعد شهرين عندما فشل في مواجهة الغضب الشعبي في الأرض المحتلة في المأزق الذي دُفعَ إليه الطرفان، والذي كان يعني للفلسطينيين إدامة الاحتلال؟.

قبل اندلاع «انتفاضة الأقصى» بوقت طويل، وجّه كلٌّ من آ ب يهوشوا وآموس أوز، وهما من قادة معسكر اليسار، تحذيرًا مفاده أنه إذا لم يتحقق السلام في كامب ديفيد، فسوف تندلع الحرب. ولم تكن تلك مجرد مقولة تحليلية، بل تهديد مبطن للفلسطينيين. وعندما اندلعت الانتفاضة، استغلها اليسار للتراجع عن موقف الوطنية الملتبسة الباعث على الضيق إلى مركز الإجماع. هناك، وفي قلب النظام الإسرائيلي تم احتضان الأولاد الضالين في صيرورة ألغت أي تباينات عَقِدِيَّة بين اليمين واليسار في الدولة اليهودية، وهي صيرورة استمرت إلى القرن التالي.

يتبين الآن أن الأشخاص، من أمثال كاتب هذه السطور، الذين حذروا من أن اتفاقيات أوسلو لم تكن أكثر من تدبير سياسي وعسكري الهدف منه إحلال

شكل آخر من السيطرة محل الاحتلال الرئيس، كانوا على حق. لم تؤد اتفاقيات أوسلو إلى إحداث أي تغيير ذي مغزى (في صفوف معسكرَيْ اليسار واليمين) بما يخص التفسيرات الإسرائيلية الأساس للماضي والحاضر والمستقبل في فلسطين. كان معظم أراضي فلسطين، برأي اليسار واليمين، هي إسرائيل، ولم يكن هناك حق عودة، بما أن حلم اليهود الوحيد الذي يضمن بقاءهم كان وجودهم ضمن دولة يهودية، تشمل أكثر ما يمكن أن تشمله من أرض فلسطين، مع وجود أقل عدد يمكن استيعابه من الفلسطينيين. كان الجدل يجري حول التكتيكات لا حول الأهداف. كانت التكتيكات «المعتدلة» تُقدَّم إلى الفلسطينيين في أوسلو بشكل عرض «لا خيار أمامكم سوى قبوله»، ومقابل هذا العرض كان يُتوقَّع منهم إيقاف أي محاولة لتحقيق أكثر مما عُرِضَ عليهم. لكن الأمور لم تجْر على هذا المنوال، رغم أنها بدت لبعض الوقت وكأنها تنحو بهذا الاتجاه. ويمكن أن نعزو سبب نجاحها الأولي إلى ثلاثة عوامل: التزام الرئيس كلينتون الصادق، الانطباعات التي كانت تصدر عن الزعماء الفلسطينيين من أن ما يجري كان صيرورة سلام فعلية، ولامبالاة العالم العربي. استفادت إسرائيل من هذا الوضع من دون أن تقدم شيئًا في المقابل.

كان «معسكر السلام» في إسرائيل يواجه أعداء: أعضاء معسكر اليمين، لاسيما المستوطنون، الذين كانوا يعتبرون مشروع أوسلو خطرًا، وكانوا، باسم الرب والأمة، يفضلون اللجوء إلى العنف لفرض الواقع الصهيوني على كامل أرض فلسطين. جاء اغتيال يتساك رابين، الذي كان ينتمي إلى معسكر عملية أوسلو للسلام، نتيجة العنف الذي اتسمت به أعمال أولئك المناوئين. وبعد أن أصبح لدى المعسكر المذكور شهيد (واحد لا أكثر) اقتنع مؤيدو هذا المعسكر بأنهم كانوا يعيشون نضالاً حقيقيًا من أجل السلام. والواقع أنهم كانوا يناضلون لإنشاء بانتوستان، أي محمية تشمل معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. ومقابل ذلك، سعى هؤلاء لاستحصال تصريح من الفلسطينيين حول «إنهاء الصراع.» لكن ذلك لم يكن يقتضي إعادة تقييم دور إسرائيل في

التطهير العرقي الذي جرى عام 1948 ومسؤوليتها عنه؛ ولا إعادة النظر في سياساتها الوحشية في الأراضي المحتلة أو في رفضها السماح للفلسطينيين بإقامة دولة تتمتع بالسيادة الكاملة فوق 22٪، على الأقل، من أرض فلسطين (أي كامل الضفة الغربية وقطاع غزة).

كما وأدى كل ذلك إلى خلق وهم بأن اليسار الإسرائيلي نجح في صهينة الأقلية الفلسطينية التي تعيش داخل إسرائيل، وذلك جزءًا من صفقة شاملة. تطلب الأمر مضي بعض الوقت لكي تدرك الأقلية الفلسطينية وزعماؤها أن خريطة السلام النهائي كانت تتضمن، إدامة، إن لم نقل تعزيز، سياسات وممارسات التمييز ضدهم داخل الدولة اليهودية. ومثلما كان يُطلَب من الفلسطينيين في كامب ديفيد قبول «أم التسويات»، ما يعني أنه كان يُتوقَّع منهم عدم إثارة المزيد من المطالب مستقبلاً، كذلك كان يُتوقَّع من الفلسطينيين من مواطني إسرائيل التخلي عن أي أمل بتحويل دولتهم إلى دولة يتساوى فيها الجميع، وعن أي أمل بنزع الصبغة الصهيونية عن تلك الدولة.

عندما اندلعت انتفاضة الأقصى في الأراضي المحتلة وبين صفوف الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، انكشف ضيق مجال معسكر السلام اليهودي الحقيقي. كان المجال المذكور ضيقًا على الدوام، ولكن بمساعدة وسائل الإعلام العالمية وخطاب السلام الأميركي وتعنت اليمين الإسرائيلي، كان يبدو واسعًا بما يبرّر الآمال بالتوصل إلى حل عادل وشامل في الشرق الأوسط ككل.

سأنتقل الآن لوهلة من المشهد العام إلى سيرة شخصية، فقد أدت صيرورة غياب معسكر السلام وأفول نجم أي تعددية عَقدِيَّة في الجانب اليهودي إلى وضع أشخاص مثلي في خانة المنبوذين. فقد عجزتُ، وعجز بعض الأصدقاء ممن يحملون أفكارًا مماثلة، عن العثور على مجموعة اجتماعية مرجعية ننتمي إليها، كما لم نستطع الارتباط بأيّ من التشكيلات السياسية المتواجدة في الجانب اليهودي. ساءت الأمور، على الصعيدَيْن الشخصي والمهني، في أعقاب قمة كامب ديفيد مباشرة، إذ إنني لم أتخل عن الأجندة الأساس التي كنت ألتزم بها،

وهي الكفاح ضد إنكار النكبة داخل وطني.

انتقل الكفاح ضد إنكار النكبة داخل إسرائيل إلى المشهد السياسي الفلسطيني داخل البلاد. فاعتبارًا من الذكرى الأربعين للنكبة، أي في عام 1988، ربطت الأقليةُ الفلسطينية داخل إسرائيل، وبأسلوب غير مسبوق، ذاكرتَها الجمعية والفردية، في ما يخص النكبة، بالوضع الفلسطيني العام، لاسيما بمأزقها هي على نحو خاص. وتجلى ذلك من خلال مجموعة من التحركات الرمزية، مثل إحياء ذكرى يوم النكبة، وتنظيم رحلات إلى القرى الفلسطينية المهجورة داخل إسرائيل، وعقد ندوات للحديث عن الماضي وإجراء مقابلات مستفيضة في الصحافة مع الناجين من أحداث النكبة. نجحت تلك الأنشطة لدرجة دفعت الكنيست الإسرائيلي بعد سنوات للقيام بمحاولة (فاشلة) لإقرار قانون يمنع استخدام تعبير النكبة في الفضاء العام.

لكن الفلسطينيين داخل إسرائيل تمكنوا، بواسطة زعمائهم السياسيين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، من إجبار الجزء الأكبر من الرأي العام على الالتفات إلى مأساة النكبة. وقد ساعد على عودة موضوع النكبة إلى مجال النقاشات العامة الانطباعُ المضلل بأن اتفاقيات أوسلو وقمة كامب ديفيد سوف تؤدي إلى إجراء نقاش حقيقي بشأن مستقبل اللاجئين، أو أنها ستحدد مسؤولية إسرائيل عن النكبة ضمن مفاوضات السلام. ورغم فشل قمة كامب ديفيد، وكان سببُه الرئيس رغبةَ إسرائيل في فرض وجهة نظرها على الجانب الفلسطيني، استقطبت نكبة عام 1948 ولبعض الوقت اهتمام الجمهور المحلي والإقليمي، وإلى حد ما، الجمهور العالمي.

أصبح من الضروري تذكير المهتمين بالقضية الفلسطينية؛ لا في إسرائيل فحسب، بل في الولايات المتحدة وحتى في أوربة أيضًا، بأن تأثير الصراع لم يكن ليقتصر على مستقبل الأراضي المحتلة فقط، بل كان يشمل أيضًا اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة بيوتهم عام 1948. وكانت إسرائيل قد نجحت في وقت سابق في تغييب موضوع حقوق اللاجئين عن اتفاقيات

أوسلو، وقد ساعدها على تحقيق ذلك فشل الأداء الفلسطيني في المجالَين الاستراتيجي والديبلوماسي.

والواقع أن موضوع النكبة كان قد أُبعِد عن أجندة عملية السلام على نحو فاعل، حيث شعر الإسرائيليون، عندما برز الموضوع، وكأن «صندوق باندورا» قد فُتح أمامهم فجأة. تمثَّلت أكبر مخاوف المفاوضين الإسرائيليين في احتمال أن تصبح مسؤولية إسرائيل عن نكبة عام 1948 موضوعًا للتفاوض، وبالتالي جرت معالجة هذا «الخطر» فورًا. جرت صياغة موقف أجمع عليه الكل في وسائل الإعلام الإسرائيلية والكنيست: لن يُسمح لمفاوض إسرائيلي حتى بمناقشة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى البيوت التي كانوا يعيشون فيها قبل عام 1948. أقر الكنيست قانونًا بهذا الشأن وأعلن رئيس الوزراء باراك التزامه بهذا القانون وهو على سلم الطائرة التي حملته إلى كامب ديفيد.

كما تم تجنيد وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية الأخرى لإعاقة إمكانية مناقشة موضوع النكبة وصلته الوثيقة بعملية السلام، وفي هذا الجو بالذات دخلتُ في مواجهة مباشرة مع الجامعة التي كنا أعمل بها. جاءت تلك المواجهة نتيجةً حتمية للمحاولات التي كنت قد بذلتُها مع أشخاص آخرين لإدراج موضوع النكبة ضمن الأجندة الإسرائيلية العامة. قبل انفجار الأزمة، كنت قد حاولت في عدة مقالات تقويم تأثير الجهود التي بذلتها. وهنا برزت صورة بالغة التشويش. شعرتُ بوجود مكامن ضعف في جدار الإنكار والقمع الذي يطوِّق موضوعَ النكبة داخل إسرائيل. نجمتْ مكامن الضعف تلك عن النقاشات التي دارت حول «التاريخ الجديد» وعن الأجندة السياسية الجديدة للفلسطينيين من مواطني إسرائيل. كان توضيحُ الموقف الفلسطيني بشأن اللاجئين، مع وصول عملية أوسلو للسلام إلى نهايتها، عاملاً مساعدًا على التغيير المعاكس الحاصل في الجو العام وعلى تجدّد المعارضة.

كانت النتيجة أنه، وبعد أكثر من اثنين وستين عامًا من القمع، بات إنكار طرد الفلسطينيين والقضاء عليهم عام 1948، أمرًا أكثر صعوبة في إسرائيل.

أثار هذا النجاح النسبي ردّي فعل سلبيّين جرت صياغتهما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. صدر رد الفعل الأول عن المؤسسة السياسية الإسرائيلية. فقد بدأت حكومةُ أرييل شارون، بواسطة وزير الثقافة، حركةً ممنهجة لإلغاء أي كتاب مدرسي أو بحث دراسي يشير إلى النكبة، ولو بصورة هامشية. كما صدرت تعليمات مماثلة إلى المسؤولين عن المحطات الإذاعية الحكومية. أما رد الفعل الثاني فكان أكثر مدعاة للقلق: فلم يكتف عددٌ لا يستهان به من السياسيين والصحفيين والأكاديميين الإسرائيليين بتأكيد ما حصل عام 1948. بل أبدوا استعدادهم لتبريره على الصعيد العام، ليس فقط من باب استعادة الأحداث الماضية، بل بهدف وضع وصفة للمستقبل. دخلت فكرةُ «الترحيل/ Transfer» الخطابَ السياسي الإسرائيلي علنًا للمرة الأولى منذ ظهورها في السنوات الأولى من نشوء الفكر الصهيوني، واكتسبت نوعًا من الشرعية بوصفها الوسيلة الأفضل للتعامل مع «المشكلة» الفلسطينية.

والواقع أنه لو قُيِّضَ لي اختيار أصدق ما ميّز استجابة إسرائيل لموضوع النكبة في القرن الواحد والعشرين، لاخترتُ تأكيد الشعبية المتنامية «لخيار الترحيل» ضمن المزاج العام والخطاب العام الإسرائيليَّين. بعد عام 2000، بدا طردُ الفلسطينيين من وطنهم للعديدين في المراكز السياسية أمرًا محتومًا ونتيجةً مبرّرة للمشروع الصهيوني في فلسطين. وإن كان ثمة أي شكوى، فقد كانت من عدم اكتمال الطرد. وعندما نجد شخصيةً من وزن بني مُرس «المؤرخ الإسرائيلي الجديد» تؤيد، عام 2004، الرأي القائل إن الطرد كان محتومًا وإنه كان من الواجب أن يكتمل، نلاحظ أن موقفه هذا ساعد على شرعنة الخطط الإسرائيلية الرامية إلى اقتراف المزيد من التطهير العرقي[11].

وهكذا اكتملت الدائرة. عندما استولت إسرائيل على 80٪ تقريبًا من أراضي فلسطين عام 1948، فإنها حققت ذلك عن طريق الاستيطان والتطهير العرقي الذي طال الشعب الفلسطيني صاحب الأرض. وعندما اعتمد يتساك رابين في انتخابات عام 1992 على أصوات الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، وهو

الرئيس الأول والوحيد الذي قام بذلك، كان ذلك بمثابة الإشارة إلى إمكانية تطبيق سياسة مغايرة. ولكن بعد اغتياله في تشرين الثاني عام 1995، جرى إقصاء الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، مرة أخرى، عن الميدان السياسي كما كان فلسطينيو الضفة الغربية معرضين لخطر الطرد. كانت الأحزاب السياسية الرئيسة الثلاثة، وهي حزب العمل وحزب كاديما وحزب الليكود، تُجمع على رأي مفاده أن اللجوء إلى الاستيطان الأسلوب الأمثل للحفاظ على دولة يهودية في فلسطين، وقاومت تلك الأحزاب وجود أي نوع من الاستقلال الفلسطيني الفعلي في المناطق التي تُركت خارج نطاق السيطرة اليهودية.

وهكذا نجد أن النكبة، للبعض، لم تحصل أصلاً، لكنها للبعض الآخر تُعد فعلاً ضروريًا للدفاع عن النفس مسوغًا أخلاقيًا. ومهما يكن التفسير، يبقى أن من الواجب رواية القصة بكاملها، بالنظر لوجود بعض الإسرائيليين ممن يشعرون بالحساسية إزاء سلوك بلدهم، الماضي والحالي. ينبغي تنبيه هؤلاء إلى أن الفظائع التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي عام 1948 قد جرى إخفاؤها عنهم، كما ينبغي إخبارهم، أيضًا، أن تلك الفظائع كانت تتكرر في تاريخ إسرائيل، وأنها قد تتكرر ثانية إذا لم يتصرفوا، هم وآخرون غيرهم، بما يؤدي إلى وضع حد لها قبل فوات الأوان.

دفعتني تلك التطورات السياسية إلى كتابة عدة مقالات أوضحت فيها الصلة بين الدراسات التي تتناول فلسطين والمأزق الفلسطيني الحالي والمحاولات المعاصرة للتوصّل إلى حل[12]. لم يعد التاريخ بوصفه واحدًا من أوجه الحياة الوجودية في فلسطين وإسرائيل فكرةً مجردة لي. حظيت بمواقع سمحتْ لي بشرح تلك الصلة، وكان ذلك غالبًا في مقالات نُشرت في الخارج، وكانت لحسن الحظ تُقبَل باعتبارها دراسات أكاديمية تتمتع بالمصداقية. ولكن عندما حاولت نقل تلك المنهجية إلى داخل إسرائيل جوبهت بالرفض مباشرة. لم أعد في نظر العديد من زملائي مفكرًا ذا صدقية[13]. ولم يفلح انتسابي إلى حزب مناهض للصهيونية، وهو حزب هاداش (جبهة يشكل الحزب الشيوعي

الإسرائيلي محورها وتضم أعضاء غير منتسبين إليه، مثلي)، سوى باستثارة المزيد من النقد لأعمالي بوصفها سياسية ذات طبيعة عَقَدِيَّة. جاءت تلك التعليقات اللاذعة من الباحثين الذين يُعتبَرون منظّرين عقيديين لحركة العمل الصهيونية، والذين كانت كتاباتهم تتناول تاريخ تلك الحركة على نحو أساس. صنفني زملائي بأنني «مابعد حداثي»، ولم يكن أولئك الزملاء يفقهون معنى المابعد حداثية أو يكترثون لها، ولم أكن من المؤيدين لذلك التيار، أو يمكن القول إنني كنت نسبيًا مؤيدًا له في ما يخص عمل المؤرخ.

على الصعيد العالمي، كان هناك ترحيب حار بالحاجة إلى إيجاد مواقع لرواية مشتركة ولأجندة جديدة. في عام 1999، جمعتُ بعضَ الكتابات التاريخية الفلسطينية والأميركية والإسرائيلية في كتاب واحد، كانت تلك الكتابات تحمل فهمًا مشتركاً لتاريخ فلسطين خلال المئتي عام الماضية[14]. ومن ثم كثّفت أجندة البحث في رواية واحدة، في كتاب «تاريخ فلسطين الحديث؛ بلاد واحدة، شعبين[15]/ A History of Modern Palestine; One Country, Two Peoples» قلت في مقدمة الكتاب إنني حاولت كتابة تاريخ بدافع التعاطف مع المجموعات التابعة والمضطهَدة والمحتلة والمهجّرة والمحرومة. في معظم المفاصل المهمة في التاريخ الفلسطيني، كان الفلسطينيون حاضرين. ولكن كان هناك أيضًا يهود، نساء وأطفال وفلاحين وعمال وسكان مدن ونشطاء سلام. وقد غَيَّب أولئك الأبطالُ والبطلاتُ الجدد الذين يشغلون مركز الأحداث في القصة الأبطالَ القدامى عن المشهد، سياسيون وديبلوماسيون ووجهاء وزعماء دينيون وجنرالات، الذين أُخضِعوا لدراسةٍ تفوق في دقتها الصورةَ التي يظهرون بها عادة في الكتب المدرسية النموذجية التي تتناول الموضوع.

كان المسار العام لكتابي يهدف لفصل الرواية عن نظريات الحداثة، حيث يأتي التغيير دومًا من الخارج وللأفضل، والتزام منهجية يسيّرها البحث عن ديناميات تغيير داخلية، وغالبًا ما تكون إيجابية، تتصادم مع تدخلات أجنبية قوية، سلبية في الغالب. كان كتاب بشارة دوماني القيّم «إعادة اكتشاف

فلسطين، تجار وفلاحين في جبل نابلس 1700-1900/ Rediscovering «Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700 - 1900 مصدرًا مرجعيًا مهمًا لكلا المشروعين[16].

كتبتُ بعض أجزاء الكتاب خلال الزوبعة التي ثارت في خريف عام 2000، واجتاحت في طريقها كل شخص في إسرائيل وفلسطين. تصادفت محاولتي كتابةَ تاريخ شامل لفلسطين مع اندلاع انتفاضة الأقصى. في أثناء قيامي بإجراء الدراسات داخل الوطن، شعرت بأنه لم يعد بوسعي عزلَ نفسي عن العالم الخارجي وتأثيراته؛ فلم يعد هناك مجال لانفراد المؤرخ المحترف بنفسه، مثلما كان يحدث في الماضي. في أثناء الكتابة عن الفلسطينيين داخل إسرائيل، كنت أقوم باتصالات هاتفية مع أصدقاء لي ممن كان يجري اعتقالهم ومهاجمتهم وإطلاق النار عليهم خلال المظاهرات التي انطلقت في تشرين الأول عام 2000، والتي كانت الإشارة إلى اندلاع الانتفاضة. وعندما كنت أكتب عن الاحتلال، كنت أتلقى رسائل بالبريد الإلكتروني من أصدقاء لي في الضفة الغربية يصفون فيها هجومًا إسرائيليًا آخر عن حياتهم وكرامتهم. وعندما كنت بصدد إنهاء بحثي عن مجازر عام 1948، كنت أصغي إلى تقارير تبعث على الكرب آتية من مخيم جنين للاجئين، حيث قتل الجيش الإسرائيلي عشرات المدنيين الأبرياء وجرح العديدين.

لقد اندمج التاريخ والتأريخ والأيديولوجيا والوسط الأكاديمي في واقع واحد كان أكثر شبهًا بساحة معركة منه بمكتبة أو بغرفة الأساتذة في الجامعة. لم أكن مهيأ على نحو كاف ولم أكن مسلحًا بما يكفي لخوض مواجهة وشيكة لم أتمناها أو أرغب فيها.

3) قضية كَتْس

في أواخر الثمانينيات، كنت أدرِّس مقررًا في جامعة حيفا يتناول تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وكان للطلاب مطلق الحرية في اختيار كيفية تقديم الموضوع. قرَّر أحد الطلاب الأكبر سنًا، واسمه تِدي كَتْس، وهو عضو في كيبوتز ماغال الذي يبعد بضعة أميال عن حيفا، العودة إلى الوثائق التاريخية في الكيبوتز الذي يعيش فيه، التي تعود إلى أيام حرب عام 1948.

كان تِدي أنموذجًا لسكان الكيبوتزات من المنتمين لحركة هاشومير ها-زاير، ذات التوجه اليساري. وكان يربي شاربًا شبيهًا بشارب ستالين ويرتدي البنطال القصير على الدوام، حتى في أبرد أيام السنة، وكان يعتبر التاريخ أسلوبًا لإغناء حياته ولتعميق انخراطه في حركة السلام المحلية، الذي لم يكن لينقصه العمق أساسًا.

لكن تِدي اكتشف لدى العودة إلى وثائق حرب عام 1948 أن الكيبوتز

الذي يعيش فيه قد بُني على أنقاض قرية عربية اسمها زيتا. كما تحقق لاحقًا أن القرية المذكورة لم تحتلها قوات عسكرية عام 1948، بل إن الحكومة الإسرائيلية أجبرت سكانها بعد الحرب على إخلائها لأن حركة إنشاء الكيبوتزات كانت ترغب في الموقع نظرًا لخصوبة التربة فيه ولتموضعه الملائم بين حيفا وتل أبيب. وكان من الشائع خلال الفترة بين عامي 1948 و1955، أن تتحقق الطلبات من هذا النوع التي تتقدم بها حركة إنشاء الكيبوتزات، من دون أي معوقات. صدرت الأوامر إلى سكان القرية بالرحيل، فتركوا أراضيهم وقاموا بإعادة بناء قريتهم إلى الشرق من الموقع القديم. ولكن عندما حضر سكان الكيبوتز إلى موقع سكنهم الجديد لم يكونوا راضين. فقد كان بإمكانهم أن يروا من نوافذ منازلهم السكان الذين تم تشريدهم من المكان لكي يتوفر لسكان الكيبوتز موطنًا لإقامتهم. فطالبوا بإبعاد سكان زيتا ثانية، وهو ما تحقق بواسطة قرار رسمي.

قابل كَتْس سكان زيتا وكان من السذاجة بمكان بحيث ووضع خطة للمصالحة. فقد تساءل في إحدى الصحف المحلية لماذا لا يقوم سكان الكيبوتز بدعوة سكان زيتا لزيارة الكيبوتز فقد كانت بعض البيوت القديمة لاتزال على حالها كما كانت هناك بعض أشجار الزيتون لاتزال في مكانها ويمكن العناية بها وقطف ثمارها. كاد سكان الكيبوتز أن يلقوا به خارجًا. لكن تاريخ عام 1948، أو بالأحرى تأريخ هذا العام، كان قد اجتذبه بما لا يدع مجالاً للتراجع. رغب كَتْس في إعداد أطروحة لنيل درجة الماجستير، تحت إشرافي، حول موضوع الحرب. اقترحت عليه إعداد الأطروحة تحت إشراف أساتذة آخرين كي لا يجني على نفسه، فقد كان موقفي معروفًا من تلك المسألة.

بذل كَتْس محاولات مع العديد من الأساتذة في القسم الذي يدرس فيه، قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، فوافق الأستاذ كايز فيرو. وبعد استشارة بعض المحاضرين الآخرين في القسم، اختار كَتْس إجراء دراسة تتركز على القرى المجاورة لحيفا. بعد جهد جهيد استمر عدة أعوام، وتضمن إجراء

مقابلات مع كل من اليهود والفلسطينيين الذين شهدوا احتلال ما يشكل حاليًا جزءًا من الطريق العام رقم 2، وهو الطريق الرئيس الذي يربط تل أبيب بحيفا، أنجز كَتْس دراسة رائعة. نالت الدراسة تقدير 97٪ من الجامعة (وهو تقدير مماثل لما كان قد حصل عليه في المشاريع الدراسية الأخرى التي أنجزها).

كان أحد فصول البحث يتناول قرية الطنطورة التي احتلتها القوات اليهودية في 22 أيار عام 1948. توصل كَتْس، بناء على الأدلة التي جمعها، إلى استنتاج مفاده أن عددًا كبيرًا من الأشخاص، ما يقارب شخصًا، قُتلوا في أثناء احتلال القوات اليهودية للطنطورة في أواخر شهر أيار عام 1948. وكان تقدير كَتْس أن ما يقارب من عشرين شخصًا قتلوا في أثناء المعركة، في حين تم قتل البقية، من مدنيين ومقاتلين أسرى، بعد استسلام القرية، أي أنهم كانوا عزلاً. لكنه لم يستخدم تعبير «مذبحة» في أطروحته.

لم يطّلع أحد على دراسة كَتْس لأشهر، إلى أن اكتشفها صحفي استقصائي من صحيفة «مأريف» اليومية، وهو أمير جِلآد، في أثناء استعراضه للمواد الموجودة في مكتبة الجامعة. وفي شهر كانون الثاني عام 2001، وصلت تلك القصة إلى قطاع لا بأس به من الجمهور عبر المقال الذي نشره جِلآد في مأريف. بعد أسبوعين، نشر جِلآد الردود التي وصلته على المقال: بعض الجنود الذين كانوا ضمن لواء أَلكسَندروني، الذي استولى على الطنطورة، أنكروا حصول المذبحة، لكن جنودًا آخرين تطوعوا بتأييد القصة إضافة إلى بعض الشهود الفلسطينيين.

لم تجر ملاحقة الجنود القدامى من لواء أَلكسَندروني بعد ذيوع تلك القصة. فقد كان الباحثون يطلبون عادة من أولئك الجنود، مثلما كانوا يطلبون من الجنود القدامى الآخرين الذين خاضوا حرب عام 1948، رواية قصص بطولاتهم الشخصية وجرأتهم، لا رواية قصص المذابح والتطهير العرقي. قررت «جمعية المحاربين القدماء» في لواء أَلكسَندروني ملاحقة كَتْس قضائيًا بتهمة القذف وطالبت بتعويض قدره مليون شيكل (أي ما يقارب 150000 جنيه استرليني). كان أولئك الجنود من اللواء المذكور، لكنهم لم يكونوا بالضرورة

ضمن الكتيبة 33 التي نفذت أعمال القتل، مع أن قائد الكتيبة المذكورة كان ضمن المدّعين في الدعوى. ويساورني شك بأن بعضهم كانوا يعرفون حقيقة ما جرى لكنهم كانوا يعتمدون على الغياب شبه الكامل للوثائق المكتوبة وعلى ضآلة عدد الشهود اليهود. كان هناك العديد من الفلسطينيين الناجين من المذبحة، لكن شهادة أولئك لم تكن لتُقبل في إسرائيل. في إسرائيل، تُعتبر شهادة الناجين من المحرقة أكثر قيمة من الوثائق النازية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتاريخ الشفهي للنكبة، يتم تجاهل الأمر باعتباره من نسج الخيال العربي.

ثمة احتمال بأن الجنود السابقين في الكتائب الأخرى لم يكونوا عارفين بالمذبحة، أو أنهم لم يصدقوا حدوثها. فقد ادعى أولئك أن كَتْس قد اخترع قصة المذبحة عمدًا وعلى نحو ممنهج بهدف التشهير بهم.

طلب كَتْس من جامعته مساعدته في الإجراءات القانونية. لكن مدراء الجامعة آنذاك (كانون الثاني-شباط عام 2000) رفضوا تحمّل أي مسؤولية عن الدراسة التي أنجزها. بل إن الجامعة قررت اتخاذ إجراءات خاصة بها ضد كَتْس قبل بدء المحاكمة. جرى حذف اسمه بواسطة سائل تصحيح من قائمة الشرف التي تضم أسماء الطلاب المتميزين، وكان كَتْس قد استحق وضع اسمه في تلك القائمة لا نتيجة أطروحته فحسب، بل نتيجة مجمل إنجازاته خلال برنامج درجة الماجستير. وقد استُخدم سائل التصحيح لأن احتفال التخرج الذي كان من المفترض أن يُكرَّم فيه كَتْس كان وشيكاً عند انفجار الأزمة.

بعد مداولات مستفيضة، حُدِّد موعد المحاكمة في 13 كانون الأول 2000. وخلال الأشهر الأحد عشر التي انقضت بين الإعلان عن المحاكمة والبدء فيها، تلقّى كَتْس مكالمات هاتفية تهديدية كما تعرّض لمضايقات اجتماعية في الكيبوتز الذي يعيش فيه. التواريخ هنا مهمة. فقد تم اتخاذ الإجراءات ضد كَتْس في جامعة حيفا وجرت جلسة الاستماع في المحكمة في أجواء الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أواخر أيلول عام 2000. وصلت تداعيات الانتفاضة إلى داخل إسرائيل وبرز تأثير تلك التداعيات في الأجواء داخل حرم جامعة حيفا

حيث كان مقدار 20٪ من الطلاب فلسطينيين من مواطني إسرائيل. حظرت السلطات المسؤولة في الجامعة أي نشاط سياسي وفرضت عقوبات صارمة على الطلاب الفلسطينيين الذين حاولوا التعبير عن هويتهم القومية، كالتلويح بالعلم الفلسطيني أو الدعوة لتحرير فلسطين، في حين تم تشجيع أنشطة مماثلة كان يقوم بها الطلاب اليهود خلال ما كان يتم تصويره بأنه زمن حرب.

تلك كانت الأوقات التي أشرتُ إليها في الفصل الثاني، حين اعترف الأكاديميون الذين كانوا يُحسَبون على اليسار، واحدًا بعد الآخر، بخطيئتهم في الصحافة المحلية أو في الإذاعة، وشرحوا كيف أنهم بدّلوا آراءهم وأنهم سوف يلتزمون بإخلاص بخطٍّ وطني نظرًا للخيانة التي تبدَّت في سلوك الفلسطينيين في كامب ديفيد. سرت موجة عامة من القمع ضد أي انتقاد. بدأت تلك الموجة في وسائل الإعلام وسرعان ما وصل تأثيرها إلى الجو الأكاديمي.

عشية المحاكمة، توجّه كَتْس بالتماس إلى القاضي، عبر فريق المحاماة الخاص به، لسحب القضية على أساس أن المسألة كانت مجرد جدل أكاديمي وليست قضية جنائية. كتبتُ مقالاً أعبر فيه عن رأيي كخبير، كما هو شائع في قضايا مماثلة، وصفتُ فيه التطورات الحاصلة خلال السنوات الخمسين الماضية من منطلق تاريخي عام، لاسيما في السياق الإسرائيلي، وتوصلت لاستنتاج مفاده أن الجدل في المسائل التاريخية ينبغي له أن يجري في موقع واحد فقط: الجو الأكاديمي. وقد كان من شأن أي جامعة غربية دعم هذا الاستنتاج من دون أي تردد. لكنني عندما سمعت أن قدامى جنود لواء ألكسَندروني كانوا يجتمعون بانتظام مع مدراء الجامعة، أدركت أن لا مكان للإجراءات والأخلاقيات الأكاديمية المعروفة في هذه القضية.

رفضت القاضية درورا بلبل التماس كَتْس، وقالت إنها لا تستطيع الموافقة عليه لأن الجامعة لم تكن داعمة لمطلب كَتْس. كان مدلول رد فعل القاضية واضحًا، فلو أن الجامعة دافعت عن أطروحة سبق وأن أثنت عليها منذ فترة وجيزة بوصفها واحدة من أفضل الأطروحات في تاريخها، لكانت القاضية قد

وافقت على طلب كَتْس.

عيّن كَتْس ثلاثة محامين للدفاع عنه. المحامي اليساري الذي كان يتقاضى أجرًا عاليًا، أفغادور فِلدمَن؛ و«مكتب عدالة» القانوني الذي كان بإدارة فلسطينية والذي كان يمثّله من دون أجر؛ وإحدى قريباته هي أماتزيا أطلس، وكانت مستشارة لا تقوم بالمقاضاة. كان والد أماتزيا قد خدم في لواء ألِكسَندروني. وكانت نصيحته لكَتْس أن يسعى لتحقيق تسوية.

تدهورت صحة كَتْس، الذي كان في منتصف الخمسينيات، تحت وطأة كل تلك الضغوط وأصيب بجلطة قبل موعد المحاكمة بأسابيع. وقد يفسر هذا جزئيًا ما حصل بعد ذلك. فقد بدأت المحاكمة وكَتْس جالس في مقصورة الشهود. اتُّهم بالفبركة الممنهجة للمواد التي جمعها وسلّمها طواعية إلى الطرف الآخر (معتقدًا أن ذلك يُثبت أنه كان يستقي معطياته من الوثائق).

لإظهار أن كَتْس كان يزوِّر المواد على نحو ممنهج، قدم محامي الادعاء العام، غيورا إيردنغاست، ستة أمثلة كان فيها النص المأخوذ عن أشرطة مسجلة لا يتوافق مع ما ورد في الأطروحة. ورغم إدراك إيردنغاست أن تلك الأمثلة كانت الأخطاء الوحيدة ضمن أكثر من مئة اقتباس صحيح، وأن أيًا من تلك الأخطاء لم يكن لينقض الاستنتاج النهائي بأن مذبحة جماعية قد ارتُكِبت بحق مزارعين أبرياء، فإنه ادّعى أن الأمثلة المذكورة تُظهر أن الأطروحة بكاملها كانت مفبركة. وألمح لاحقًا إلى أن هناك العديد من الاقتباسات الخاطئة، لكنه لم يبرزها قط.

استمر الإدلاء بالشهادة مدة يومين. لاحظ الحضور في جلسات المحكمة سمتَيْن أساستين في تلك الدراما التي كانت فصولها تتكشف. السمة الأولى أن الوسائل الهجومية التي كان يلجأ إليها الادعاء العام كانت واهية وسرعان ما تبددت من دون تحقيق نتائج حاسمة. كان الجزء الأساس من المحاكمة الظهور غير المسبوق في محكمة إسرائيلية لفلسطينيين ناجين من حرب النكبة لتمثيل الدفاع. أما السمة الثانية فكانت أكثر مدعاة للقلق. فقد جلس كَتْس شاحبًا

مخدر الإحساس بفعل المحن التي تعرض لها، وبدا وكأنه لا يستطيع الاستمرار في تحمّل المزيد من الأذى من المجتمع المحيط به.

في المساء، قام كل من أماتزيا أطلس وإيردنغاست ممثلاً عن الجامعة وعائلة كَتْس بالاجتماع به من دون علم أعضاء الفرق القانونية الأخرى، بمن فيهم محامي كَتْس الرئيس، أفِغادور فِلدمَن. وافق كَتْس، في لحظة من القنوط والضعف، على توقيع رسالة اعتذار اعترف فيها بعدم حصول المذبحة:

> بعد التحقق الدقيق من الأدلة، أنا الآن واثق بما لايدع مجالاً للشك بأنه لا صحة إطلاقًا للادعاء القائل إن جنود لواء ألِكسَندروني، أو أي مجموعة قتالية تابعة للجيش الإسرائيلي، قد قاموا بقتل سكان الطنطورة بعد استسلامها. وأود هنا التوضيح أنه قد أسيء فهم ما كتبتُه، وأنني لم أقصد القول إن مذبحة قد حصلت في الطنطورة، ولا أعتقد أبدًا أن مذبحة قد حصلت في الطنطورة.

فسَّر العديد، ومن بينهم وسائل الإعلام، ما حصل بأن كَتْس كان قد زوَّر المواد بهدف التشهير بجنود لواء ألِكسَندروني. بعد فترة وجيزة تراجع كَتْس عن «اعترافه»، لكن الوثيقة كانت قد قُدِّمت إلى المحكمة وانتهى الأمر، ورفضت القاضية بلبل قبول التراجع. قالت القاضية إنها لم تصدر أي حكم بشأن حصول أو عدم حصول المذبحة. كانت المسألة الوحيدة التي حكمت بشأنها هي صحة الاعتذار القانونية وطبيعته التعاقدية، وأعلنت إغلاق القضية على أساس التسوية التي حصلت خارج المحكمة.

كان ذلك كافيًا لجامعة حيفا. رفض مدراؤها تراجعَ كَتْس واعتبروه مذنبًا بالتزوير الممنهج للمواد. في شهر كانون الثاني عام 2001، طلب إيردنغاست من الجامعة سحب اعترافها بأطروحة كَتْس وتطبيق عقوبات مسلكية بحقي. وكنت قد لفتُّ انتباهه باعتباري شخصًا وجَّه إليه كَتْس الشكر الجزيل في مقدمة أطروحته وباعتباري أحد الشهود الرئيسين لدى فريق الدفاع. والأهم من ذلك

كله، كنت أنا الصوت الناقد الوحيد في جامعة لم يكن أي محاضِر فيها يجرؤ على التعبير عن معارضته أو سخطه على سياسات الجامعة.

لولا تدخّلي بصورة شخصية، لكانت الجامعة قد سحبت اعترافها بأطروحة كَتْس على الفور. وفي اليوم الذي نشرت فيه رسالته على الموقع الداخلي للجامعة، شرعتُ ولثلاثة أيام وليال متعاقبة في الاستماع لأشرطة مدتها 60 ساعة كان كَتْس قد أعطاها لي. لم أكن قد استمعت لتلك الأشرطة قبلاً. كان دفاعي عن كَتْس ينطلق من مشاعر الصداقة والثقة. لكن تلك الأيام والليالي الثلاث لم تكشف لي، فقط، بصورة مباشرة القصة التي تقشعر لها الأبدان للأفعال الإجرامية التي حصلت في الطنطورة في أيار عام 1948، بل أقنعتني إلى جانب ذلك بالحاجة إلى توسيع مشروع التاريخ الشفهي للنكبة وبوجوب الدفاع عن تلك الشهادات. اتضح لي فجأة، وهو ما أفزعني، أن جامعتي كانت القوة الأساس التي تقوم بتدمير وتخريب الذكريات المقدسة لسكان تلك القرى وتدمير الأدلة القائمة على الجرائم المرتكبة عام 1948.

اخترت بعض المقاطع التي تتضمن روايات تكشف الحقائق أكثر من غيرها ونشرتها في موقع الجامعة ليطّلع عليها الجميع. شعرت بالراحة عندما أدى ذلك إلى ردع الجامعة لفترة وجيزة عن القيام بأي إجراء ضد كَتْس. بدأ بعض أفراد هيئة التدريس يتساءلون عن الحكمة الكامنة في نوايا الجامعة. لكن عميد كلية العلوم الإنسانية، البروفيسور يوسي بن أرتزي، ومدير كلية التاريخ، البروفيسور يواف جيلبر، ردّا على تدخّلي بغضب وشنّا علي هجومًا شخصيًا وطالبا الجامعة باتخاذ تدابير صارمة بحقي وبحق كَتْس.

قررت الجامعة إجراء تسوية بين مطالبتي الجامعة بوقف تصرفها الشائن ومطالب تحالف جيلبر وبن أرتزي ومحامي الادعاء العام، غيورا إيردنغاست، وذلك بتشكيل لجنة تحقيق. ولكن لم يكن قرار الجامعة محاولة للتوصل إلى تسوية، قدر ما كان فقط واجهة للالتزام برغبات الأستاذين المتنفّذين والمحامي. في ما يتعلق بالتحقيق، اختار المسؤولون في الجامعة أشخاصًا معروفين بكراهيتهم

لنزعة التأريخ النقدية لأحداث عام 1948، أو أشخاصًا يحملون آراء يمينية متطرفة. كانت النتائج متوقعة. رفضت الجامعة المشاركة في تحقيق أكثر حيادية عرضت القيام به منظمةٌ أكاديمية غير حكومية، وهي «بشآر/Bash'ar»، رغبت في توسيع مجال النقاش ليشمل سؤال «ما الحقيقة التاريخية؟»، وأرادت أن تشرك فيه القاضية التي حكمت في القضية.

عقدت اللجنة جلساتها خلال الفترة بين نيسان وحزيران عام 2001 وكانت تضم مؤرخًا سبق وأن كتب عن حرب عام 1948، ومؤرخَ سيرة صدام حسين، وخبيرَيْن في اللهجات العربية والشعر الإسلامي في فجر الإسلام. كانت معرفة اللغة العربية القاسم المشترك بين الأشخاص الأربعة. وهنا يجب ألا ننسى أن المطلوب من أولئك كان التحقيق في قضية اتّهم فيها طالب بفبركة مذبحة، وليس قضية طالب ادّعى أنه حجة في اللغة العربية. والواقع أن كَتْس لم يدّع إطلاقًا تمكّنه من اللغة العربية، رغم معرفته ببعض القواعد الأساس، وبالتالي فقد كان يصطحب معه مترجمًا إلى كل المقابلات وكان يطلب من مترجم الجلوس معه لدى كتابته نص المواد المسجلة. لكن أعضاء اللجنة سرعان ما ابتعدوا عن موضوعهم الأصلي وأعلنوا أنهم غير معنيين بمسألة ما إذا كانت المذبحة قد حصلت فعلاً أم لا، وأنهم كانوا مكتفين بالتحقّق من تَطابُق ما ورد في الأطروحة مع محتويات الأشرطة المسجلة. وبدا وكأن خبرتهم في اللغة العربية لم تكن بذات صلة. فقد قرروا الاستعانة بناسخ نص محترف. لكنهم سرعان ما استغنوا عن خدماته لأنه لم يتفحص سوى بعض المقاطع التي حدّدها الادعاء العام بوصفها تمثل أسوأ الأمثلة على التزوير والمغالطة في الاقتباس.

ادّعى ممثل الادعاء العام، لدى توصيفه لتلك المقاطع الستة، أن المقاطع المذكورة كانت تمثل قمة جبل الجليد في عملية التزوير والمغالطة في الاقتباس. خفضت لجنة التحقيق التابعة للجامعة عدد المقاطع إلى أربعة، معتبرةً أن المقطعين الباقيين لا يتمتعان بنفس القيمة. كما لاحظ أعضاء اللجنة، بعد تنبيههم من قِبَل

البعض، أن أشرطة التسجيل كانت تتضمن مقابلة مع شاهد عيان على أعمال القتل لم يتم إدراجها في الأطروحة (كانت المقابلة مع أحد المتعاونين لم يشأ كَتْس الإضرار بسمعته). ويمكن تقسيم المقاطع الأربعة التي تضم تشويهًا «خطيرًا»، أي المقاطع التي وجدت فيها اللجنة تناقضات صارخة بين ما ورد في الأشرطة والاقتباسات التي تضمها الأطروحة، إلى فئتين. أقرَّ كَتْس أن اثنين من تلك الاقتباسات يحتملان الجدل. ففي إحداهما نجده يقتبس أدلة عن شخص يُدعى أبو فهمي لا نعثر عليه في الأشرطة. لكن كَتْس أضاف في معرض الشرح أنه كان قد دوَّن تفاصيل إضافية نقلاً عن الشاهد المذكور بعد امتلاء الأشرطة، وقال إنه يحتفظ بملاحظات مدونة لإثبات ذلك. وبذلك يبقى لدينا اقتباس واحد، من بين مئات، لا يمكن الركون إليه، ولا يمكن لهذا الاقتباس بأي حال من الأحوال تقويض الاستنتاجات التي توصلت إليها الأطروحة.

كانت الفئة الثانية من الاقتباسات عبارة عن موقعَيْن في الأطروحة قام فيهما كَتْس بكتابة مقطع متماسك جَمع محتوياته من مقابلة بالغة الطول، حيث شعر بأنه لا يستطيع إيراد مونولوجات طويلة لفلاحين كانوا يستفيضون في رواية قصصهم دون ترابط. لكنه لدى تجميعه مواد المقاطع المذكورة حرص على الحفاظ على روحية ما قاله الرواة، وهذا إجراء ينصح به المؤرخون المرموقون في مجال التأريخ الشفهي حين يروي الشهودُ قصةً ما بأسلوب مشوش. ويؤكد كلٌّ من ألِساندرُ بُرتِلي وباربرا ألين أن ذلك الأسلوب كان أسلوبًا مقبولاً ويوردان أمثلة مشابهة للأمثلة التي كانت تناقشها اللجنة (التي لم يسْع أعضاؤها للاطلاع على التاريخ الشفهي أو مصادره أو أساليبه أو على الأعمال الرائدة ضمن مجاله)[1].

كان هناك مزيج يبعث على الدهشة من المشاعر الوطنية الزائفة والخوف والفساد الأخلاقي والابتذال دفع ببعض العاملين في جامعتي ممن يتّسمون، نسبيًا، بالمنطق والعقلانية، إلى بذل جهود كبيرة في مجال لم يكن يتناول السؤال الجوهري: هل قام كَتْس عن عمد باختلاق قصة المذبحة لخدمة

أغراض سياسية؟.

لم يكن من المفاجيء أن يكون حكم اللجنة مماثلاً لحكم فيورا إيردنغاست من حيث القسوة. وفي تقرير اللجنة، الصادر في حزيران عام 2001، لم يردْ أن كَتْس اختلق قصة المذبحة، بل ورد فقط أن أطروحته تنطوي على إشكاليات ومغالطات خطيرة. تُركَ الأمر للجامعة لتترجم مضمون التقرير إلى قرار. ولدى تقويم سلوكية اللجنة، ينبغي تأكيد أنها كانت تعمل في جو تهيمن عليه الروحية المكارثية [نسبة إلى جوزيف مكارثي، سياسي أميركي قاد حملة تطهير جائرة ضد الشيوعيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية] يطغى على الجو الأكاديمي الإسرائيلي ووسائل الإعلام الإسرائيلية. بعد مضي خمسة أشهر، أي في تشرين الثاني عام 2001، قرر مجلس الدراسات العليا في جامعة حيفا، وعلى أساس توصيات اللجنة، سحب اعترافه بأطروحة تدي كَتْس. واستند قرار المجلس إلى تقريرين وضعهما أصدقاء مقربون من الأستاذين بن أرتزي وجيلبر اللذين كانا قد تزعما الحملة ضد كَتْس، وعكس القرارُ اللغةَ المفرطة في الانفعالية للأستاذين التي كانت ترمي إلى إقناع المجلس بأن أطروحة كَتْس لم تكن فقط ذات سوية أكاديمية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بل إنها إلى جانب ذلك تُعتبَر فعل الخيانة ضد الدولة في زمن الحرب.

وفي احتفال يعيد إلى الذاكرة العهود المظلمة في التاريخ الأوربي، نزع القيّمُ على المكتبة في جامعة حيفا، رسميًا، أطروحةَ كَتْس عن الرف الذي يضم أطروحات نيل الماجستير والدكتوراه. كان الإجراء مبالغًا فيه لدرجة أثارت بعض مشاعر الاحتجاج لدى عضو أو عضوين من هيئة التدريس، لكنها سرعان ما تبددت.

في شهر تشرين الثاني عام 2001، استمعت المحكمة العليا في إسرائيل إلى طلب كَتْس باستئناف محاكمته وبقبول قراره بالتراجع عن اعتذاره الذي أضحى مشهورًا. رفضت المحكمة التماسه. لكن القاضي تقدم بملاحظتين تنطويان على خداع. الأولى هي أنه لم يكن في وارد إجبار كَتْس على نشر اعتذاره في الصحف الإسرائيلية الرائدة الثلاث، كما كانت المحكمة المحلية

قد حكمت في كانون الأول من عام 2000. وعلّق القاضي أن بإمكان قدامى جنود لواء ألكسَندروني نشر الاعتذار باختيارهم إن هم رغبوا بذلك. والملاحظة الثانية التي تقدَّم بها القاضي هي أن من حق كَتْس أن ينشر، في اليوم التالي، شرحًا لسبب تراجعه عن الاعتذار. وأضاف القاضي أن أيًا من الإجرائين اللذين أوصى بهما يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الدعاوى القانونية والادعاءات المعاكسة، إذا قرر الطرفان الاستمرار.

بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني عام 2001، نشر قدامى جنود لواء ألكسَندروني إعلانًا في صحيفتَيّ هآرتس ويديعوت أحرانوت يضم اعتذار كَتْس وقد ذُكر في مقدمته، كما رغب القاضي، أن الجنود هم المسؤولون عن نشره. في اليوم التالي، أرسل كَتْس إلى كلا الصحيفتين إعلانًا باسمه. لكن الصحيفتين، ولدهشته، رفضتا نشر الإعلان، وهو شيء لم يسبق أن حصل حسب معلوماتي وحسب ما قاله لي العديد من معارفي العاملين في مجال الصحافة. أكدت الصحيفتان أنهما في حال نشرهما لإعلان كَتْس فسوف تتعرضان للملاحقة القضائية. ومرة أخرى كان تحامل وسائل الإعلام أكثر دهاء من كَتْس.

كان من حق كَتْس، بموجب قوانين الجامعة، التقدُّم بأطروحة جديدة خلال ستة أشهر. قرر القيام بذلك مع التركيز أكثر على جرائم القتل في الطنطورة. كانت الأطروحة الأصلية تتناول أربع قرى أخرى قريبة. ولكن منذ بدء أحداث القضية، كانت قد برزت أدلة إضافية مأخوذة من محفوظات الجيش الإسرائيلي ومن مصادر فلسطينية، وتكوَّنت قناعة لدى كَتْس بأنه قد أصبح لديه سبب أقوى لكي يعلن حصول مذبحة في الطنطورة ليلة 22 أيار عام 1948 (وهو ما لم يكن قد فعله في الأطروحة الأصلية). وفي رسالة علنية كتبتُها آنذاك، عبّرتُ عن مشاعر الشك في قدرة هذه المنهجية الساذجة على تغيير الآراء في مؤسسة كانت قد خضعت لضغوط عَقَدية داخلية وخارجية، كما كانت قد قررت سلفًا رفض أطروحة كَتْس ما لم يغيّر استنتاجاته.

وردت إشارة واضحة إلى ما كان يُتوقَّع من كَتْس فعْله في التقرير النهائي

لمجلس الدراسات العليا الذي كرَّر في جزئه الأعظم استنتاجَ لجنة التحقيق بوجود نواقص خطيرة في الأطروحة. وفوق ذلك، أشار التقرير المذكور إلى أنه في حال رغبة كَتْس بتقديم أطروحة جديدة، فعليه أن يذكر الاستنتاجات الرئيسة في كتاب إفرايم كرش «تلفيق التاريخ الإسرائيلي[2]/ Fabricating Israeli History» وهي أن أي مراجعة نقدية للرواية الصهيونية متحيزة ومتعاطفة مع الفلسطينيين، وبالتالي ينبغي التشكيك في سويّتها المهنية. ويعتبر كتاب كرش محاولة غريبة من نوعها للبرهنة على أن كل الأقوال التي اقتُبِست عن بن غوريون بشأن أحداث عام 1948، وكان بن غوريون القائد اليهودي آنذاك، والتي اعتُبِرت مجلبة للعار لإسرائيل في كتاب بِني مُرس، لا يُقصد بها معناها الظاهري. ولسبب وجيه على ما يبدو، انتقد في كتابه أيضًا كتبي وكتب آفي شليم، حيث تعامل مع دوافعنا وأغفل ما قلناه. وبالتالي، صار بإمكانه القول إنه لم تحصل أي مذبحة.

بعد سنة تقريبًا، قدم كَتْس أطروحة أخرى لا تتضمن الاقتباسات الستة الشهيرة. لم يكن رفض الأطروحة بالمفاجأة. بعد مداولات مستفيضة داخل الجامعة، قام خمس محكّمين، في أيار عام 2003، بدراسة الأطروحة المعدّلة بدقة. رفض الأطروحة حَكَمان. إسرائيل دولة صغيرة ووسطها الأكاديمي أصغر؛ ولا يمكن إبقاء الأسرار مكتومة لفترة طويلة. وبالتالي لم يكن من الصعب معرفة إلى أي معسكر ينتمي الحكمان اللذان رفضا الأطروحة. أما الحكّام الثلاثة الذين قبلوا الأطروحة فقد تجاهلتهم الجامعة، كما تجاهلت الجامعة العلامة العالية التي منحها لكَتْس، من الأصل، الأستاذ الذي أشرف عليه، وهو البروفيسور فيرو. تقضي الأنظمة السارية في الجامعة باحتساب العلامات السابقة لدى حساب العلامة النهائية، ولو لم تلجأ الجامعة لأساليب غش معيبة بهدف استثناء تلك العلامة، لكانت أطروحة كَتْس قد قُبِلت من دون أي شك.

كان سير العملية داخل الجامعة بطيئًا، ولكن ليس بسبب تعقيدات بيروقراطية

أكاديمية. فقد كان لدى الساعين لإفشال عمل منطقي رائع، كَشَفَ جريمةَ حرب ارتكبتها إسرائيل عام 1948، خطةَ عمل بسيطة، ولكن كان عليهم ضم غالبية الأشخاص الذين كانوا قانعين بألا يعرفوا الكثير لئلا يضطروا للتعبير عن آرائهم وربما للقيام بعمل ما.

لا يزال الناجون من مذبحة الطنطورة على تواصل معي ومع كَتْس[3]. ويبدو أن شعورنا بخيبة الأمل يفوق شعورهم. فقد كانت توقعاتهم في الأصل متواضعة، كما أنهم لم يكونوا في حاجة إلى محكمة إسرائيلية لكي تقرر إن كانوا يكذبون أو يروون حقيقة ما جرى لهم عام 1948. لكنهم، من ناحية أخرى، بدأوا يترددون إلى الطنطورة في أمسيات السبت، وهو مالم يفعلونه منذ سنوات. في هذه الأمسيات، يزورون القرية بهدوء وبصورة سرية، في ما يشبه طقس لإحياء الذكرى يتكرر دونما توقف.

أما ما يتعلق بي، فلم تكن تلك نهاية القصة. فخلال فترة قضية كَتْس وبعدها كنت أخوض معركتي الخاصة ضد إنكار أحداث النكبة في إسرائيل وأواجه حملة شخصية من التشهير والمقاطعة.

4) المحاكمة وإخلاء السبيل

مع أن قضيتَيّ كَتْس والطنطورة كانتا السبب الأساس وراء تعقيد علاقتي بجامعة حيفا، فإن الأسباب الأهم في تنامي عزلتي كانت تتصل بالانكفاء العام لحرية التعبير والبحث في إسرائيل. في حرم الجامعة، تبدّى ذلك بجلاء في تصاعد التوتر بين الجامعة والطلاب الفلسطينيين فيها. كان عدد أولئك الطلاب المرتفع نسبيًا (20٪) يعني أن أحداث شهر تشرين الأول عام 2000، أي مصرع ثلاثة عشر فلسطينيًا من مواطني إسرائيل، عزلاً من السلاح، برصاص الشرطة الإسرائيلية، كان لها وقع مباشر داخل حرم الجامعة. بل إن تلك الصلة اتسمت ببعدٍ شخصي دموي. فقد كان بين القتلى ابنا أخوي اثنين من المحاضرين في الجامعة. كنت أعرف عم أحد القتيلين، وهو وسام يزبك، وظلت تربطني به علاقة صداقة.

لم أكن الشخص الوحيد الذي عبَّر عن رأيه بصراحة بشأن الضحايا عبر

شبكة الإنترنت الخاصة بالجامعة، لكن دعوتي اليائسة لإظهار تضامن ما من قِبَل زملائي من أعضاء هيئة التدريس كانت تُعتبَر فعْلَ خيانة. كان المجتمع الأكاديمي في جامعة حيفا بكامله، تقريبًا، يقلّد بدقة كل تصرف من تصرفات الحكومة من دون توجيه أي انتقادات مهما كانت بسيطة. وبالنظر للسلوك الجبان اللاأخلاقي لمجموعة من المثقفين في ما يدعى «بالديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، لم تكن العزلة التي عانيتها في الجامعة بالأمر المستغرب.

تسببت قضية كَتْس في المزيد من التدهور في علاقتي بالجامعة. بعد أن وقَّع تِدي كَتْس اعتذاره المشؤوم، ازداد تورطي في القضية. بدأ الأمر عندما استغل المسؤولون في الجامعة الفضاء الافتراضي الخاص بالجامعة في تسميم الجو ضد الدراسات الجارية حول النكبة، عمومًا، وضد دراسة كَتْس على وجه الخصوص. وسرعان ما انضم إلى هؤلاء عدد من الزملاء داخل الجامعة وخارجها، الذين حوَّلوا مشاركتهم في الجدل الأكاديمي الدائر على شبكة الإنترنت إلى مواجهة مباشرة مع كل ما كانوا يعتقدون أن «التاريخ الجديد» يمثّله.

تزامنت قضية الطنطورة مع تنامي شدة الانتفاضة الثانية. أدت الأعمال الوحشية التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والرد الفلسطيني الذي لا يقل عنفًا، إلى تصلّب سياسة الجامعة إزاء الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا في واقع الأمر عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم لأن قلة فقط من أعضاء هيئة التدريس وقفوا إلى جانبهم. وكان من الطبيعي أن يزداد أيضًا تشنج الأصوات الناقدة. استمر هذا الصدام والصدام المعاكس، حول قضية الطنطورة على وجه الخصوص وحول الوضع السياسي عمومًا، لمدة عام لغاية نيسان عام 2002، عندما غزا الإسرائيليون مخيم جنين وقتلوا العديد من سكانه وسكان مناطق أخرى في الضفة الغربية/ فلسطين. وقد سقط أولئك ضحايا للعملية التي أُطلِق عليها من باب التلطيف عملية «الدرع الواقي»، والتي فاقت في وحشيتها الذريعةَ التي شُنَّت في الأصل من أجلها: وهي قتل ثلاثين يهوديًا لا ذنب لهم وجرح 140 آخرين كانوا يحتفلون بعيد الفصح اليهودي في أحد الفنادق في

نتانيا، وهي مدينة إسرائيلية ساحلية. زرتُ بعض المناطق التي عانت أسوأ هجمات الجيش الإسرائيلي، وأدركت السبب الذي يدفع بالإنسان للجوء إلى أقسى الأساليب للتعبير عن سخطه وغضبه.

خلال ذلك العام (انظر الملحق) أجريت دراستي الخاصة عن مذبحة الطنطورة، واعتمدت على مواد من الأرشيف وعلى أدلة شفهية أخرى. أصبحتُ أكثر صراحة من كَتْس بشأن النتائج التي توصلت إليها. كتبت بعدّة لغات أقول إن مذبحة قد ارتُكبت في الطنطورة، لكن الجنود القدامى في لواء ألِكسَندروني لم يجرؤوا على مقاضاتي مثلما قاضوا كَتْس. فقد أدركوا أنني لن أنهار تحت ضغط أي محاكمة، بل إنني سأستخدم المحاكمة منبرًا لعرض ما كنت أومن بأنه حقائق بشأن النكبة على الجمهور الإسرائيلي والجماهير في كل أنحاء العالم.

امتزج نقدي للجامعة بإدانتي الصريحة للسياسات المتصلبة المستمرة التي كانت تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة: تقييد إيصال المؤن الغذائية إلى جماعات كاملة، ما أدى إلى انتشار سوء التغذية؛ هدم البيوت على نحو لم يسبق له مثيل؛ اغتيال المدنيين الأبرياء، وكان بينهم العديد من الأطفال؛ المضايقات على حواجز التفتيش وتدمير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة. وشأني شأن آخرين في المعسكر المعادي للصهيونية داخل إسرائيل، الذين لم يكن ينقصهم الالتزام رغم قلة عددهم، كنت أنشر انتقاداتي في كل موقع دولي ممكن. اخترت المنابر الخارجية لأنني توصلت إلى نتيجتين بشأن الوضع الكئيب الذي كان قد نشأ. الأولى هي أنه لم يكن هناك قوة داخلية بإمكانها منع إسرائيل من تدمير الشعب الفلسطيني ودفعها لإنهاء الاحتلال، والثانية هي أن الأمور سوف تسوء أكثر بالنظر للسياسة الأميركية، وللتراخي الأوربي ولعجز الدول العربية وتشرذمها. وعندما أسترجع ما حصل منذ ذلك العام، أدرك أنني كنت، ولسوء الحظ، مصيبًا.

أصبحت شخصًا منبوذًا في جامعتي. ألغى زملائي وأصدقائي القدامى

الدعوات التي كانوا قد وجهوها لي للمشاركة في الحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات، والتي كانت قد أُرسِلت قبل انفجار أزمة القضية. عللوا ذلك في البداية بأسباب تقنية، لكنهم اعترفوا لاحقًا بأنهم لم يكونوا راغبين في المخاطرة بحياتهم المهنية نتيجة تحدّيهم للمسؤولين في الجامعة، تراجعوا واحدًا إثر الآخر وانكفأوا إلى أبراجهم العاجية. ومنذ لحظة نشر توصيات لجنة تقصي الحقائق في قضية كَتْس، غدا من المستحيل إقناع أيٍّ من زملائي بالجهر بما كان العديد منهم يقولونه لي سرًا. روّع تصرفُ الجامعة العديدَ من أعضاء هيئة التدريس في جامعة حيفا وفي جامعات أخرى، لكن أحدًا منهم لم يجرؤ على الجهر بآرائه.

أطلقتُ عليهم، في تلك الفترة اسم «أساتذة مواقف السيارات». فقد كنا نتقابل صدفةً في موقف السيارات الخاص بالجامعة الكائن في قبو معتم، حيث يعدونني سرًا بالدعم، لكنهم لم يكونوا ليجرؤا على تكرار أقوالهم علنًا في الفضاء المفتوح فوق سطح الأرض.

وردًا على انتقاداتي الصريحة، قرر كلٌّ من عميد كلية الدراسات الإنسانية في جامعة حيفا، البروفسور بن آرتزي، ورئيس قسم التاريخ، البرفسور غِلبرت، منعي من المشاركة في أي حدث رسمي يجري برعاية الكلية أو القسم المذكورين. كان الأستاذان، بالطبع، ناشطين في قضية كَتْس. عندما قام قسم تاريخ الشرق الأوسط بدعوة البرفسور آفي شليم، من جامعة أكسفُرد، إلى مؤتمر عُقِد بمناسبة نشر كتابه «الجدار الحديدي»[1]، طُلِبَ مني في البداية المشاركة، بل وحتى تقديم كلمة الافتتاح. فقد كان آفي صديقًا قديمًا لي وزميلاً في مجموعة الباحثين في مجال «التاريخ الحديث»، كما كان الأستاذ الذي أجرى لي الامتحان في أكسفُرد، وكان يقيم معي في كل زياراته. لكن عميد الكلية، الذي كان بحكم منصبه يؤمن الأموال والمواقع للاحتفالات الرسمية، لجأ في اللحظة الأخيرة إلى ربْط استضافة الحدث بإقصائي عنه. رفض شليم المشاركة ضمن شروط كتلك وألغي المؤتمر. فما بدا مسارًا طبيعيًا للأحداث لأكاديمي بريطاني، كان على ما يبدو مستحيلاً لنظرائه الإسرائيليين.

نظم المحاضرون في قسم الآداب ندوة لمناقشة رواية آ ب يهوشوا «العروس المحررة/ The Liberated Bride»، وهي قصة تدور حول الوسط الأكاديمي الاستشراقي في إسرائيل حيث كانت شخصية أحد أبطال الرواية، أو بالأحرى أحد الأوغاد، تحمل شبهًا بي وبآخرين أيضًا. طُلِبَ مني المشاركة في مؤتمر حول الكتاب في جامعة حيفا. وافقتُ على طلبهم لكنني حذّرت المنظمين من أنه سيتم منعي من حضور مؤتمر كهذا. أكدوا لي أن المؤلف يتمتع بما يكفي من الأهمية لمقاومة الضغوطات من هذا النوع. لكنه لم يستطع مقاومة الضغوطات وعُقِدَ المؤتمر من دون مشاركتي. ولا داعي للقول طبعًا إن أحدًا من زملائي لم يجرؤ على الاعتراض على سياسة الإقصاء تلك.

اعتبارًا من شهر تشرين الثاني عام 2001، كان البرفسور غِلبرت يشير إليَّ في رسائله المفتوحة باسم لورد هو-هو، في إشارة إلى الرجل الإيرلندي سيء الصيت الذي تعاون مع النازيين. [إشارة إلى مذيع اللغة الإنكليزية في محطة الإذاعة الألمانية، ويليام جويس] وسرعان ما صادق العديد من زملائي في الجامعة على تلك التسمية. لم أكترث كثيرًا بالاسم الذي أطلقوه علي، لكن تلك الحادثة كشفت لي مدى السهولة التي تمكّن بها الإسرائيليون من إضفاء صبغة النازية على الفلسطينيين في الوقت الذي كان فيه جيشهم يلجأ إلى ممارسة أشكال من الوحشية تعيد إلى الأذهان ذكرى أشرس الأنظمة في القرن العشرين. ولا داعي للقول طبعًا إن مقارنتي باللورد هو-هو كانت، في السياق الإسرائيلي، أشبه بدعوة الناس لقتلي. لم يكن في ذلك التصنيف الباعث على الانتقام ما يُعتَبر جريمة في جامعة حيفا؛ أما كشف مذبحة اقترفها الجنود الإسرائيليون عام 1948، فكان يُعتبَر كذلك.

استمرت تلك التهجمات طوال شهر نيسان عام 2002. في صباح يوم الجمعة الواقع في الخامس من أيار عام 2002، تلقيتُ رسالة عاجلة في منزلي تدعوني للمثول أمام محكمة مسلكية خاصة. طالب الادعاء العام، الممثَّل بالبرفسور بن آرتزي، بطردي من الجامعة بسبب موقفي من قضية كَتْس. كانت الاتهامات

المحددة هي أنني خالفت «واجبات عضو في الطاقم الأكاديمي» وأنني «تناولت بالقذف أقسام كلية الدراسات الإنسانية والعاملين فيها وشوهت سمعتهم المهنية وعرّضت للخطر إمكانية ترقية بعضهم». كنت قد تجرأت على اتهام الجامعة بالجبن الأخلاقي وعزوت تصرفها في قضية كَتْس إلى دوافع سياسية. وُصِفَ تصرفي بأنه «لا يقف عند حد حرية القول» بل هو «مسلك غير أخلاقي وغير مناقبي وخارج أطر الزمالة، مجرد أكاذيب، نقد جارح وصفاقة».

والواقع أن ما خالفته لم يكن ميثاق شرف، بل مبادئ عقيدة متحجرة. كنت أحاكَم أمام من كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على التاريخ الوطني. وهم بذلك لا يستطيعون أن يسمحوا بقبول أطروحة كأطروحة كَتْس، أو بقبول مقولاتي واستنتاجاتي، باعتبارها الاستنتاجات المشروعة لبحث أكاديمي.

كشفت قضية الطنطورة الطبيعة الوحشية للتطهير العرقي الذي حدث عام 1948 ووفّرت صدقية للمطالبات الفلسطينية بإعادة الأملاك الشرعية إلى أصحابها وإعادة اللاجئين إلى وطنهم. ومن شأن قيام الوسط الأكاديمي الإسرائيلي بكشف فظائع كهذه على الملأ أن يحوّلها إلى حقائق راسخة في أعين العالم، ومن يدري فقد يزرع ذلك الشك في أذهان الإسرائيليين. والأهم من هذا وذاك أن تاريخ عام 1948، وخصوصًا في ما يتصل بالتطهير العرقي، يرتبط مباشرة بعملية السلام الجارية حاليًا وبصيغة الحل المستقبلي.

لكن قضية كَتْس كانت قد انتهت قبل ستة أشهر من إدانتي رسميًا واعتباري شخصًا غير مرغوب به في الجامعة، ولهذا شعرت أن بالإمكان تفسير هذا التوقيت بثلاثة أسباب تتصل بعملي وبإنغلاق العقل الإسرائيلي العام والثقافي، عمومًا. كان السبب الأول هو توقيعي عريضة في شهر نيسان عام 2002 أؤيد فيها قرار الأكاديميين الأوربيين بمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. وهذا ما حدا بالمسؤولين الإسرائيليين إلى الظن بأن الظروف أصبحت مواتية لتصفية حساباتهم القديمة معي. السبب الثاني هو نجاحي في نشر مقالي حول الطنطورة باللغة العبرية في مجلة أكاديمية محترمة. وقد عاودتُ في المقال المذكور

تأكيد آرائي في ما يتعلق بحصول مذبحة في الطنطورة وكررت انتقادي لمسلك الجامعة. السبب الثالث هو الاقتراح الذي تقدمتُ به لتدريس مقرَّر عن النكبة في العام الدراسي 2002-2003، وكان أول مقرَّر من هذا النوع يُقترَح للتدريس في جامعة إسرائيلية.

كان مفهوم صلاحية الفلسطينيين ليكونوا مادة دراسية مشروعة، بحد ذاته، مفهومًا جديدًا تمامًا للوسط الأكاديمي الإسرائيلي، وقد طُرِح المفهوم لأول مرة في ثمانينيات القرن العشرين، ليس من باب التعاطف مع محنة الفلسطينيين، بل كان جزءًا من جهود استخباراتية تصب في خانة «اعرف عدوك». وبالنظر لمواقفي المعروفة من التاريخ الإسرائيلي، كان مضمون المقرَّر يتطابق مع الرواية الفلسطينية للنكبة ويناقش بصراحة مضامين هذه الرواية في ما يخص الحل المستقبلي. وكان ذلك الموقف، ولايزال، يُعتبر هرطقة في جامعتي. مع ذلك، نجح المقرر نجاحًا كبيرًا، وكانت القاعة تكتظ بالطلاب وبأشخاص لم يكونوا مسجَّلين كطلاب، جاؤوا جميعًا ليناقشوا ويتفقوا ويتحدّوا، كما ينبغي أن يحصل فعلاً في أي جامعة تسودها أجواء صحية.

لكن توقيت الإجراءات التي اتُّخِذت ضدي كان يرتبط، إلى جانب ذلك، بالجو العام الذي يمكن وصفه بالجهد الإسرائيلي-اليهودي الواعي للتخلي عن المزاعم الديمقراطية، إضافة لمشاعر السأم منها من قِبَل كلٍّ من الحكومة والمجتمع على حد سواء. تجلى هذا المزاج الكئيب في إسكات أي نقد مهما كان بسيطًا، كما حدث مع مغنية إسرائيل الوطنية، يافا ياركوني، التي جرؤت على الاعتراض على عملية جنين لتجد نفسها منبوذة من الجميع. وضمن هذا الجو التأديبي الذي ساد البلاد، كانت تلك القلة القليلة من المحاضرين الذين دعموا الجنود الرافضين للخدمة في الأراضي المحتلة يتعرضون لملاحقة وزير التربية القضائية. دفع الضغطُ الشعبي العام بعضَ الباحثين الإسرائيليين المعروفين بمواقفهم الانتقادية إلى التراجع عن دعمهم السابق لمبادئ السلام والديمقراطية في ما يخص الفلسطينيين. بدا الوقت مناسبًا لتصفية الحسابات

القديمة مع «مؤرخي التاريخ الحديث»، ولم يكن من السهل على المرء أن يكون ضمن هؤلاء. فقد استسلم زميلي بني مُرِس للضغوط وبرَّر علنًا التطهير العرقي الذي حصل عام 1948، والذي كان قد أسهم هو في كشفه، وحذّر من أنه سيعود لتأييده ثانية إذا استمرت الأزمنة الراهنة. نشرت السفارات الإسرائيلية تراجعه عن موقفه في كل أنحاء العالم.

في جلسة الاستماع لمحاكمتي المسلكية، وجِّهت لي الاتهامات التالية:

سعيٌ لا يتوقف لتشويه سمعة الجامعة ومؤسساتها، من خلال المنشورات والمناسبات العامة داخل إسرائيل وخارجها. كانت تصلنا من حين لآخر من الخارج ردود فعل تتسم بالدهشة، من زملاء لنا لم يستطيعوا أن يفهموا كيف نسمح للدكتور بابيه بالتصرف على هذا النحو وهو عضو دائم في هيئة التدريس. ومنذ فترة وجيزة وصلنا رد فعل يعبِّر عن غضب شديد بشأن محاضرة قدّمها الدكتور بابيه في جامعة كمبردج، مَسَتشُسِتس، عرض فيها بتعابير قاسية أفكاره المتعلقة بالجامعة وبدولة إسرائيل.

وأضاف البروفيسور بن آرتزي:

دعا الدكتور بابيه مؤخرًا إلى مقاطعة الوسط الأكاديمي الإسرائيلي. إن تصرفاته تمثل تهديدًا لكل أعضاء الوسط الأكاديمي، لاسيما أعضاء هيئة التدريس الشباب، لأن المقاطعة سوف تحدّ من إمكانية وصول الهبات وتؤثر في فرصهم للنشر في المجلات العلمية. إذا أخذنا في الاعتبار تبنّي الدكتور بابيه لفكرة مقاطعة الوسط الأكاديمي الإسرائيلي، لا يسعنا سوى التساؤل عن السبب الذي يمنعه من النأي بنفسه عن الجامعة التي يحرّض على مقاطعتها.

انتهت مذكرة الاتهام الأصلية بدعوة المحاكمة إلى «الحكم على الدكتور بابيه

بموجب الجرائم التي اقترفها واستخدام كامل صلاحياتها القانونية لطرده من الجامعة». كنت أدرك استنادًا إلى إجراءات سابقة أن ذلك لم يكن طلبًا، بل كان في واقع الأمر حكمًا، بالنظر إلى موقع المدّعي في الجامعة وإلى الأسلوب الذي كانت تُدار به الأمور في السابق. لم تكن «المحكمة العادلة» المزعومة لتعمل في ظروف كهذه، ولم أكن أنوي المشاركة في تلك المهزلة المكارثية.

كتبت رسالة في نفس اليوم إلى أصدقائي في كل أنحاء العالم. ومن بين ما كتبت:

> أنا لا ألجأ إليكم لأجلي أنا. أطلب منكم في هذه المرحلة، وقبل اتخاذ قرار نهائي، التعبير عن رأيكم بأي صورة كانت وعلى أي مستوى تستطيعون الوصول إليه، ولكن ليس لمنع طردي من الجامعة (فهذا أمر سيحدث، وبأساليب عدة في الجو الذي يسود إسرائيل حاليًا، وإذا لم يحدث الآن فهو سيحدث لاحقًا، لأن الوسط الأكاديمي الإسرائيلي قد قرر بالإجماع تقريبًا دعم الحكومة والمساعدة في إسكات انتقاداتي). أطلب ممن يرغبون في القيام بذلك أن يعتبروا هذه القضية جزءًا من تقويمهم العام للوضع الحالي في إسرائيل، ويعتبروها تعبيرًا عن موقفهم من هذا الوضع. ومن شأن هذا، أيضًا، إبراز الجدل الدائر بشأن مقاطعة الوسط الأكاديمي الإسرائيلي. وأؤكد أنني لا أتوجه هنا بطلب مساعدة شخصية، فوضعي أفضل بكثير من وضع زملائي في الأراضي المحتلة الذين يعيشون في ظل مضايقات يومية وظلم وحشي يمارسه الجيش الإسرائيلي.

جاء رد الفعل الدولي رائعًا. فخلال أسبوعين تمكّن أصدقائي في كل أنحاء العالم من تشكيل لجنة دولية لأجل قضيتي نجحت في استجلاب 2100 رسالة دعم أُرسلتْ نسخ منها إلى رئيس جامعة حيفا. وبانتهاء الأسبوعين علّق المسؤولونَ في الجامعة الإجراءات المسلكية على نحو مفاجئ، تمامًا مثلما بدأت.

ظلت القضية معلّقة وإن لم تُلغ، إلى أن تركت الجامعة عام 2007. اتخذ العداء الموجَّه ضدي أشكالاً أخرى، لكن الموقع الإلكتروني الذي أنشأته اللجنة الدولية المشكلة للدفاع عني أدى خدمات جلى في مساعدتي وتمكيني وإلهامي من أجل الوقوف بوجه أشكال العداء تلك.

في تلك الأثناء، أثار رد الفعل الدولي فضول الصحافة الإسرائيلية، ورغم أن صحيفة هآرتس لم تكن داعمة لوجهة نظري، على نحو خاص، فإن تغطيتها لاستدعائي للمثول أمام القضاء ولردود الفعل، على صفحتها الأولى، أحرج المسؤولين في الجامعة الذين كانوا يعتقدون أن بإمكانهم طردي من الجامعة بهدوء. صرح الناطق باسم الجامعة إلى صحيفة محلية في حيفا: «كان بابيه يستغل الاتهامات الموجهة إليه بصورة ساخرة»، وأضاف «الأمر لا يتعلق هنا بحرية التعبير» في الجامعة.

كانت الرسائل الإلكترونية والرسائل البريدية التي وصلتني، والتي بلغ عددها 2100، رائعة. وقد اخترت منها بعض الأمثلة بصورة عشوائية لأن نوعية العديد من تلك الرسائل وقوة تعبيرها يجعل من الصعب اختيار عدد قليل منها فقط. وبالتالي قررت ألا أنشر أسماء المرسِلين ما لم أحصل على موافقتهم، اخترت أمثلة تمثّل عدة مجموعات من ردود الفعل. لماذا أعتبر تلك الأمثلة مهمة؟ لأنها تمثّل ما توصَّلتُ إلى إدراكه لدى استرجاع الأحداث الماضية: نقلة نوعية في الموقف الغربي إزاء الأسطورة الإسرائيلية القائلة إن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وإذا توخيتُ المزيد من الدقة، فإن تلك الرسائل كانت باعتقادي نداءً أخيرًا يطلقه أناس حريصون على الدولة اليهودية يناشدون به الوسط الأكاديمي الإسرائيلي. وعندما لم يعر أحد ذلك النداء أي اهتمام، أضحى الدرب مفتوحًا أمام مقاطعة منهجية للوسط الأكاديمي الإسرائيلي.

إحدى الرسائل النموذجية هي الرسالة التي بعث بها جفري سمرز، أستاذ مساعد في قسم التاريخ، في جامعة نورث جورجيا وجامعة ولاية دالونيغا، إلى

رئيس الجامعة وفيها:

تناهى إلى سمعي أن إيلان بابيه يتعرّض للانتقاد العنيف، وقد تصل الأمور إلى حد طرده من جامعة حيفا. آمل أن تكون تلك مجرد إشاعة وليست حقيقة واقعة. لا بد أن هناك ضغوطًا قوية لإسكات الأصوات المعارِضة في هذه الأيام الحافلة بالاضطرابات. ولكن فقط في هذه الأيام الصعبة الاحتمال تبرز أهمية الحرية الأكاديمية. أود التعبير عن دعمي للبروفيسور بابيه، تمامًا مثلما أدعم أي مفكّر يجري إنكار حق التعبير عليه. فالتهديد الذي تمثله مواقف البروفيسور بابيه لا يمكن مقارنتها بالأذى المترتب على قيام إسرائيل وجامعة حيفا بتوجيه توبيخ رسمي إليه.

وكتب البروفيسور ديفيد أوزونوف، رئيس قسم الصحافة البيئية في جامعة بوسطن، يقول:

غلبتني مشاعر الصدمة والأسى لدى سماعي نبأ الإجراءات التي اتُّخذت ضد إيلان بابيه، الباحث المرموق في جامعتكم. ورغم أن آراءه قد لا تكون مقبولة من بعض زملائه، فإني لا أرى موجبًا لطرده من الجامعة لأن إجراء كهذا تتخذه مؤسستكم من شأنه أن يجعلها تمثّل المكافئ الأكاديمي لجمهورية من جمهوريات الموز. أناشدكم إعادة النظر في منهجيتكم.

تطلَّب نشرُ الاتهامات، التي ملأت عشر صفحات، باللغة الإنكليزية بعض الوقت. لكنها سرعان ما أصبحت متوافرة باللغة العبرية. لكن بعض الأكاديميين الشجعان، رغم قلّتهم، أبدوا آنذاك معارضة شديدة. فقد كتب البروفيسور جاكوب كاتريل، من مؤسسة تخنيُن (معهد إسرائيل للتكنولوجيا) في حيفا، بعد أن قرأ الاتهامات باللغة العبرية، إلى الجامعة ما يلي:

قرأت بإمعان مذكرة الاتهام التي ملأت عشر صفحات والصادرة بحق الدكتور إيلان بابيه، أكتب إليكم هذه الرسالة لأوجه لكم نصيحة مخلصة بإغلاق القضية والإحجام عن الضغط لتوجيه اتهامات رسمية بحقه. ورغم أنني لا أدَّعي الخبرة بالمسلكيات ذات الصلة الناظمة للجو الثقافي، فإنني تابعت وعن كثب الفصول التي كانت تتكشف في قضية الطنطورة بما يكفي لأتوصل إلى قناعة مفادها أن عليكم، على الأقل، التزام الحذر الشديد قبل إطلاق الأحكام على المواقف التي عبَّر عنها أي شخص دعم علنًا الطالب في جامعتكم، السيد تِدي كَتْس، (كما دُعمت أنا).

استولت الدهشة على الأشخاص الذين كانوا في الماضي مرتبطين بالجامعة، لأنهم لم يكونوا قد استوعبوا مدى التغيير الذي طرأ على الجو في إسرائيل. كان دانيال كوهين، من بوسطن، أحد هؤلاء، وقد كتب يقول:

لقد مرت عشرون عامًا تقريبًا على آخر زيارة قمت بها إلى جامعة حيفا، ومع ذلك لاأزال أحتفظ بذكريات طيبة عن الوقت الذي قضيته هناك. أكثر ما أذكره عن الجامعة هو جو التسامح فيها وطلابها الذين يستثيرون الإلهام. أكتب هذه الرسالة بخصوص ما قرأته على شبكة الإنترنت حول الدكتور إيلان بابيه. ورغم أنني لست مطلعًا على دقائق هذه القضية، أود أن أحيطكم علمًا بأن جماعة اليهود الأميركيين تراقب عن كثب طريقة تعاطيكم بهذا الشأن.

كان والدي الراحل واحدًا من أكبر المتبرعين لمؤسسة تخنيُن وللجامعة العبرية، كما خدم لعدة سنوات عميدًا لكلية الإدارة والوظائف المدينية في جامعة المدرسة الجديدة في نيويورك. في عام 1946، كان والدي مديرًا لمعسكر (فرنفلد للمشردين/ Camp Foehrenwald DP) للأشخاص المشردين في جنوبي مدينة ميونيخ داخل القطاع الأمريكي

في ألمانيا [المحتلة]، وساعد العديد من الناجين من المحرقة على الهجرة إلى إسرائيل. ذكرت كل ذلك لأقول إنه كان دائمًا يؤكد لي أن النظام الجامعي في إسرائيل سيدافع دائمًا عن الحرية الأكاديمية. وبالنظر لتجربته الأليمة في المعسكر وعمله الطويل كأستاذ وكعميد، فإنه كان يعتز بدور الجامعة بوصفها تخدم المعايير العليا للحقيقة.

أطالب جامعة حيفا بإلحاح بالتمسّك بسمعتها كجهة نزيهة، وهي السمعة التي جهدتْ في اكتسابها، وذلك في ما يخص قضية الدكتور بابيه. نحن جميعًا نصلي من أجل إسرائيل في هذه الأيام الصعبة. ليس فقط من أجل سلامتها المادية، بل أيضًا من أجل ثبات قلبها وروحها.

كما وردت احتجاجات من أوربة. فقد كتب المؤرخ الفرنسي بودوين دوبير رسالة إلى الجامعة قال فيها:

إثر سماعي الأنباء المفزعة حول إمكانية طرد البروفيسور بابيه من جامعتكم، أكتب لكم هذه الرسالة لأعبر عن قلقي العميق. إذا كنتم تحاولون إسكات أحد الأصوات القليلة التي تعبّر حاليًا عن الانشقاق الحاصل في الجو الأكاديمي الإسرائيلي في مواجهة السياسات المتهورة والجائرة والعقيمة التي تسلكها حكومتكم، فإنكم بذلك لا تخاطرون فقط بالاحترام الذي تتمتعون به، بل أيضًا بالاحترام الذي تتمتع به مهنتكم وبلدكم. لقد أزف الوقت ليتوقف الأكاديميون الإسرائيليون عن دعم هذه الحكومة ورئيس الوزراء هذا، اللذين تم انتخابهما على أساس تحقيق الأمن لكنهما لم يجلبا سوى المزيد من العنف والأحزان. لقد أزف الوقت ليشجب الأكاديميون الإسرائيليون بوضوح الاحتلال والاستيطان ولكي يطالبوا بتحقيق السلام الفعلي القائم على الاعتراف بدولة فلسطينية على الأراضي التي احتُلت عام 1967. النعامة فقط تلجأ للصمت في حل مشكلاتها. آمل ألا يتصرف معظم المفكرين

الإسرائيليين كما تتصرف النعامة.

قام دوبير وآخرون في فرنسا بتنظيم حملة لتوقيع عريضة مؤثرة تندد بالجامعة بسبب هذا التصرف. من بين الموقعين على تلك العريضة، من دول عدة، إيمانويل واليرشتاين، فيدال ناكيت، البروفيسورة مادلين ريبيرو، إيتيان باليبار، جوديث بتلر، سوزان دو برنهوف، آن-ماري لو غلونيك، جاك غودي، ماريان هوبسُن-جينيريه، جان-مارك ليفي-لوبلون، فرانسيس وولف، نيرا يوفال-ديفيز، منفرد والتر، رشدي رشيد، هنري كورن، أفراهام أوز، ماريان دوبوزي، آني ريه-غولدزيغر، ديفيد سيدون، مارتن سبينسكي، سامي زبيدة. طلبت من ناشريّ ترك هذه القائمة الطويلة كاملة. فقد كان نشر تلك الأسماء مهمًا للحفاظ على توازني النفسي. لأنها كانت تساعدني على تخطّي تلك المرحلة الصعبة بهدوء. لم يقم أيٌّ من أولئك الأشخاص بتوقيع العريضة من أجلي أنا فقط، بل من أجل قضايا أساسية أكثر نبلاً، تتصل بحرية التعبير والتحرر.

ومن إنغلترا، أوضح البروفيسور آفي شليم، رئيس قسم العلاقات العامة في جامعة أكسفُرد، بعبارات لا لبس فيها مدلولات استمرار المحاكمة:

> أكتب إليكم هذه الرسالة المفتوحة لأناشدكم بأقوى ما يمكن من العبارات بإسقاط التهم الموجهة ضد الدكتور إيلان بابيه. فهذه التهم مخالفة صارخة لحقّ الدكتور بابيه في الحرية الأكاديمية ومن واجبكم، بصفتكم رئيسًا لجامعة حيفا، صيانة هذا الحق. إسرائيل تفاخر بأنها دولة ديمقراطية والديمقراطية تستلزم حق التعبير، بما في ذلك حق المرء في توجيه النقد لمؤسسة أكاديمية يكون عضوًا فيها. بالتالي فإن التهجّم على هذا الحق في حالة الدكتور بابيه يمثّل مصدر قلق عميق لكل المثقفين في العالم. ففي الميزان هنا سمعة جامعة حيفا لا مجرد مستقبل شخصية أكاديمية واحدة.
>
> إن سبب معظم التهم الموجّهة إلى الدكتور بابيه هو الموقف الذي اتخذه

في قضية تِدي كَتْس. وأنا أتفق مع الانتقادات التي وجهها الدكتور بابيه لطريقة تعاطي المسؤولين في الجامعة مع هذه القضية المعقدة. ولكن مهما يكن رأي الفرد بشأن الوقائع الموضوعية لهذه القضية، يظل حق الدكتور بابيه في التعبير عن آرائه، داخل الجامعة وخارجها، أمر لا يتطرق إليه الشك. وكي أكون صريحًا، من الصعب تفادي الانطباع بأن التهم الموجّهة ضد الدكتور بابيه تنطلق من دوافع سياسية. بل إن توقيت توجيه تلك التهم يقوّي تلك الشكوك. فقد جرت محاكمة تِدي كَتْس في كانون الأول عام 2000، أما الملاحظات التي أبداها الدكتور بابيه والتي يُحاكَم على أساسها، فقد صرّح بمعظمها قبل 12-18 شهرًا. هل يمكن أن يكون أعداء الدكتور بابيه داخل جامعة حيفا يحاولون استغلال التحول المفاجئ في المجتمع الإسرائيلي باتجاه معسكر اليمين لطرده من الجامعة؟.

في مقطع آخر من الرسالة، قال شليم:

بصفتي مراقبًا من الخارج، أعتقد أن الدكتور بابيه لم يلقَ ما يستحقه من تقدير لقاء الإسهام اللافت الذي يتميز بالأهمية والإبداع والذي قدمه في مجال الصراع العربي الإسرائيلي. وهو شخص معروف في كل أنحاء العالم بوصفه أحد الباحثين الرواد في هذا المجال، إضافة إلى أنه يتمتع باحترام بالغ. وهناك فرق شاسع بين مكانته العالمية المرموقة ومنصبه المتواضع كمحاضر رئيس في حيفا. فقد كان من شأن رجل كهذا، في معظم الجامعات، أن يكون مرشحًا قويًا لدرجة أستاذ. أنا مطّلع على أعماله جيدًا، ولا أتردد في القول إن من الواجب ترقيته. وبرغم ما واجهه الدكتور بابيه من عداء وقدح خلال السنوات القليلة الماضية، نجده لا يتوقف عن العمل وعن إنجاز دراسات بحثية جادة. فقد أنهى تاريخ آل الحسيني وعملاً آخر مهمًا حول تاريخ إسرائيل وفلسطين قيد

التحرير حاليًا ليتم طبعه في دار جامعة كمبردج للنشر. باختصار، لا يمكن بتاتًا وصف الدكتور بابيه بأنه عقبة أو مصدر إزعاج، لأنه ثروة حقيقة لقسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة حيفا.

لقد أحدث خبرُ احتمال محاكمة الدكتور بابيه صدمة وخوفًا في الأوساط الأكاديمية خارج إسرائيل. وقد تلقيت خلال الأسبوع الماضي العديد من المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية من زملاء لي يتساءلون عن مدى صحة الخبر. وثمة شعور سائد بأنه لا يمكن فصل الاضطهاد الذي يتعرض له الدكتور بابيه عن التحول العام في المجتمع الإسرائيلي نحو معسكر اليمين. أطالبكم بإلحاح ألا تستسلموا لإغواء الاستبداد الذي يمارسه بعض زملائكم في المناصب العليا. ففي لحظات كهذه نشعر أننا بحاجة لقيادة حقيقة لدعم قيم حرية التعبير والتعددية والتسامح التي تُعتبر أهم ما في مهنتنا.

ولا يخفى عليكم أن هناك توجّه لمقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية. وأنا أعارض هذا الحظر لأنه يتعارض مع القيم الأكاديمية. لكن الدعوة لطرد الدكتور بابيه تتعارض أيضًا مع تلك القيم. أنا أكن احترامًا كبيرًا لجامعتكم، ولي فيها زملاء عديدون يعملون في مختلف الأقسام، كما عملت فيها مستشارًا للبت في تزكيات الترقية. ولكن، إذا تم فصل الدكتور بابيه، فإنني أخشى أن أقطع علاقتي كليًا بجامعة حيفا. بل إنني، وفي حال استمرار المحاكمة، سأقوم بنشر رسالتي هذه في وسائل الإعلام وأجنّد كل ما يتوفر لي من دعم دولي للدكتور بابيه.

لم تكن هناك حاجة لنشر الرسالة في وسائل الإعلام، لكنها أظهرت العواقب المترتبة على القضية برمتها. وقد عبّر بعض الإسرائيليين ممن كانوا يعيشون ويدرّسون في الولايات المتحدة عن مشاعر مماثلة. كتبت جنيفر هايمان تقول:

ها نحن نواجه أحدث الحملات السياسية الإسرائيلية لتعقّب المنشقين، في أكثر تجلياتها الساخرة بشاعة، ومن ثم لا نتورع عن التشدّق بالديمقراطية، أمام العالم، مصر إيران السعودية، سمِّ ما شئت من الدول . . عثرتُ على عنوانكم الإلكتروني على موقع جامعة حيفا، بعد قراءة رسالتكم التي وزّعتها وكالة العودة. بوصفي يهودية من أصل جنوب إفريقي، أعيش حاليًا في الولايات المتحدة، حاربتْ التمييز العنصري، لاسيما انتهاكه للجو الأكاديمي، فإنني أدرك التلازم بين التخويف والقمع الذي يمارَس على المثقفين من جهة، وجو القمع العام في الدولة من جهة أخرى. سبب أهمية قضيتكم هي أنها تمثّل اعتداء على الحرية الأكاديمية، وهو موضوع يتماهى معه العديد من الأكاديميين في كل أنحاء العالم، بغض النظر عما إذا كانوا جاهزين للتوقيع على المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

وهناك أكاديمي إسرائيلي آخر، وهو ران كوهين من جامعة تل أبيب، شعر كما شعرت أنا بأن الموضوع مرَّ من دون أن يستثير الكثير من ردود الفعل. كتب كوهين إلى أعضاء «ألِف/ ALEF» وهي شبكة الإنترنت التي تصل بين اليساريين الإسرائيليين، ومن هنا إشارته إلى «أعضاء شبكة ALEF»:

عذرًا يا أعضاء شبكة ألِف، وخصوصًا العاملين منكم، ألا تستحق هذه الرسالة أي رد فعل؟. هل سنجلس بهدوء ونراقب موجة التطهير المكارثية في أسوأ تجلياتها تتهدد أحد أبرز علماء إسرائيل؟. ألا يُعتد ذلك فضيحة تستحق إطلاق صرخة احتجاج وطنية ودولية؟. ماذا لو نظّمنا مسيرة في جامعة حيفا؟، أو ماذا لو قاطعنا جامعة حيفا؟، أو قدّمنا عريضة دولية؟، أو نظّمنا إضرابًا تضامنيًا في كل الجامعات؟. ماذا يجري حولنا؟. هل هذا صمت الحملان، أم أنني سمعت صوتًا ما؟؟؟.

شعر اليهود خارج إسرائيل بالقلق أيضًا. فقد كتب الدكتور جون بنزل، وهو باحث مرموق في شؤون الشرق الأوسط في جامعة فيينا وفي المعهد النمساوي للشؤون الخارجية، إلى جامعة حيفا يقول:

> بوصفي باحثًا في مجال الشرق الأوسط، منذ مدة طويلة، وبوصفي يهوديًا يشعر بالقلق إزاء تدهور صورة إسرائيل في كل أنحاء العالم، أناشدكم ألا تسهموا في عملية التدهور هذه من خلال تهديد الباحث البروفيسور إيلان بابيه الذي يحظى بالاحترام على الصعيد الدولي، بالطرد من جامعتكم. إن العجز عن التعاطي مع الآراء المعارِضة ومع التعددية في الجو الأكاديمي الإسرائيلي لهو إشارة إلى الضعفَ الفكري ودليل على الاستسلام لإغواء الاستبداد. لستم مضطرين بالطبع للاتفاق مع إيلان بابيه بشأن الاستنتاجات التي توصّل إليها في دراسته ولا مع آرائه السياسية، ولكن لا يمكنكم إنكار السوية العلمية لعمله والمنهجية الإنسانية المعمقة التي التزم بها في دراسته للمعضلات التي تواجه العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. وإذا وضعتم اعتبار العصبية الضيقة فوق كل اعتبار آخر، فإنكم لن تقدموا بذلك خدمة للعلم ولا لمستقبل إسرائيل.

لا أعتقد أن جامعتي قد تأثرت بالرسائل التي وصلتها من فلسطينيين أو من أصدقاء لي في العالم العربي، ولكن عليّ أن أسجل للتاريخ واحدًا من الأمثلة عن الرسائل التي وصلت من العديد من الأشخاص الذين كتبوا بروحية مماثلة- وهي رسالة فهيم ي قبين:

> أنا أكاديمي متقاعد، أميركي من أصل عربي. لقد تعرفت على الدكتور بابيه من خلال كتاباته التي تحظى باحترام كبير. وأنا أحتفظ ببعض كتبه في مكتبتي الخاصة. كما إنني مطلع على قضية تِدي كَتْس. وبرأيي أنه لايعقل أن مؤسسة أكاديمية تحظى باحترام كبير، كجامعة حيفا، يمكن

أن «تحلم» بمحاكمة بروفيسور متميز كالدكتور بابيه بسبب موقفه من أطروحة أحد أبرع خريجيكم. إن محاكمة كهذه لن تُعتبَر مجرد محاولة لقمع حرية التعبير، بل إنها ترقى إلى مستوى الإرهاب الأكاديمي. إذا تمت هذه المحاكمة فسوف تشكل وصمة تلطخ اسم جامعتكم.

كما أرسل لي كاتب فلسطيني من مواطني إسرائيل، وهو أنطون شماس، ويعمل حاليًا أستاذًا لمادة أدب الشرق الأوسط في جامعة ميتشيغان، رسالة جاء فيها:

أشعر بالرعب والسخط والقرف، لكنني، نوعًا ما، لا أشعر بالدهشة؛ فكما قلت أنت، في هذه الأيام الشنيعة، كانت المسألة مسألة وقت لا أكثر. تمسّك بموقفك يا صديقي. آمل أن نتمكن جميعًا من إحداث خرق في القرار الغبي بمقاضاتك، ومن ثم من التغلب عليه. شكرًا لك، ثانية، لأنك الصوت الشجاع الذي لا يهادن.

ومن أصقاع نائية، أثارت القضية ذكريات ماضٍ بعيد. فقد كتب البروفيسور ياسوماسا كوردوا من هونولولو ما يلي:

غمرني الحزن لدى سماعي بمحاكمة البروفيسور إيلان بابيه. استنتجت مما سمعت أنه قد يتعرض للطرد من الجامعة. أكتب لكم هذه الرسالة لأناشدكم، وذلك لسببين: 1) لقد سبق لي وأن قابلت البروفيسور بابيه وتحدثت معه ورأيت فيه باحثًا إسرائيليًا وطنيًا يؤمن بالديمقراطية والسلام. 2) لا أحب أن أرى إسرائيل تتحول إلى ما يصفها به أعداؤها، دولة عنصرية وقمعية وإقصائية. كان لي شرف مقابلة بابيه والحديث معه مطولاً عندما كنت زميلاً زائرًا عام 1993 في معهد ترومان لأبحاث السلام، في الجامعة العبرية في القدس. ورأيت فيه باحثًا ممتازًا يمثّل أفضل ما في الضمير اليهودي في التعامل مع المشكلات الصعبة

المتعلقة بدعم السلام في الأرض المقدسة.

الحرية الأكاديمية شرط من شروط وجود أي جامعة. فمن دون الحرية الأكاديمية لن يكون هناك تطوير لأفكار جديدة. أنا لا أعرف التفاصيل التي دفعتكم للتوصّل إلى قرار اتخاذ إجراءات ضد البروفيسور بابيه. ثمة احتمال بأن يكون بابيه، من وجهة نظركم، قد تسبب بالأذى لجامعتكم، لكنني أؤكد لكم أن هناك العديد من معارفه حول العالم ممن يعتقدون أن إسهامه الفكري في جامعتكم يفوق في تأثيره أي أذى يمكن أن يكون قد تسبب به. أناشد ضمائركم منحه حق التعبير عن آرائه. الاختلاف في الرأي لا يُعتبَر خيانة في الأجواء الديمقراطية، هو خيانة فقط في مجتمع استبدادي. وأنا، الذي نشأت في اليابان زمن الحرب، التي كانت دولة استبدادية، لا أرغب برؤية إسرائيل تتحول إلى دولة استبدادية. هل لي أن أطلب منكم إعادة النظر بصورة جدية في هذه القضية؟.

وعندما قام المسؤولون في الجامعة بالإجابة على رسائل بعض من وجّهوا إليهم الانتقادات، زادوا الأمور سوءًا. فقد كتب المؤرخ البريطاني سودهير هزاريسنغ، من جامعة أكسفُرد، إلى المدعي العام، البروفيسور بن-آرتزي، يقول:

أنا ممتن لجوابكم على الرسائل التي تلقيتموها من زملاء الدكتور بابيه. أود، بداية الإشارة إلى أنني قد اطلعت على خلاصة ما تعتبرونه اتهامات موجهة ضد الدكتور بابيه، وأنا أكتب هذه الرسالة على أساس خلاصة الاتهامات تلك. الخلاصة المذكورة تتعارض بوضوح مع إحدى النقاط التي وردت في إجابتكم، وهي أن «الاتهامات لا تتعلق بمسائل من نوع الحرية الأكاديمية، وحرية الكلام والتعبير». ولكن يبدو، وعلى العكس من ذلك، أن عددًا لا بأس به من الاتهامات يتعلق بقضايا حرية الكلام، بما أنكم تتهمونه، من بين أمور أخرى، بتشويه سمعة الأفراد والجامعة

ككل، وبتشويه الحقائق، وبقدح زملائه . . إلخ، الأمور المذكورة جميعها تُعتبر قضايا رأي، إلا إذا كنتم تعتقدون أنه لا توجد سوى رواية واحدة للأحداث، ورأي واحد ممكن يكوّنه المرء بشأن الأفراد والمؤسسات، أي بشأن جامعتكم. إذا كان الوضع على هذا النحو، فقد يتعين عليكم تغيير اسم جامعتكم إلى «اللاهوت». سأكون ممتنًا لكم إذا أرسلتم لي مواد إضافية لدى توفرها.

لا عجب بعد كل ذلك في أن رئيس الجامعة ناشدني «إيقاف الحملة». ولم يكن هناك الكثير مما يمكنني القيام به لإنقاذ سمعة الجامعة التي كنت مغرمًا بها والتي كنت قد فضَّلتُ عرضَ العمل فيها عام 1984 على كل العروض التي جاءتني. قررت اللجنة المسلكية عدم المضي في الشكوى، لكن المحن لم تتوقف عند هذا الحد.

5) أسرع عدّاءة في الصف

تستند القصة التالية إلى أحداث جرت في موقعين وكانت هي الإلهام للكاتب. مذبحة الطنطورة التي حصلت عام 1948، والتي تؤدي دورًا هامًا في الرواية التي يقدمها الكتاب الحالي وفي الدراسة التي أجراها في البداية طالب الماجستير تدي كَتْس حول المذبحة في جامعة حيفا، ومن ثم أنجزتها أنا. جرى تغيير الأسماء، واستُلهمت الرواية من حكايات جرت في قريتَيّ الطنطورة والفراديس. شخصية الطالب الفضولي تمثِّل شخصيتي باعتباري الشخص الذي يُجري المقابلات، أكثر مما تمثِّل أي شخص آخر، والشكوك التي تساوره هي ذات الشكوك التي تساورني بشأن الأسلوب الذي نقارب به، نحن المؤرخين، الأشخاص الذين نجري معهم المقابلات، والذين تم تركيب صورتهم في هذه القصة من صور مئات الفلسطينيين، الراغبين في مواجهة التجربة الصادمة البغيضة المتمثِّلة في كشف ما كانوا يكبتونه في أعماق نفوسهم

طوال سنوات، أمامنا.

كان تَدافُع الموج الهادئ هو ما ذكّرها بذلك اليوم المروِّع. كان الوقت مثله الآن، منتصف شهر أيار، ولعلّها كانت أيضًا نفس الفترة من اليوم، الغسق على شاطئ المتوسط، عندما يتحول أفق البحر إلى عرض بهيج من الألوان والخطوط والصور. لكنها، بالطبع، لم تكن في ذلك اليوم جالسة باسترخاء كما تجلس الآن وقد انغرزت قدماها الحافيتان عميقًا داخل الرمال الدافئة اللينة على الشاطئ القريب من قريتها.

نبَّهت المياهُ المتلألئة ونور الشمس الغاربة الذكرياتِ المؤلمة فعادت بكامل زخمها وكادت تُفقِدها رشدها. ثم ساد صمت مفاجئ، صمت لم يدم سوى برهة وجيزة لكنه كان قاطعًا صافيًا كالكريستال، وكأن كل ما في الوجود من كائنات وأشياء قد جمدت في الزمن. قبل خمسين عامًا كان الأمر هو ذاته: فاصل قصير سمح لكل من كان على الشاطئ، القتلة والضحايا والمتفرجين، بالاستغراق في اللحظة، بل باستيعابها بوضوح لن يتكرر. أما الآن فقد أصبح إدراكها للأمر أكثر روية ورزانة، خاليًا من مشاعر الفزع الذي استولى عليها آنذاك. اكتنفها إحساس بالاستسلام. غمغمت فاطمة قائلة: اللي فات مات.

لكن ما فات لم يمت. كانت تلك غلطة الطالب الملحاح. من منظورها كان الطالب الذي أجرى معها مقابلة عن تلك الأيام الماضية المؤلمة شخصًا فضوليًا بغيضًا بلغته العربية الركيكة. حاولت فاطمة بكل ما أوتيت من قوة تناسي ذكرى مقابلتها له ذلك الصباح، والنأي بنفسها عن الشاطئ وأسراره المظلمة.

سارت باتجاه البوابة، البوابة التي لم تكن قائمة قبل خمسين عامًا. في عام 1948، لم تكن هناك بوابة في أيٍّ من القرى الفلسطينية؛ ولكن لم تعد هناك أي قرية الآن. تحولت بيوتها إلى كيبوتز وحقولها إلى أكواخ للسياح ومقبرتها إلى موقف سيارات. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت تعبر البوابة ظهر كل يوم سبت من دون أن يزعجها التفكير بتلك المقارنات. لكن ذلك الطالب اللجوج أعاد إلى ذهنها كل أحداث الماضي.

عند مدخل موقف السيارات، المقبرة القديمة، كان ابنها علي ينتظرها جالسًا في مقعد السائق، صبورًا كالعادة، مأخوذًا بالموسيقى المنبعثة من مذياع السيارة. تذمرت فاطمة بصوت خافت: نفس الشريط الكريه. كانت تحب المغني ولم تكن تكره الأغنية فعليًا، لكنها سئمت سماعها مرارًا وتكرارًا. ولكن، كان هناك شخص آخر يجلس في المقعد الخلفي لسيارة التويوتا العتيقة. ها هو الطالب اليهودي ثانية.

قال علي موضحًا الموقف: قابلته صدفة في أثناء وجوده في الجوار لإجراء بعض الدراسات. وبطبيعة الحال لم يكتف علي بدعوته إلى المنزل، بل دعاه لتناول العشاء أيضًا.

اعترى فاطمة الإعياء لفكرة «لابد من تناول العشاء معنا»، فقد كانت هي من سيقوم بإعداد كل شيء. كان علي، أصغر أبناءها، هو من ظل في المنزل معها من أبنائها الأربعة وابنتيها، وكلما أراد إكرام ضيف كان ذلك يعني المزيد من العمل لها، علي كان يحب العلاقات الاجتماعية. ماذا بوسعها أن تفعل؟.

تمتمت: مرحبًا.

بدا ياكوف مشغول البال أكثر من ذي قبل. لم يستطع الانتظار إلى حين وصولهم إلى المنزل، أو انتهاء الحديث الاعتيادي قبل تقديم الطعام. وتبيّن لاحقًا أنه كان في عجلة من أمره، وأنه لم يقابلها صدفة، بل كان الأمر متعمدًا.

– فاطمة، أود أن أعرف مكان المقبرة الجماعية بالضبط.

– لقد أخبرتك يا يعقوب الأمر مضى عليه خمسون عامًا، ويشهد الله أن ذاكرتي تخونني.

سكتت ونظرت بقلق إلى علي الذي بدا مشغولاً وقد تركز انتباهه على الطريق.

– يا أمي، استمعي إلى ما يريد قوله، الأمر مهم، أخبرها يا ياكوف.

– يريدون المجيء . . ولن يكون، أعني، لن تكون هنا. علينا أن نُري الجثث للعالم . . قبلهم.

كان يتحدث بسرعة وبخليط من العربية والعبرية جعلها لا تفهم كل ما قاله.

فقدت كلماته ترابطها، وبدا عاجزًا عن صياغة أفكاره بوضوح. اندفع يشرح أفكاره بسرعة جعلت فاطمة عاجزة عن فهم نصف ما قاله.

- البروفيسور، الدكتور عواد، يرغب في الإيعاز لوسائل الإعلام وسوف تأتي وتصور أفلامًا عن القبور، وسوف يعرف العالم، ثم . . .

تساءلت فاطمة في قرارة نفسها «ثم ماذا!». لقد علّمها زوجها الراحل ما يمكن أن يحدث إذا عبث المرء مع القوى الحاكمة. يصبح كل جانب من جوانب الحياة، مهما كان بسيطًا، مثقلاً بأعباء الضرائب والتراخيص لهذا الأمر أو ذاك، والأسوأ من ذلك كله، مضايقات الشرطة وشياطين الشاباك، جهاز المخابرات الإسرائيلية اليومية.

تابع ياكوف حديثه بذات الأسلوب المشوش: كل هذا من أجل كشف الحقيقة.

كانت عبارتا «العلْم» و«الكبرياء الوطني» هما كل ما استطاعت فهمه من تيار النقد اللاذع الجارف الموجَّه ضد إسرائيل والبيئة الثقافية، والمؤيد للنضال الفلسطيني.

- عندما نصل للمنزل سنتحدث كما يحلو لنا.

أنقذها علي، قطعت السيارة المسافة القصيرة الفاصلة بين ما كان يومًا ما قريتها والقرية المجاورة التي أصبحت موطنها الجديد منذ خمسين عامًا. فهي تعيش حاليًا في إحدى القرى القليلة التي نجت من التطهير العرقي الذي حصل في السهل الساحلي لفلسطين خلال تلك الشهور الحافلة بالاضطرابات عام 1948.

* * *

جاؤوا عبر حقول الشعير، بحر من السنابل الصفراء التي تتمايل مع النسمات العليلة عصر ذلك اليوم من أيام أيار. رفع الشباب الخمسة، الذين أخذوا على عاتقهم حماية القرية من جهة الجنوب، بنادقهم من طراز خرطوش

بعصبية، كانت بنادق قديمة تعود إلى أيام الحرب العالمية وكانت تستعمل للصيد، وصوبوها نحو الغزاة. في أقل من خمس دقائق، قُتِل الشبان؛ صرعتهم رصاصات الجنود الذين دخلوا القرية من الشرق والجنوب والشمال، فأتموا بذلك تطويق القرية بمساعدة رجال البحرية الذين نزلوا البر من جهة الغرب.

كانت فاطمة آنذاك مراهقة وكانت عائدة من المدرسة الجديدة الخاصة بالبنات التي افتُتحت في العام الأسبق. كانت متجهة نحو المنزل يغالبها التعب من ترداد ما علمتهن إياه المدرِّسة طوال النهار، التقت بأخيها الأكبر الذي طلب منها أن تسرع الخطى وهو يصرخ في نساء المنزل أن يختبئن حيثما استطعن لأن «اليهود قادمون».

في تلك الأيام من شهر أيار عام 1948، كانت فاطمة تدرك على نحو مبهم أن اليهود قادمون. فخلال الأشهر الستة السابقة كانت تتناهى إلى سمعها شذرات من الأخبار اليومية، وهو مجال كان حكرًا على الرجال في القرية. كانت فاطمة تعي أن البريطانيين سيخرجون من البلاد وأن اليهود كانوا يحتلون القرى المجاورة بسرعة مرعبة. كما كانت تسمع شكوى الرجال من خيانة العالم العربي: فقد ألقى القادة العرب خطابات نارية يعِدون فيها بإرسال الجيوش لإنقاذ فلسطين، لكنهم لم يقرنوا أقوالهم بالأفعال. مع ذلك لم ينقطع روتين الحياة اليومية، فقد كان التهديد بقدوم اليهود أشبه بتميمة شيطانية، يكفي للحماية منها طلاء الباب باللون الأزرق وتعليق «خمسة» مصنوعة من الخزف- تعويذة بشكل كف.

ولكن في ذلك اليوم المشؤوم كانت الأرواح الشريرة أقوى من أي تعويذات أو من الجن الأخيار الذين كانوا يهيمون فوق القرية لحمايتها، مثلما حموها في الماضي من الصليبيين ومن نابليون ومن بقية الغزاة الذين كانوا يمرون على الساحل الفلسطيني في طريقهم للغزو، أو من الساعين إلى الخلاص المسيحي للأرض المقدسة.

لم يُجْد الاختباء نفعًا. فقد وجد الجنودُ السكان وأمروهم بمغادرة منازلهم،

جميعًا من دون استثناء. خلال بضع ساعات كان السكان قد تجمّعوا على الشاطئ، في مكان لا يبعد كثيرًا عن المكان الذي جلست فيه فاطمة ساهمة، بعد خمسين عامًا، تستمتع بملامسة الرمال داخل الحفرتين اللتين صنعتهما قدماها. تم تقسيم سكان القرية، البالغ عددهم ألفًا، إلى مجموعتين، مجموعة ضمت الرجال وأخرى ضمت النساء والأطفال، جلست المجموعتان تفصلهما مسافة مئة ياردة. أمروا بوضع أيديهم خلف رقابهم وبالجلوس القرفصاء بشكل دائرة. شاهدت فاطمة أحد إخوتها، وكان في الثانية عشر، ضمن مجموعة النساء، واستطاعت تمييز أخ ثان لها عبر المسافة، وكان في الرابعة عشر، جالسًا ضمن مجموعة الرجال مع ذكور عائلتها.

كانت فاطمة جالسة بمواجهة الشمس، وعندما سار الرجال باتجاه البحر تواكبهم الصيحات العالية والركلات، بدت أشكالهم مبهمة حيث لم تستطع تمييز أفراد عائلتها بينهم. لكنها سمعت الطلقات التي خرقت الآذان، اندفاع الرصاصات من البنادق. ساد الصمت؛ صمت شبيه بالصمت الذي ران على الشاطئ في تلك اللحظة. ركضت فاطمة بسرعة فائقة، ولا عجب فقد كانت أسرع عدّاءة في صفها. لم تفهم الشتائم العبرية التي انطلقت في إثرها بينما كانت تعدو بسرعة عبر الشجيرات، تمكنت من الوصول إلى المدرسة القديمة، التي كانت خالية مهجورة، على الجانب الشرقي من المقبرة. كوَّمت جسمها وهي ترتعد هلعًا وربضت في مكان أشبه بالمخزن، وجدت فتحة استطاعت من خلالها رؤية جزء من المشهد في الخارج.

علمت في ما بعد أن الضجيج الذي سمعته كان صوت المركبات التي نقلت النساء والأطفال من القرية إلى مكان بعيد. ظلت في مخبئها من دون أن تغادره، وعندها شاهدت ما أصبح الآن، وبعد خمسين عامًا، معلومة ثمينة للطالب اليهودي الملحاح: شاهدت تكديس الجثث. كانت هناك كومتان كبيرتان؛ ولكن لم تضرم فيهما النار. قام بضع رجال من سكان القرية بتكديس الجثث، لم تميّز فاطمة وجوه معظمهم، ومن ثم تم إطلاق النار عليهم وإضافة أجسادهم

إلى الكومتين. انطبع المشهد في ذهنها وكأنه حفر بالنار، ولم يفارق ذهنها منذ تلك اللحظة.

* * *

كان مسلّم عواد المؤرخ الفلسطيني الوحيد الذي يمارس مهنته في إسرائيل والذي يشغل منصبًا دائمًا في إحدى الجامعات. كان مسلّم أيضًا هو المشرف على ياكوف، إضافة إلى اهتمامه، ولسنوات، بنكبة عام 1948، لاسيما بجرائم الحرب التي ارتُكبت في منطقة الساحل. رغم ذلك لم يجرؤ على الكتابة عن تلك الجرائم بنفسه بل وانتابه القلق عندما كلّف ياكوف بذلك.

كان مسلم مؤرخًا محافظًا، يؤمن بأن الحقائق الثابتة هي المادة الأساس لرواية الماضي. وكان رأيه أن ياكوف قدم له الأدلة. فها هي الوثائق التي لا تترك مجالاً للشك بحدوث فظائع، وهي الوثائق التي كان يبحث عنها. وجد ياكوف تلك الوثائق في منزل ابن عمه، ولم يجدها في المحفوظات العسكرية التي كان مدراؤها ضنينين بكل ما يتعلق بحقائق كهذه. كانت المواد التي عثر عليها بالغة الأهمية حيث أصبحت هاجسًا استحوذ على أفكار مسلم ودفعته، من دون أن يشعر، لاستخدام تلميذه أداةً لتنفيذ أفكاره.

لم تعترف إسرائيل قط بالمذابح التي ارتكبتها في منطقة الساحل، كما لم يأت المؤرخون الدوليون على ذكر تلك المذابح. كان مسلم يقول: لنواجه الحقيقة، لا يوجد دليل دامغ. وهو تصريح سبَّب له بعض المشاكل مع الطبقة المثقفة الفلسطينية والنقاد الفلسطينيين في البلاد، ممن كانوا أقل مهنية ولكن أكثر التزامًا سياسيًا، وممن كتبوا عن الماضي.

قالت الناجيات من المذبحة التي وقعت في قرية فاطمة، وهن بضع نساء وبضعة صبية ممن كانوا دون الثالثة عشر من العمر آنذاك، للمؤرخين الفلسطينيين إنهن سمعن عيارات نارية، لكنهن لم يرين أحدًا يُقتل، وإن الحافلات نقلتهن إلى داخل الأردن حيث انتظرن عبثًا لم شملهن مع أزواجهن وأشقائهن وأبنائهن وأولاد

عمومتهن وأصدقائهن. لم تستطع فاطمة اللحاق بقافلة الحافلات وتبنَّتها عائلة من أقاربها في قرية مجاورة، حيث لجأت بعد مغادرة الجنود لقريتها وقبل أن يأتي المستوطنون اليهود للاستيلاء على ما تبقى من بيوت ولبناء كيبوتزات خاصة بهم، ومنتجع على الشاطئ وموقف سيارات، وبذلك أخفوا مسرح الجريمة التي ارتكبت في ذلك اليوم المرعب.

* * *

عندما قرأ ياكوف نصف الوثائق في سقيفة ابن عمه، أدرك أنه عثر على منجم للذهب. يبادر ابن عمه إيغال بالقول مصحِّحًا: بل أشبه بحقل ألغام. لم يستطع فهم حماس ياكوف: لماذا يبدي كل هذا القدر من الاهتمام بيوميات قديمة خلّفها والد زوجته؟. كان والد زوجته ضابطًا في الوحدات التي نفذت العمليات العسكرية على طول منطقة الساحل الفلسطيني في أيار عام 1948. تروي إحدى المواد المكتوبة في اليوميات تفاصيل الأحداث العنيفة التي انتهت بقتل كل الرجال واليافعين الذكور في قرية فاطمة. نائب القائد المهووس، معركة ضارية في اليوم الأسبق، والأهم من ذلك كله، القرار الغريب الذي اتخذه سكان القرية بالبقاء وعدم الهرب، كما حصل في مئات القرى التي دخلها الجنود. لم يكترث ياكوف كثيرًا للسبب الذي دفع الرجل لتسجيل كل تلك الأوصاف في يومياته. المهم أن الوثائق كانت موجودة، وكانت مهمة، بل إنها كانت «مثيرة» كما قال لإيغال، وأسرع بها لا إلى مسلم فقط، بل إلى الصحافة أيضًا.

كان الموقع الهامشي المخصص للقصة كافيًا ليقدم لنا سردًا مطولاً استثنائيًا للاعترافات وللشهادات المتعلقة بالفظائع التي ارتكبها الإسرائيليون عام 1948. كُشِفَت المذابح، وظهرت للعيان قصص الاغتصاب والنهب، وسرعان ما تحول رد الفعل الإسرائيلي الرسمي، الذي كان في البداية واثقًا متعجرفًا، ليصبح موقفًا يتسم بالسخط والفزع، بل وبالندم في بعض الدوائر

الإسرائيلية العقلانية.

كانت الفكرة المبدعة التي خطرت ببال مسلم هي التي دفعت ياكوف للجوء إلى طلب معونة قانونية فلسطينية، بهدف تقديم طلب بنبش القبور في القرى الساحلية الخمس حيث يحتمل أن تكون نفس الوحدة العسكرية قد كررت نفس المذبحة الأصلية التي ارتُكبت في قرية فاطمة، خلال الأشهر التي تلت. قامت مجموعة من المحامين الشباب الممارسين والمحنكين برفع الدعوى وحرصوا على أن يعرف العالم كله بها. تحول الدفع الأولي أمام المحكمة إلى مناسبة للإحراج العلني. شعر رجال الجيش، الذين كانوا معتادين على معاملة الفلسطينيين بالقوة والسلاح، بالعجز نوعًا ما. توجهت الأنظار نحو الشرق، إلى القدس المدينة المقدسة، حيث طُلِبَ من المحكمة العليا حلّ الموضوع.

كان قرار المحكمة، التي كانت على الدوام تمثل نافذة على الحكومة وتعكس عقد الذنب التي تعانيها، أن نبش القبور سيجري في موقع واحد، وهو قرية فاطمة، وأن قرارًا آخر سيصدر بهذا الشأن. إذا تبيَّن أن الادعاءات مغلوطة، فلن يجري اتخاذ أي إجراء آخر. وفي حال العثور على مقابر جماعية، فسوف تعود المحكمة للانعقاد لمناقشة الخطوة التالية.

لم يسبق أن بدا عام 1948 أكثر مدعاة للإزعاج للمجتمع اليهودي كما بدا في تلك الأيام التي كان من المحتمل فيها نبش قبور؛ بل إن بعض الفلسطينيين أطلقوا على العملية اسم البعث؛ بعث ضحايا المذابح وجرائم الحرب. حرب الاستقلال، حرب التحرير، الحرب المعجزة التي كانت تُعد رمزًا للشجاعة وللتفوق الأخلاقي اليهودي، بدت فجأة ملطخة بالشكوك والخيبة. بل إن الأمر قد يصل حدَّ الضغط على إسرائيل لتحمّل مسؤولية عملية التطهير العرقي الذي حصلت تلك المذابح في سياقها، وحدَّ إضفاء صدقية على مطلب حق العودة الذي ينادي به، ومنذ سنوات، ملايين اللاجئين الذين يتكدّسون داخل مخيمات مكتظة منذ طرْدهم من أرضهم.

* * *

عندما رأت فاطمة البناء الجديد المثلث الشكل للمحكمة العليا في إسرائيل، ذكّرها بقلعة صليبية كانت قد شاهدتها في أحد الألبومات التي كان علي مهووسًا بجمعها. أُخِذَت فاطمة بالنظافة الفائقة وبالأرضيات اللامعة للممرات الطويلة التي كانت تتقاطع مع بعضها إلى ما لانهاية. قادها مسلم إلى غرفة المحكمة، حيث كان يجلس ثلاثة قضاة ذوي مكانة متميّزة للبت بمسألة نبش القبور.

كان الجمهور مؤلفًا من خليط غريب من الأشخاص. كان هناك رجال ونساء من سكان القرى مسنّون مثلها، عرفت فاطمة بعضهم ولم تعرف الآخرين، انحشروا في المقاعد الخلفية وقد أصابتهم المناسبة بالارتباك. كما كان هناك مجموعة أخرى من المسنّين من قدامى الجنود اليهود. ولكن لفاطمة بدا هؤلاء مستنسخين عن شخص واحد، وهو رئيس الوزراء الحالي آنذاك: بدينون، ذوو شعر أشيب، ووجوه مدورة تبدو عليها سيماء الشباب. بقية الحضور كانوا من رجال الإعلام، حمل العديد منهم معدات وتجهيزات ذات تقنية عالية تنسجم وآخر تطورات الطريق السريع للمعلوماتية.

كانت الجلسة قصيرة لدرجة تثير الدهشة، لدرجة تكاد تكون غير مسبوقة، مقارنة مع بطء إجراءات العدالة الإسرائيلية. عرض المحامي الوسيم، يوسف الجاني، الطلب. قام ممثل الدولة الذي لا تنقصه الجاذبية أيضًا بتقديم الإجابة، ثم تقدم رئيس الجلسة، الذي كان رئيس المحكمة العليا، باقتراح قال فيه: قبل أن نغوص جميعًا في محاكمة عقيمة لا نهاية لها، يبدو أننا توصلنا إلى طريقة نخرج بها من هذا التخبّط.

ظهر الارتباك على مسلم وياكوف. لم يكن هذا ما توقّعاه. ازدادت دهشتهما عندما طلب رئيس المحكمة من محاميّ الطرفين الانضمام إليه في مكتبه، بدل استدعاء الشهود أو السماح للمحامين بالكلام.

سارت فاطمة بهدوء متجهة إلى مقهى قريب حيث تناولت كعكة بائتة وفنجانًا من القهوة من دون طعم أو نكهة. بعد ربع ساعة حضر المحامي والبروفيسور. قال مسلم بوجه مشرق: أحمل لك بشرى، سوف يسمحون، بل سيأمرون في حقيقة الأمر، بنبش القبور في قريتك، وإذا تم العثور على أجساد هناك فسوف يجري نبش القبور في القرى الأخرى أيضًا.

لم تبتسم فاطمة، وفجأة، أدرك ياكوف السبب.

* * *

كان كوخ فاطمة عند نهاية المنحدر الجنوبي للجبل العتيق. وكانت عائلة زوجها تملك كل المنازل الموجودة عند تلك الزاوية. رغم صغر الكوخ إلا أن روح الضيافة كانت تفوح في أرجائه. كان الباب مطليًا بلون أبيض لا تشوبه شائبة، إذ فقدت فاطمة إيمانها الماضي بقدرة اللون الأزرق على الحماية، بل إنها لم تكلّف نفسها عناء تركيب قفل متين رغم مستويات الجريمة المرتفعة ضمن مجتمع عانى الفاقة والتهميش لسنوات منذ بداية الاحتلال عام 1948.

حشر ياكوف جسده النحيل داخل كرسي بدا أشبه بكراسي الأطفال، لكنه فضّل الجلوس هناك وبدت الوضعية التي اتخذها أقرب ما تكون إلى وضعية الاعتذار كونه تطفّل على الفضاء الخاص لشخص ما، مذكّرًا إياه بالماضي الأليم.

بدا ياكوف نافذ الصبر، لكنه كان يدرك أن عليه انتظار عودة فاطمة من المطبخ. كان يرمق عليًا بنظراته من حين لآخر ليعود فيخفض بصره، مفضلاً الجلوس بهدوء. تربعت صحون السلطات التقليدية على المائدة، سلطات أشهى من الطعام الذي يُقدَّم في المطاعم «الشرقية»، كما كان يُطلَق على المطاعم الفلسطينية في إسرائيل. لم يتناول الكثير من الطعام مع أنه يتناول طعامه عادة بشهية، لم يستطع أن يتوقف عن نقر بقدميه الأرض.

أخيرًا، استجمع شجاعته ونظر مباشرة إلى وجه فاطمة. قال: لقد استمعت إلى الشريط . . الشريط المسجل بصوتك. خفضت فاطمة بصرها. قالت في

نفسها «ها قد بدأنا». تابع القول: استمعت إلى الشريط أكثر من مرة. تقولين في الشريط إنهم كدَّسوا الأجساد لكنك لا تذكرين أبدًا أنهم دفنوها. هل حفروا حفرًا؟. هل ألقوا الأجساد داخل قبر جماعي؟. لم تجب فاطمة. بدا علي وكأنه يستفيق من حلم أو من غفوة.

- أمي، هل فعلوا ذلك حقًا؟.

بالطبع لم يفعلوا، ما الذي يجبرها على كشف ما حدث، كشف سرها لياكوف؛ وما الذي سيحدث لولدها الحبيب علي إذا انكشف كل شيء؟. كانت خمس أو عشر دقائق كافية لكي تنقل الجرافاتُ الأجسادَ إلى الشاحنات، ركضت فاطمة خلف الشاحنات، فقد كانت أسرع العدّاءات في الصف. ركضت مسافة ثلاثة أميال وكادت أن تنهار على الأرض، لكن الشاحنات توقفت لتأتي خلفها الجرافات الهادرة. حفرت الجرافات حفرًا واسعة عميقة في الأرض وجرفت الأجساد إلى داخلها، ومن ثم سوّت التراب فوق الأجساد وهي تسير جيئة وذهابًا. بعد سنوات، اكتشفت فاطمة أنهم غرسوا شجرات صنوبر فوق موقع الحفر، وأطلِق على الغابة اسمَ الوحدة التي احتلت قريتها إحياءً لذكرى الجنود الذين قضوا في ذلك الصراع. أصبحت شجرات الصنوبر الرمز المألوف لأمكنة الترفيه التي أقيمت فوق خرائب القرى الفلسطينية التي دُمِّرت عام 1948.

كان بإمكانها، لو رغبت، أن تأخذ علي وياكوف إلى ذلك المكان في تلك اللحظة، ولكن لماذا يتعين عليها القيام بذلك؟. كانت قدرة علي على قراءة أفكارها تثير أعصابها.

- لقد نقلوا الأجساد، أليس كذلك؟. أمي، إلى أين نقلوها؟.

كانت تعرف أنها إذا تكلمت بالعربية بلهجتها وبسرعة، فلن يفهم ياكوف. كانت على وشك أن تخبر عليًا مرة أخرى بأسوأ السيناريوهات المحتملة التي قد تتكشف إذا مضوا قدمًا بهذا الموضوع. لكن ياكوف قطع سلسلة أفكارها.

- أنت تعرفين مكان وجود الأجساد، أليس كذلك، بل وتعرفين ما هو أسوأ؟.

ثم بدا وكأنه يوجه الحديث إلى نفسه: الجيش والمحكمة العليا يعرفان أن الأجساد ليست في المقبرة. سوف يأتون غدًا وينبشون المقبرة ويجعلوننا نبدو بمظهر أشخاص يعيشون وهمًا. ألا تدركين ذلك. علينا أن نأخذ وسائل الإعلام إلى المكان الصحيح.

كان ينوي متابعة الحديث وشرح الأهمية التاريخية والسياسية للموضوع برمته، لكنه شعر فجأة وكأنه قد استُنزِفَ عاطفيًا فنظر إلى علي بقنوط.

* * *

لم تكن قد سمعت مكبرات الصوت منذ سنوات. آخر مرة سمعت فيها صوت تلك المكبرات، كانت خلال خمسينيات القرن العشرين عندما كانت القرى تخضع لحكم عسكري صارم، وكانت سيارة الجيب تجول في الحارات الضيقة وتأمر الجميع بالتزام المنازل إلى حين انتهاء فترة منع التجول. نفس اللهجة العراقية، مثلما كانت قبل سنوات. وقبل أن يعود ياكوف للجلوس في مقعده ثانية، اخترق الجو صوتُ مكبر الصوت.

- على كل المواطنين الصالحين التزام منازلهم؛ هناك منع تجول؛ وأي شخص يُرى خارج منزله سوف تُطلق عليه النار.

كان علي أول من عبّر بوضوح عما يجري خارج كوخ فاطمة المتواضع. لقد طوّق الجيش الإسرائيلي القرية - ضد فاطمة؟. لا على الأغلب، ولكن فقط للتأكد من سير عملية نبش القبور من دون مقاطعة. بدا وكأن ذلك الحدث الذي تناولته وسائل الإعلام قد ذاع خبره، وكانوا راغبين في الانتهاء منه في تلك الليلة ومصممين على ألا يزعجهم أي عربي. كانوا يجهلون أن فاطمة تعرف، وأنها كانت تشعر بالهلع.

علي، من ناحيته، غمره شعور بالانتصار. كان يرغب في الجلوس لمدة عام، قابعًا في منزل والدته، ومن ثم يقود الصحفيين إلى الموقع الصحيح ويلحق الخزي بالإسرائيليين. فجأة، بدا التصميم على وجه فاطمة أيضًا.

- فلنذهب، الآن حالاً.

ضحك علي بعصبية وقال: لا نستطيع يا أمي، هناك منع تجول. لا تقلقي، سنذهب غدًا أو الأسبوع القادم، أو الشهر القادم، لا داعي للعجلة.

قالت: أنا ذاهبة.

رجاها قائلاً: لا يا أمي.

لكنها كانت قد اتجهت نحو الباب. لم يكن علي ليجرؤ على اعتراض طريقها، لكن ياكوف حاول. كادت فاطمة أن تطرح الطالب النحيل أرضًا وهي في طريقها لمغادرة المنزل، لكنه لم يكن ليمثل عقبة لها. كان عليها وضع حد نهائي لهذا الموضوع.

في الخارج، كان الهواء يهب عليلاً. سارت فاطمة ثابتة الخطى من دون أن تنظر خلفها، كانت تظن أن الشابان يتبعانها. والواقع أنها كانت وحدها، شبح وحيد يعبر ساحة القرية التي يبدد ظلامها بعض المصابيح الخافتة، تبعتها صيحات آمرة: قفي وإلا أطلقت النار.

ابتسمت وقالت في نفسها:«لا يهمني فأنا أسرع عدّاءة في الصف». شعرت وكأن جناحين يرفعانها لتهيم في الهواء في مملكة نائية عن الرصاصات التي أُطلِقَت عليها.

* * *

لم يتحمل ياكوف المشاركة في الجنازة. وقف على مسافة قليلة من المقبرة، متكئًا على شجرة صنوبر تقف وحيدة خارج البستان الذي زُرعت أشجاره على رابية صغيرة على مسافة ثلاثة أميال من قرية فاطمة إحياءً لذكرى الجنود البواسل الذين حرروا أرض إسرائيل.

6) المعركة على تدوين تاريخ عام 1948

في شهر أيار عام 2003، اقترح الدكتور أسعد غانم، زميلي في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا، عقْدَ مؤتمر حول تدوين تاريخ عام 1948. كنا نرغب في عرض التطورات الأخيرة في تدوين تاريخ حرب عام 1948 والنكبة من وجهة نظر كلٍّ من الإسرائيليين والفلسطينيين. طُلِبَ من الدكتور غانم ومن سلمان ناطور، وهو شاعر وكاتب مقالات فلسطيني، طرْح النقاش حول النزعات النقدية الأخيرة لدى الطرف الفلسطيني (مع التركيز بصورة خاصة على الدراسات التي حلَّلت دور القيادات التقليدية للأنظمة العربية). وفي وقت لاحق، كانت هناك رغبة في أن أقوم أنا والدكتور عودي أديف وتِدي كَتْس بعرض صورة محدَّثة عن الجدل القائم ضمن مجال تدوين تاريخ حرب

عام 1948 داخل الوسط الأكاديمي في إسرائيل. طلبتُ من القسم الذي أعمل فيه، وهو قسم العلاقات الدولية، استضافة الاجتماع، ووافق رئيس القسم البروفيسور مايكل غروس.

جرى الإعلان عن المؤتمر على المواقع الخاصة بالجامعة. وحالما وصلت أخبار المؤتمر إلى عميد قسم العلوم الاجتماعية، اتصل بالبروفيسور غروس ومن ثم اتصل بي. أمرَنا بإلغاء المؤتمر، بناء على توجيهات صادرة عن رئيس الجامعة. وقال في معرض الشرح إنه لا يستطيع السماح بعقد مؤتمر يضم عودي أديف.

في مطلع سبعينيات القرن العشرين، اتُّهم أديف بالتجسس لصالح سورية والمجموعات الفلسطينية وزُجَّ به في السجن. بعد إطلاق سراحه في مطلع الثمانينيات، أنهى أطروحة الدكتوراه في جامعة لندن تحت إشراف البروفيسور سامي زبيدة، أحد كبار الباحثين العالميين في شؤون الشرق الأوسط. كان موضوع أطروحة أديف تدوين التاريخ الصهيوني، لاسيما تاريخ عام 1948. عُيِّن محاضرًا في الجامعة المفتوحة في إسرائيل، ولايزال يشغل هذا المنصب حتى الآن. استَرجعتُ كل تلك التفاصيل مع العميد. حرصت على ألا أعبّر عن وجهة نظري من أن الاعتقال كان خطأ وأن أديف كان ضحية عقيدة النظام لا «الخيانة»، واكتفيت بالإشارة إلى أنه، وحسب القانون الإسرائيلي، كان آنذاك مواطنًا إسرائيليًا شأنه شأن أي مواطن آخر. أجابني أن الحجج التي تقدمتُ بها لم تكن لتعنيه وأن المؤتمر لن يُعقَد. وأضاف أنه سيرسل كتابًا رسميًا يدّعي فيه أنني لم أملأ الاستمارات اللازمة لعقد المؤتمر، بصورة صحيحة.

اتصلت هاتفيًا برئيس القسم الذي أعمل فيه وشرحت له الاختلاف بين ما سيُكتَب رسميًا في الرسائل والأسباب الحقيقية للإلغاء. ثم سألتُ العميد، البروفيسور آرييه راتنر، ما الذي سيحدث إذا قمت بملء الاستمارات ثانية «بالشكل الصحيح»، فقال لي إن ذلك لن يغير شيئًا في القرار، لأن مصدر المنع عقائدي وليس إداريًا. قال إن تلك لم تكن سياسته، بل سياسة رئيس جامعة حيفا، البروفيسور يهودا هايوت.

كانت نظم الجامعة تبيّن الإجراءات اللازمة لعقد المؤتمرات. ولم تكن تلك الإجراءات، شأنها شأن العديد من التعليمات الأخرى، قد نُفِّذت منذ إنشاء الجامعة في مطلع سبعينات القرن العشرين. استشرت بعض الخبراء بشأن تلك النظم، فكان رأيهم أنه إذا كان المؤتمر هو مجرد ندوة ضمن القسم، فلا حاجة للإجراءات الواردة في النظم. بالتالي جرت إعادة تعريف المؤتمر بأنه ندوة ضمن القسم. تم حجز القاعة وتحديد التاريخ وإرسال الدعوات.

في اليوم المحدد، أي بتاريخ الثاني والعشرين من أيار، تجمّع المحاضرون والجمهور أمام أبواب القاعة المحددة. لكن الأبواب كانت مغلقة. وقف في الممر المسؤول الأمني للجامعة وعشرة من عناصره، مسلحين بالمسدسات وبأجهزة الاتصال اللاسلكية. دفعني المسؤول الأمني وأحد عناصره إلى غرفة جانبية حيث سلّماني رسالة شخصية من البروفيسور هايوت. حصل ذلك على مرأى من زوجتي وزملائي، الذين كانوا يراقبون ذلك المشهد المروّع وقد أسقط بيدهم. كانت كلمات الرسالة تقول إن ما أقوم به من أفعال يشكل مخالفة صريحة لنظم الجامعة وبالتالي تم إغلاق القاعة وإلغاء المؤتمر. أوضح لي المسؤول الأمني أنه لن يُسمَح لي بعقد المؤتمر في أي مكان من الحرم الجامعي. وفي الممر، سمعتْ زوجتي اثنين من عناصر الأمن يقولان للرئيس عبر أجهزة الاتصال اللاسلكية: ألقينا القبض عليه. كما قال أحد عناصر الأمن لزميل له: لقد حان الوقت: عليهم اتخاذ إجراءات مماثلة ضد كل المحاضرين اليساريين في الجامعة.

توجهت مع المشاركين في المؤتمر إلى المقصف. أخبرني المسؤول الأمني أننا إذا تكلمنا جلوسًا، لا وقوفًا، فلن يعتبر ذلك مؤتمرًا. اتبعنا نصيحته ونفَّذنا ما أعتبره أنا أفضل الندوات النقدية حول تدوين تاريخ عام 1948. تصرفنا كمخربين وإن بدهاء: فقد كنا، من حين لآخر، وعندما نلاحظ أن عناصر الأمن لم تكن تركّز انتباهها علينا، نتكلم وقوفًا أو شبه واقفين: انتصار لا بأس به.

أوردت الصحيفة المحلية في حيفا «كل بو/ Kol Bo»، الحدث تحت عنوان عريض: «تكميم الأفواه». وجاء رد الناطق باسم الجامعة كالتالي: لم يكن المؤتمر

يرقى إلى المعايير الأكاديمية لجامعة حيفا. الواقع أنه لم يكن. ففي شبكة الإنترنت الداخلية الخاصة بالجامعة، لم يكن هناك إشارة إلى الحدث إلا في موقعين. الأولى من الدكتور يوفال يوناي من قسم علم الاجتماع، حيث قال:

ومن المعيب أيضًا أن تقوم إدارة الجامعة بمنع عقد مؤتمر. كان قسم العلاقات الدولية يرغب في مناقشة تدوين تاريخ عام 1948، لكن زميلي وصديقي، عميد الكلية، قرر استغلال امتياز ملتبس ومنْع مشاركة الدكتور عودي أديف، وهو عالم اجتماع له كتابات حول حرب عام 1948، بسبب خطايا ارتكبها منذ عدة أعوام ودفع ثمنها غاليًا خلال سنوات السجن. كثيرون لم تعجبهم تشكيلة ذلك المؤتمر وتحدّيه الواضح للقرار الصادر بحق أطروحة الماجستير التي قدمها تِدي كَتْس (كان من المفروض أن يشارك كَتْس في الكلام في المؤتمر). الاعتراض لا غبار عليه من الوجهة القانونية، لكن منع انعقاد المؤتمر على أساس توجيهات صادرة من المستويات العليا أمر يتعارض والروح الأكاديمية والحرية الأكاديمية، حتى ولو كان العمداء يتمتعون بهذه الصلاحية (وهي صلاحية ملتبسة قانونيًا). وعلى أي حال، هذا يتعارض مع ضرورة التوصل إلى تسوية الصراعات والعداوات ومداواة جروحها. وفي الوقت الذي يحوطنا فيه سعار العنف من كل جانب، ألا نستطيع نحن، داخل حرمنا الجامعي بتشكيلته الفريدة، أن نُظهِر لمواطني إسرائيل أن هناك طريقة أخرى للعيش سويًا، لا جنبًا إلى جنب، بل سويًا بكل معنى الكلمة؟.

وكتب البروفيسور ميخا ليشيم، من قسم علم النفس، ما يلي:

هل لأحد أن يشرح لي السبب الذي دفع الجامعة للظن بأن من اللائق منع ندوة يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس والطلاب وبعض المحاضرين الذين تمت دعوتهم؟. سمعتُ أن أبواب قاعة الاجتماع كانت مغلقة، وأن عناصر الأمن الموجودين ساقوا المشاركين إلى الخارج. هذا عمل لا يمكن تبريره داخل جامعة، وهو يتطلب من دون شك شرحًا واضحًا ومقنعًا من المسؤولين في جامعتنا. أخشى ما أخشاه أن يعود اسم جامعتنا النظيف ليكون مضغة في أفواه

زملائنا ووسائل الإعلام؛ ألم يكن من الأجدى تَرْك الاجتماع يُعقَد وتحميل المسؤولية المترتبة عليه، إن وجدت، للمنظّمين؟. إلى أي مدى يمكن لجامعة حيفا أن تكون ضيقة الأفق؟. أنا أرى أن الخطوة التالية ستكون عقد الندوة في إحدى المؤسسات الشقيقة الأقل تحاملاً التي تحكمها توجهاتٌ أكثر أكاديمية. في الحالتين لن نتخلص من الوصمة التي لطخت وجوهنا.

لم تكن قضية المؤتمر حدثًا معزولاً. بل كانت واقعًا يوميًا في حرم الجامعة يعكس الأفول العام للحقوق المدنية والإنسانية الأساس في إسرائيل في السنة الثالثة من الانتفاضة الثانية. فقد كان إطلاق النار على الصحفيين واغتيال النشطاء في مجال حقوق الإنسان في الضفة الغربية، من جهة، وسيادة الترهيب والتخويف داخل الحرم الجامعي، من جهة أخرى، ينتميان إلى نفس الظاهرة.

لقد أظهرت هذه القصة على نحو لا يحتمل الشك السببَ الذي يجعل مقاطعة العاملين في الجامعات في الخارج الجو الأكاديمي الإسرائيلي، مبرّرًا، لا بوصفه يمثّل جزءًا من الضغط العام على الدولة اليهودية لكي تضع حدًا لاحتلالها الوحشي، فقط، بل بوصفه تحذيرًا موجَّهًا إلى الأكاديميين الإسرائيليين داخل إسرائيل من أن جبنهم الأخلاقي الذي استمر طويلاً، لن يكون من دون تبعات. وطالما استمر الوسط الأكاديمي الإسرائيلي في ممارسة التخويف والطغيان داخل جامعاته وظل يلتزم الصمت حيال تدمير الحياة الأكاديمية في الأراضي المحتلة، فإنه لن يصبح جزءًا من العالم المتنور والمتطور الذي يرغب بشدة في الانضمام إليه.

الآن، وأنا أكتب عن هذه القصة في عام 2010، أخشى القول إنه لم تطرأ تغييرات كبيرة. فلايزال زملائي يجدون صعوبة في دعمي وفي إبداء التضامن مع المعتقدات التي أمثّلها، ولسبب ما، يخفقون في التعلّم من الدروس التاريخية الماضية: إذا كنت أنا اليوم من يواجه، فغدًا سيأتي دورهم. ينتمي بعضهم إلى عائلات عانت ممارسات مماثلة من تكميم الأفواه المتواصل في ألمانيا النازية، وإيطاليا وإسبانيا تحت الحكم الفاشي، والنظم العسكرية في أميركا اللاتينية.

ومع ذلك، فإنهم ما زالوا ينكرون ويعتقدون أن ذلك لن يحصل معهم.

أكتب الكتاب الحالي بذات الروحية التي كتبت بها رسالتي إلى المجتمع الدولي في أيار عام 2002. أطالب القراء بالتعبير عن إدانتهم كما أطالبهم بالاحتجاج والتصرف بأي طريقة يرونها مناسبة، لا لأجلي فقط، ولكن لأجل كل من كانوا ولا يزالوا ضحايا للنزعات والعقائد الحالية في دولة إسرائيل: لأجل الفلسطينيين حيثما كانوا، تحت الاحتلال، داخل إسرائيل أو في مجتمعات اللجوء أو الشتات. كانت الرسالة، ولاتزال، نداء للتضامن مع الأصوات المنشقة داخل المجتمع اليهودي. ففي نهاية المطاف، سوف تمثّل هذه الاحتجاجات إسهامًا لا يقدّر بثمن في السلام والتصالح في الشرق الأوسط. لأن تذكُّر تلك الأصوات قد يساعد الفلسطينيين على التصالح والغفران، من أجل حياة جديدة في الأرض الممزقة التي يعيش عليها شعبانا.

7) الجامعة المنزلية

وهكذا انتهى آخر جهد بذلتُه من أجل إضافة نوع من الروح النقدية إلى الجدل التاريخي في إسرائيل، بمحاضرة متواضعة في مقصف الجامعة. توقفت عن محاولة عقد أي مؤتمرات، ولم أعدْ أُدعى إلى أيِّ مؤتمر. فقد كان المسؤولون يبلغون زملائي الراغبين في إشراكي في ندوات أو مؤتمرات في الجامعة، أن تلك لم تكن بالفكرة السديدة وأن من شأن ذلك التأثير في حياتهم المهنية واحتمالات النجاح فيها. بل بلغ الإقصاء في مرحلة ما حدَّ منْع مخالطتي اجتماعيًا فقد تعرَّض أحد أصدقائي الحميمين للتوبيخ لأنه شرب فنجانًا من القهوة بصحبتي في غرفة استراحة الأساتذة. كان بإمكاني التدريس، لكنني شعرت أن التجريم كان ينسحب استطرادًا على طلاب الدراسات العليا الذين كنت أُشرِف عليهم. لكن كل ذلك لم يكن كافيًا على ما يبدو، فقد تم إقصائي عن الفضاء العام خلال العامين 2005 و 2006، حيث صار من المستحيل علي إجراء أي حوار فكري

أو تاريخي مع المجتمع الذي كنت أعيش فيه.

لكن الود الذي قوبلت به في المجتمع الفلسطيني، داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة وفي كل أنحاء العالم، كان خير تعويض عما عانيته من نبذ داخل المجتمع الإسرائيلي. وقد كان ذلك بمثابة الإشارة إلى زوال آخر الحواجز الباقية وإلى الانخراط العميق في المجتمع الفلسطيني من خلال نشاطي السياسي داخل الأحزاب العربية وتعييني مديرًا لمؤسسة إميل توما للدراسات الفلسطينية في حيفا.

لكن ارتباطي بالمجتمع الإسرائيلي المحيط بي والمنغلق على نفسه لم ينته خلال السنتين اللتين سبقتا اتخاذي القرار بالذهاب إلى إنغلترا، فقد كنت أدير جامعة منزلية في بيتي. بدأت هذه المبادرة عام 2000، مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتزايد الانتقادات العلنية الموجهة ضدي. فقد أصبحت انتقاداتي للسياسات والأفعال الإسرائيلية أكثر حدة وصخبًا، وأسهمت قضية كَتْس في توعية الجماهير بآرائي. خلال تلك الفترة المضطربة، ولأسباب محض عادية، غادرت حيفا، مسقط رأسي والمدينة التي عشت فيها سنوات وإن بصورة متقطعة. انتقلت مع عائلتي إلى كريات تيفون الواقعة على حافة ما يطلق عليه الإسرائيليون إمِك يزرايل (وادي جزريل) ويطلق عليه الفلسطينيون مرج ابن عامر. تطل هذه المنطقة الجميلة، التي تضم أقل من 15000 نسمة، على جبل الكرمل من الغرب، وعلى الجليل الأعلى من الشمال وعلى وادي جزريل من الشرق، على طول الطريق بين جنين والضفة الغربي.

انعكس الاهتمام الذي أولتني إياه الصحافة الوطنية على أفراد ذلك المجتمع الصغير الذي انتقلنا للعيش فيه. في عام 2005، نشرت الصحافة المحلية مقالة موجزة قاسية حول «الشاب الجديد» في المدينة. وكنت على وشك الرد بمقالة طويلة على ما أصبح حملة افتراء متعاظمة، عندما اقترحتْ زوجتي رأيًا سديدًا، وهو أن انشغل بمحاولة إجراء حوار بناء مع المجتمع الذي أعيش فيه، بدل كتابة المقال. قبلت هذا التحدي بسرور. استعرضنا الموضوع من كافة الأوجه

وقررنا أن الطريقة المثلى للشروع بالأمر هو دعوة كل من يرغب في التعرف إلى أفكاري وإجراء حوار معي، إلى منزلنا. نشرنا إعلانًا في الصحيفة المحلية أعلمنا فيه جيراننا بنيّتنا في عقد اجتماع عام وانتظرنا النتائج بقلق.

في اليوم المحدد، حوالي الساعة التاسعة مساء، بدأ الضيوف بالتوافد. كنا قد توقعنا مجيء بضعة أشخاص، لكن غرفة المعيشة غُصَّت بأكثر من خمسين شخصًا. تساءلت في نفسي عن الأسلوب الأمثل للبدء بالحديث. بدأتُ بالسؤال عن عدد الضيوف الذين يعرفون أسماء القرى الفلسطينية التي أقيمت تيفون على أنقاضها. كانت ثلاث قرى: بعض السكان تم إجلاؤهم بالقوة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، بعد أن باع المالكُ الغائب الذي كان يعيش في بيروت الأرضَ إلى الوكالة اليهودية. أما سكان القريتين الأخريين، فقد طُردوا خلال حرب 1948. لم يكن ضيوفي على علم بذلك، ولهذا لفتُّ انتباههم إلى بعض آثار الماضي التي كانوا يعرفونها.

كانوا أساسًا مجموعة من الأشخاص المدركين لجهلهم. لم يكونوا يوافقونني الرأي، وقد أدى الكثير مما قلته بدايةً، فقد أظهرتُ حربَ عام 1948 بصورةِ حملة تطهير عرقي، إلى بث الخوف في نفوسهم. لكن تلك التوليفة الغريبة المكوّنة من محاضر يستضيف جمهوره في غرفة معيشته، ساعدتنا جميعًا على إجراء حوار متمدن، وهذا ليس بالأمر السهل على الإسرائيليين. كرَّر الجميع نفس السؤال الاستفزازي: أنت إذًا تسائل إذن حقنا الأخلاقي في التواجد هنا؟. بعد مضي عام، طرح نفسُ الأشخاص نفسَ السؤال، ولكن هذه المرة بأسلوب ينم عن إمعان التفكير وبلهجة أكثر هدوءًا. ومنذ الاجتماع الأول في ذلك العام وحتى آخر اجتماع، كان هناك عدد محدود من الأسئلة المتشابهة التي كانت تُطرح، ومن الملاحظات التي كانت تُقدَّم، ولكن مع نهاية العام اختلف أسلوب التعبير. تحوّل الاجتماع إلى جامعة منزلية اتسعت أسبوعًا بعد أسبوع خلال السنوات الأربع التالية وصارت تتسم بهيكلية وبتوجّه واضحَيْن. جامعة منزلية أضحتْ لي أداة رئيسة في نضالي ضد إنكار النكبة داخل إسرائيل.

في العام التالي، بدأت أنظِّم الاجتماعات على نحو أكثر منهجية. فكنت في بداية كل جلسة أعرض وثيقة: تقرير صادر عن الجيش الإسرائيلي حول عملية طرد السكان وشهادات فلسطينية ومقتطفات من كتابات مؤرخين محترفين من الطرفين وقصائد وروايات. كانت كل تلك المواد تؤكد وجود صندوق مليء بالأسرار، صندوق سيكون من شأنه إذا رُفِعَ غطاؤه أكثر قليلاً إثارة تساؤلات شبيهة بالتساؤلات التي طرحها ضيوفي حول الأسس الأخلاقية للدولة اليهودية.

من بين الوثائق العديدة التي قدمتُها، كانت هناك وثيقتان أثارتا، على نحو خاص، مشاعر الاضطراب في نفوس المجتمعين، أكثر مما أثارته الأدلة الأخرى التي عرضتُها عن تلك الفترة الصعبة. كانت الوثيقة الأولى تتحدَّث عن اجتماع جرى في حيفا مساء الأول من تموز عام 1948. في الاجتماع المذكور، طلب القائد العسكري للمدينة من الوجهاء الفلسطينيين، الذين كانوا يمثّلون بضعة آلاف من الأشخاص الذين ظلوا في حيفا بعد طرد ما يقارب 65000 وهروب 10000 مواطن عربي. كان الغرض من الاجتماع إصدار الأوامر للوجهاء بتسهيل انتقال من بقي من العرب في المدينة إلى حي واحد، هو وادي النسناس، في مركز مدينة حيفا، وهو الجزء الأفقر في المدينة. كان بعض من أمروا بالمغادرة أشخاصًا قضوا عمرهم في منحدرات جبل الكرمل. صدرت إليهم الأوامر بمغادرة أحيائهم قبل الخامس من تموز.

أصيب الوجهاء بصدمة. فقد كان العديد منهم ينتمون للحزب الشيوعي الذي دعم مخطط التقسيم، وكان يداعبهم الأمل بأنه قد أصبح باستطاعتهم متابعة حياتهم العادية بما أن القتال قد انتهى. توفيق طوبي، الذي أصبح لاحقًا عضوًا في الكنيست عن الحزب الشيوعي، قال محتجًا: لم أفهم: هل هذا أمر عسكري؟. دعونا نعرف ظروف أولئك الأشخاص. أنا لا أستطيع أن أرى أي سبب، ولا حتى سبب عسكري، يبرِّر انتقالهم. وخلص إلى القول: نحن نطالب ببقاء أولئك الأشخاص في بيوتهم. صاح آخر، وهو بولس فرح: هذه عنصرية.

ووصف الأمر بأنه «عزل للفلسطينيين في حيفا داخل غيتوات».

لم يكن بوسع الوثيقة الجامدة إخفاء رد الفعل البارد والمتحجر للقائد العسكري الإسرائيلي: ما ألاحظه هو أنكم تجلسون هنا وتحاولون إسداء النصح لي، في حين أنني استدعيتكم لتسمعوا أوامر القيادة العليا وتساعدوا في تنفيذها!. لا دخل لي في السياسة ولا أتعاطى فيها. أنا أنصاع للأوامر . . أنا أنفِّذ الأوامر فحسب وأؤكد هنا أن الأمر يجب أن ينفَّذ قبل الخامس من هذا الشهر . . وإذا لم يتم ذلك، فسوف أنفِّذه بنفسي. أنا جندي.

بعد أن انتهى القائد من محاضرته سأله شحادة شلا: وإذا كان الشخص مالكاً للمنزل، فهل يتعين عليه أن يغادر أيضًا؟.

أجاب القائد: على الجميع أن يغادروا.

وهنا برزت مسألة التكاليف. جرى إعلام الوجهاء العرب أن على السكان دفع تكاليف طردهم. حاول فكتور خياط إقناع القائد بأن إخبار الناس بذلك يتطلب أكثر من يوم، وبذلك لن يتوفر لهم الوقت الكافي. أجاب القائد أن أربعة أيام كانت أكثر من كافية. كتب الشخص الذي كان يدوّن محضر الاجتماع أن الممثلين العرب صرخوا: لكن الفترة قصيرة!. أجاب القائد: لا أستطيع تغييرها[1].

مسح بعض الضيوف دموعهم؛ حاول آخرون القول إن الوضع لم يكن بذلك السوء مقارنةً بحالات تاريخية أخرى. لكنهم عرفوا الآن البيوت التي تم إخلاء الناس منها (وقد يكون بعضهم قد عاش فيها)، عرفوا أسماء الشخصيات العربية واليهودية المشاركة في الاجتماع المذكور؛ وكان العديد من ضيوفي، كما كنت أنا، قد عاشوا سابقًا في حيفا، أثقل التوتر جو الغرفة.

عرضتُ نفس الوثيقة ثانية خلال اجتماع في منزلي كان قد أصبح بمثابة التقليد: وهو اجتماع مع مجموعة الجامعة المنزلية وضيوف آخرين بمناسبة يوم الاستقلال الرسمي في إسرائيل. يحتفل معظم اليهود الإسرائيليين بهذا اليوم في الهواء الطلق، فيقيمون حفلات الشواء، كما تُعزَف الموسيقى وتقام الاحتفالات

الشعبية. اعتبارًا من أواخر الثمانينيات، صرت أقوم مع مجموعة مؤلفة من بضعة آلاف فلسطيني وبعض اليهود بإحياء ذكرى هذا اليوم بالقيام بمسيرة ندعوها مسيرة النكبة، وهي رحلة إلى القرى المدمَّرة، حيث نذهب كل عام إلى واحدة من تلك القرى.

وفي نفس الليلة التي عرضتُ فيها تلك الوثيقة لأول مرة أمام ما يقرب من سبعين شخصًا كانوا مجتمعين في غرفة المعيشة بمنزلي، عرضتُ أيضًا وثيقة ثانية أحدثت صدمة لا تقل شدة عن تلك التي أحدثتها الوثيقة الأولى، ولكن هذه المرة في نفوس عدد أكبر من الشباب اليهود الذين كانوا يظنون أنهم يعرفون كل شيء عن تاريخهم. كانت الوثيقة تتحدث عن مدينة اللِّد، وتسمى لود في إسرائيل حاليًا، وهي تضم شهادة طبيب شاب كان يعمل في المشفى المحلي عندما دخلت القوات اليهودية المدينة في 11 تموز عام 1948. وصف الطبيب في شهادته المكتوبة كيف قصفت القوات المدينة بالقذائف من دون تمييز، «ما تسبب في وقوع إصابات عديدة في صفوف المدنيين، ومعظمهم من المسنين والنساء والأطفال». بعد ذلك بدأ الجنود يجوبون شوارع المدينة، وشرعوا «يطلقون النار على السكان، ومن خلال الأبواب والنوافذ. ازدحمت الشوارع بالناس الذين كانوا قد اندفعوا قادمين من الأحياء النائية إلى المناطق الواقعة في مركز المدينة التي كانت أقل انكشافًا، وعندها بدأ الهجوم، قُتِلَ العديد أو أصيبوا بجراح عندما تغلغلت الدبابات الإسرائيلية في الأحياء الداخلية من المدينة وشرعت تطلق النار على كل من فيها. بعد القتل بدأت عمليات الطرد:

> بدأ الجنود الإسرائيليون يقتحمون البيوت ويسحبون السكان خارجًا، ثم جمعوهم داخل المسجد وفي باحته . . وشيئًا فشيئًا امتلأ المسجد والباحة بمئات العائلات التي كانت قد طُردَت من بيوتها. ومن ثم جاء دورنا، المرضون والممرضات والأطباء وموظفو المستشفى، جاء بضعة جنود وأمرونا بالخروج إلى باحة المستشفى وأيدينا مرفوعة إلى الأعلى. عندما اجتمعنا في الباحة، أمرونا بالاصطفاف ووجوهنا

نحو الحائط وأيدينا فوق رؤوسنا . ظللنا على هذا الوضع لربع ساعة تقريبًا . . بانتظار رحمة الله. ولكن مخاوفنا لم تتحقق والحمد لله. أمرونا بالسير، وأيدينا لاتزال مرفوعة، إلى المسجد الكبير الذي كان على مسافة قريبة. وجدنا المسجد مكتظًا بالناس، وخصوصًا بالنساء والأطفال والمسنين[2].

أصبح المشهد أشد هولاً. فقد أخذ الجنود يطلقون النار فوق رؤوس الناس لإجبارهم على التجمع كقطعان الغنم داخل المسجد لإفساح المجال أمام القادمين الجدد. ثم جرت عملية الفرز وتم فصل المسيحيين العرب عن المسلمين وأُخذوا إلى كنيسة قريبة. حصلت عملية فصل مشؤومة أخرى، شبيهة بعملية الفصل التي حصلت في الطنطورة (انظر الملحق). تم فصل النساء والأطفال المسلمين عن الرجال. آنذاك، لم يكن الطبيب يعلم مصير أولئك الرجال، الذين قُتلوا في ما بعد. وباعتباره طبيبًا، تم فرزه مع النساء والأطفال والمسنين والمسيحيين الذين تم ترحيلهم خارج المدينة خلال الأيام القليلة التالية. في تلك الليلة، بدأ الجنود يقتحمون البيوت في المناطق التي تم احتلالها ويسوقون الناس كالماشية ويطردونهم خارج المدينة. أمر بعضهم بالتوجّه إلى القرى المجاورة، في حين قال بعض الجنود لهم: «اذهبوا إلى الملك عبد الله، إلى رام الله»[3].

أما القصة الأخيرة التي رواها الطبيب فكانت عن سيل اللاجئين الخارجين من المدينة سيرًا على الأقدام:

كان الجنود الإسرائيليون ماضين بتأدية مهمتهم: تسريع عملية طرد السكان الباقين في المدينة، فكانوا يقتحمون البيوت ويسحبون منها السكان بالقوة، ويأمرونهم بالخروج من المدينة وبالذهاب إلى رام الله وإلى البيرة [مدينة مجاورة لرام الله]. سدّت حشودُ المهجَّرين الطرق، سيل لا ينقطع يتوجه شرقًا، بينما كان جنود العدو يطلقون النار فوق رؤوسهم من حين لآخر.

لم تنته الأمور عند هذا الحد. نهب المحتلون البيوت وعاثوا فيها فسادًا، وقبل أن يصل سيل اللاجئين إلى وجهته، كان على النساء المرور عبر متراس على الطريق حيث كن تُسلَب منهن مجوهراتهن الذهبية «من أعناقهن ومعاصمهن وأصابعهن، ويُسلبْن كل ما كن يخبئن داخل ملابسهن، من نقود وكل ما خف حمله وغلا ثمنه».

عندما استرجعت الأحداث الماضية، أدركت أنني لم أترك لمشاعر الناس وقتًا كافيًا لكي تطفو على السطح وتتجاوب مع هذا الوصف. كانت كلا الوثيقتين تغطيان مجالاً كاملاً من الأحداث والانفعالات، كما كانتا تذكِّران بالوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث كان بعض ممن كانوا يستمعون إلي يخدمون كجنود احتياط. والأسوأ من ذلك أن ضيوفي عندما سمعوا كيف أجبر اليهودُ سكانَ حيفا الذين تم إبعادهم على دفع تكاليف نقلهم، وعندما قرأوا معي المشاهد المؤلمة التي تكشفت فصولها والتي حدثت في اللد، صيف عام 1948، ذكَّرهم ذلك كما قال أحدهم 'بتصرفات النازيين في أوربة' ومن ثم تراجع عما قاله. لم يكن قد سبق لي استخدام هذه المقارنة أثناء الاجتماعات، ولم أكن أعتبراللجوء إليها مفيدًا على الدوام ، ولكن على المرء أن يدرك أن كل شيء في إسرائيل يجري قياسه بالنسبة إلى المحرقة. عندما يحصل هذا التداعي للأفكار، وعندها فقط - سواء أكان صحيحًا أم خاطئًا - يبدأ الفضاء الأخلاقي للإسرائيليين باستيعاب ضحايا سياسات حكومتهم من الفلسطينيين.

وإلى جانب قراءة وثائق كهذه معًا، سواء أكانت مأخوذة من المحفوظات الإسرائيلية أو من التاريخ الشفهي الفلسطيني، كنت أناقش مع ضيوفي مسألة الاحتلال. بدأنا الحديث عن الاحتلال من خلال محاولة محاكاة يوم احتلال في تيفون. ماذا يمكن أن يعني الاحتلال لصاحب متجر الأطعمة الجاهزة في المدينة وللمدرّس والمحامي والطبيب ولمن لديه طفل يعتني به، من ضيوفي؟ وأعتقد أن المحاكاة كانت صادقة لدرجة أقنعت بعضهم، وهو أمر غير مألوف بين صفوف الإسرائيليين من الطبقة الوسطى، بالذهاب ومعاينة أهوال الاحتلال

بأنفسهم. بدأ الأهل يصطحبون أطفالهم، وبدأ الأولاد يصطحبون أهاليهم، وكبر المشروع.

اتسع نطاق هذه الجامعة المنزلية وبدأت تأخذ أشكالاً متعددة لا في منزلي فقط، بل في مواقع أخرى أيضًا. كان المبدأ الهادي هو أن المناقشات حول أحداث عام 1948 لم تكن لتقتصر على اجتماع واحد، بل أصبحت حوارًا يجري بالاتفاق بين الطرفين على أساس أريحية الآراء والأشخاص. فبرغم كل شيء، لن يكون السؤال المصيري الذي ستواجهه فلسطين بعد الصراع مرتبطًا بهوية ومكان الفلسطينيين، السكان الأصليين من حيث الحق والتاريخ، بل بمكان اليهود، ومعظمهم قادمين جدد للبلاد قاموا ولسنوات باستعمار الفلسطينيين وبطردهم واحتلالهم. والتعرف إلى نكبة عام 1948 سوف يكون من شأنه تمهيد الطريق إلى قبولهم لا في فلسطين فقط، بل في العالم العربي ككل.

حصل الاجتماع الأخير في منزلي بعد يومين من أسر حزب الله جنديين إسرائيليين، وهو المجموعة الشيعية في لبنان، على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية صيف عام 2006. تبع ذلك هجماتٌ إسرائيلية جوية وتساقُطُ صواريخ الكاتيوشا آتية من لبنان، وقد سقط بعضها قرب تيفون، في مكان لا يبعد كثيرًا عن بيتي. تحوَّلَ المزاجُ المنفتح والمتقبّل للإصغاء إلى أسوأ نوع من أنوا الشوفينية صادفته في حياتي منذ أبصرت النور في جبل الكرمل عام 1954. ثم تبع ذلك سياسة الإبادة الجماعية التي مارستها إسرائيل في غزة. وإذا كنت في حاجة إلى دليل إضافي يدفعني لليأس من حدوث تغيير ضمن مجتمعي عمومًا، أو تغيير في الورطة التي كنت أعيشها شخصيًا، فقد كان ما حصل من سفك للدماء هو الدليل الأخير.

8) القشة التي قصمت ظهر البعير: لبنان وغزة

عندما تخسر مكانتك في الفضائين الخاص والعام، فإنك لن تعدم بعض الأصدقاء والجيران والأشخاص المحيطين بك ممن يتفهَّمون الوضع الذي تعيشه. أفضل مثال على ذلك هو تيفون، المدينة الصغيرة التي اخترناها للعيش فيها، كما تبدّى لي من خلال تجربة الجامعة المنزلية والمدرسة المحلية التي كان أطفالي يترددون إليها. كانت تيفون ملاذًا آمنًا، ولايزال كذلك من نواح عدة، وهو ما أشعر به عندما أعود إليها من حين لآخر. لكن هذا اليقين اهتز في صيف عام 2006، خلال حرب لبنان الثانية وفي التصعيد الذي اتسمت به الأعمال الإسرائيلية، في نفس العام، ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

فلنتخيّل مجموعة من الجنرالات من ذوي الرتب العالية الذي قضوا سنوات

في محاكاة سيناريوهات حرب عالمية ثالثة كانوا فيها قادرين على تحريك جيوش ضخمة واستخدام الأسلحة الأكثر تطورًا التي كانت تحت تصرفهم والاستمتاع بالأمان المتوفر في مراكز قيادتهم المزودة بالحواسيب، حيث يقومون بإدارة الألعاب الحربية. لنتخيل الآن أن جهة ما أعلمت أولئك الجنرالات بأنه لا توجد حرب عالمية ثالثة، وأنها في حاجة لخبرتهم لتهدئة الأجواء في بعض مناطق البؤس المجاورة أو للتعامل مع مستويات الجريمة المرتفعة في الضواحي المحرومة والأحياء الفقيرة. ولنتخيل أيضًا، في المرحلة الأخيرة من هذه الأزمة الوهمية، ماذا يمكن أن يحدث عندما يكتشف الجنرالات مدى عبثية مخططاتهم ولاجدوى أسلحتهم في مكافحة عنف الشوارع الذي استشرى نتيجة الظلم الاجتماعي والفقر وسنوات التمييز الطويلة. بإمكان الجنرالات إما الإقرار بالفشل، أو اتخاذ قرار المضي في استخدام الترسانة الهائلة المدمرة الموجودة تحت تصرفهم. عندما أستعيد الأحداث الماضية، أرى أن ذلك يمثل أفضل تفسير يتبادر إلى ذهني للدمار الذي حاق بلبنان على يد جنرالات إسرائيل في صيف عام 2006.

درّست في الجامعات الإسرائيلية لمدة 25 عامًا. كان العديد من طلابي ضباطًا في الجيش من ذوي الرتب العالية. كنت ألاحظ مشاعر الإحباط المتنامية التي تملّكتهم بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987. كانوا يمقتون هذا النوع من المواجهات، التي كان المتعمقون في مجال العلاقات الدولية الذين تلقوا تدريبًا أميركيًا، يُطلِقون عليها اسم «صراع منخفض الشدة»، وذلك من باب التلطيف. كانت المواجهات من هذا النوع لا ترقى إلى مستوى المواجهات التي يفضلونها. فقد كانوا يجدون أنفسهم في مواجهة أحجار وزجاجات المولوتوف وأسلحة بدائية لا تتيح لهم سوى استخدامًا محدودًا للترسانة الهائلة التي كان الجيش قد كدَّسها خلال سنوات، كما لا تتيح لهم اختبار أدائهم في ميدان المعركة أو المناطق الحربية. وحتى عندما كان الجيش يلجأ لاستخدام الدبابات وطائرات إف 16، فإن تلك الأسلحة لم تكن لتشبه في شيء الألعاب الحربية التي كان يحاكيها

الضباط في مراكز قيادتهم (متكال)، والتي اشتروا من أجلها، وبأموال دافعي الضرائب الأميركيين، أحدث الأسلحة المتوفرة في الأسواق وأكثرها تطورًا.

تم سحق الانتفاضة الأولى، لكن الفلسطينيين لم يتوقفوا عن السعي لإيجاد السبل الكفيلة بإنهاء الاحتلال. أشعلوا انتفاضة ثانية عام 2000 كان وراءها هذه المرة مجموعة إسلامية من الزعماء والناشطين الوطنيين. مع ذلك، ظلت تلك الانتفاضة مجرد «صراع منخفض الشدة»، أي أنها لم تَرْق إلى مستوى تطلعات الجيش؛ فقد كان الجيش يتوق إلى حرب «حقيقية». وكما أظهر الصحفيان رافيف دروكر وأوفير شيلاك، اللذان تربطهما علاقات وثيقة بالجيش الإسرائيلي، في كتابهما «الكيد المرتد/ Boomerang»، كانت التدريبات العسكرية الكبرى قبل الانتفاضة الثانية تقوم على أساس سيناريو يلحظ حربًا شاملة. وكانت التوقعات تقول إنه في حال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثانية، فسوف يكون هناك ثلاثة أيام من «أعمال الشغب» في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتحول إلى مواجهة عنيفة مباشرة مع الدول العربية المجاورة، وخصوصًا سورية. وكان الرأي أن مواجهة كهذه كانت ضرورية للحفاظ على قوة إسرائيل الردعية ولدعم ثقة الجنرالات بقدرة جيشهم على شن حرب تقليدية.

لكن مشاعر الإحباط كانت أقوى من أن تُحتَمل عندما طالت الأيام الثلاثة اللازمة للتعامل مع الانتفاضة لتصبح عشر سنوات. ومع ذلك، رؤية الجيش الإسرائيلي الأساس لميدان القتال، لاتزال حتى اليوم، تقوم على مبدأ «الصدمة والترويع» بدل أن تقوم على تعقُّب القناصين ومنفذي التفجيرات الانتحارية والنشطاء السياسيين. الحرب «منخفضة الشدة» تضع مفهوم 'الجيش الذي لا يُقهَر' موضع التساؤل وتؤدي إلى تآكل قدرة هذا الجيش على خوض حرب «حقيقية». والأهم من ذلك كله، أن هذه الحرب لا تسمح لإسرائيل بفرض رؤيتها الأحادية على كامل أرض فلسطين، بوصفها فضاء يهوديًا حصريًا تم نزع الطابع العربي عنه. كانت معظم الأنظمة العربية، عدا حماس وحزب الله وإيران وسورية، على درجة من الضعف والمهادنة حيث سمحت لإسرائيل بالمضي في

سياستها، وبالتالي يتعين تحييد هؤلاء لكي تنجح الأحادية الإسرائيلية.

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في تشرين الأول عام 2000، جرى التنفيس عن بعض مشاعر الإحباط لدى استخدام قذيفة تزن 1000 كغ لقصف منزل في غزة، في تموز عام 2002 وخلال عملية «الدرع الواقي» التي بدأت في آذار عام 2002 واستمرت ثلاثة أسابيع. نفّذ الجيش الإسرائيلي في تلك العملية غارات على المدن الرئيسة في الضفة الغربية وعاث فسادًا وتدميرًا في مخيم اللاجئين في جنين. لكن كل ذلك لم يكن يشبه في شيء إمكانيات أقوى جيش في الشرق الأوسط. ورغم شيطنة أسلوب المقاومة الذي اختاره الفلسطينيون خلال الانتفاضة الثانية، أي التفجيرات الانتحارية، لم يتطلب إنزال العقاب الجماعي بالفلسطينيين، بتدمير بناهم التحتية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، سوى ثلاث طائرات F-16 وبضع دبابات.

أعتقد أنني أعرف أولئك الجنرالات مثلما يعرفهم الجميع. عندما أعطاهم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الضوء الأخضر في تموز عام 2000، كان ذلك بمثابة يوم للتدريبات العسكرية. تقرَّر عدم استخدام قذائف تزن 1000 كغ بصورة عشوائية، بل اللجوء إلى البوارج وطائرات الهليوكوبتر والمدفعية الثقيلة. ومن دون أي تردد وافق أمير بيريز، وزير الدفاع آنذاك الذي كان ضعيفًا باهت الشخصية، على طلب الجيش بالتفويض بسحق لبنان. ومن الممكن أن يكون رجال السياسة قد نجحوا في شكم الجنرالات إلى حد ما، كما فعلوا في ما بعد عندما انفجرت الأزمة مع إيران. ففي عام 2006، لم يستجب السياسيون لإلحاح الجيش بشن 'حرب مرتفعة الشدة' إلا جزئيًا. لكن الجو السياسي آنذاك كان مشحونًا بالدعاية الحربية وبالذهنية الحربية. وهو ما سمح لتسيبي لِفني، وزيرة الخارجية الإسرائيلية المعروف عنها الذكاء في مواقف مغايرة، بالقول، وهي تعني ما تقول، في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي (بتاريخ 13 تموز عام 2006): إن الطريقة المثلى لاستعادة الجنديين المأسورين هي «تدمير مطار بيروت الدولي تدميرًا كاملاً». وكأن الخاطفين أو العسكريين

الذين يحتفظون بالجنديين سيحجزون بطاقات على أول رحلة جوية بالطيران التجاري من مطار دولي للجنديين وللأشخاص الذين يحتجزونهم. وعندما قال لها المذيع: ولكن بإمكانهم التسلل برًا بواسطة سيارة، أجابت لِفني: ولهذا سنقوم بتدمير جميع الطرق المؤدية إلى خارج لبنان.

أثلجت تلك الأخبار صدر الجيش. فعلى أقل تقدير، سوف يتمكن سلاح الجو الإسرائيلي من إظهار قوته «الحقيقية» والتعويض عن سنوات الإحباط التي انقضت في صراع منخفض الشدة دفع بأفضل جنود إسرائيل وأكثرهم شراسة إلى مطاردة الصِّبية والفتيات الصغيرات داخل أزقة نابلس والخليل. كان سلاح الجو، حتى تلك اللحظة، قد قصف غزة بخمس قذائف زنة الواحدة 1000 كغ، في حين أنه، وخلال السنوات الست المنصرمة، لم يُلْقِ سوى قذيفة واحدة لم تشف غليله. وفي الوقت نفسه، كان الجنرالات يصرّحون على شاشات التلفزة على نحو لا يحتمل اللبس: علينا في إسرائيل ألا ننسى دمشق وطهران.

وما إن بدأ الهجوم على لبنان حتى غاب ذكْر الجنديين الأسيرين، اللذين نعلم الآن أنهما كانا قد هلكا وانتهى الأمر، عن الأجندة العامة. كان هدف حملة عام 2006 القضاء على حزب الله إلى الأبد، وليس استعادة الجنديين الأسيرين. تمامًا مثلما حصل صيف عام 1982، حين نسي الشعبُ الإسرائيلي الضحيةَ التي وفّرت الذريعة لحكومة رئيس الوزراء مناحيم بيغن لغزو لبنان في ذلك العام وشن حرب لبنان الأولى. وكان شلومو أرغوف، سفير إسرائيل في لندن، الذي تعرض لمحاولة اغتيال على يد مجموعة فلسطينية منشقة. وفّر الهجومُ لوزير الدفاع، آرييل شارون، ذريعةً لغزو لبنان، حيث ظل الجيش الإسرائيلي ثمانية عشر عامًا.

لم تُطرح في إسرائيل أي حلول بديلة لأزمة الجنديين الأسيرين، ولا حتى من معسكر اليمين الصهيوني. لم يتقدّم أحد بأفكار معقولة، كإجراء تبادل للأسرى أو المباشرة بحوار مع حزب الله. دعمت إدارةُ الرئيس جورج دبليو بوش السياسةَ المتصلبة للحكومة دعمًا تامًا. وفي واشنطن، تبجّح وزير الدفاع

الأميركي، دُنلد رامسفيلد، بأن تدمير حزب الله تدميرًا تامًا، مهما كانت الكلفة ومن دون تعريض حياة أميركيين للخطر، سوف يكون «المسوِّغ» لأساس نشوء نظرية الحرب العالمية الثالثة التي أعلن عنها مطلع عام 2001. كانت الأزمة اللبنانية من منظوره معركة محقة ضد محور صغير للشر منفصل عن المستنقع العراقي، لكن ثمة أمل بأن تمثِّل تلك المعركة بشائر النصر في «المعركة ضد الإرهاب» في سورية وإيران التي لم تكن قد حُسمت بعد. وإذا كانت الإمبراطورية الأميركية، إلى حد ما، تخدم مصالح وكيلها الإسرائيلي في العراق، فإن الدعم التام الذي أبداه الرئيس بوش للعدوان الإسرائيلي على لبنان، أظهر بأن الوكيل كان يحاول مساعدة الإمبراطورية العالقة في الشباك.

كان حزب الله يرغب باستعادة جزءٍ من جنوبي لبنان لم تنسحب منه إسرائيل. كما كان يرغب بلعب دور رئيس في الحياة السياسية اللبنانية، ولم يكن يخْف تضامنه العَقِدي مع إيران ومع المقاومة الفلسطينية، إضافة إلى ارتباطه بعلاقة خاصة مع حركة المقاومة الإسلامية. لكن الأهداف الثلاثة المذكورة لم تكن دائمًا متممة لبعضها البعض، ما أدى إلى محدودية الأنشطة القتالية ضد إسرائيل بعد عام 2000. أظهر استئناف الحركة السياحية على الجانب الإسرائيلي من الحدود بين لبنان وإسرائيل خلال الفترة 2000-2006، أن حزب الله، ولأسباب خاصة به، قنع بقبول صراع منخفض الشدة. وفي حال التوصّل إلى حلٍّ شامل للمشكلة الفلسطينية، فإن تلك المنظمة الإسلامية، على الأغلب، سوف توقف هجماتها. لم تغيّر عمليةُ حزب الله، التي أطلقت شرارةَ العدوان الإسرائيلي المدمّر على لبنان صيف عام 2006، الوضعَ المقبول نوعًا ما الذي كان قائمًا على الحدود. كان مقاتلو حزب الله قد توغلوا مسافة تقارب المئة متر داخل الأراضي الإسرائيلية. لكن الرد على تلك العملية البسيطة بحرب مدمّرة أظهر بوضوح أن الأمر هنا لا يتعلق بعملية معينة قام بها حزب الله، بل بالمخطط الإسرائيلي الأكبر.

لم يكن في الأمر أي جديد. ففي عام 1948، كان خيار الفلسطينيين خوض

صراع منخفض الشدة بعد أن فرضت عليهم الأمم المتحدة صفقة انتزعت منهم نصف أرض وطنهم لتعطيها إلى مجموعة من المستوطنين والقادمين الجدد، الذين جاء معظمهم إلى فلسطين بعد عام 1945. لكن القادة الصهاينة شنوا حملة تطهير عرقي أدت إلى طرد نصف سكان البلاد الأصليين، وتدمير نصف عدد القرى وجرّت العالم العربي إلى صراع كان بغنى عنه مع الغرب الذي كانت قوته قد بدأت بالتلاشي مع أفول الكولونيالية. ثمة ترابط بين المخططين: فكلما توسعت القوة العسكرية الإسرائيلية، سهل إتمام العمل الذي لم ينته عام 1948: وهو نزع الطابع العربي عن فلسطين بالكامل.

خلال عام 2006، سمح التركيز على لبنان، ولاحقًا على غزة، للحكومة الإسرائيلية ببناء جزء كبير من جدار الفصل العنصري الذي يعزل الضفة الغربية عن إسرائيل. كان الجدار للإسرائيليين الرمز الكبير للإجماع الذي تحقّق. فمع قرب الانتهاء من بنائه عام 2006، انتهى الجدل الأيديولوجي الداخلي، كما وُضِعت الخطة الرئيسة للحكومة، الرامية إلى حسم الواقع الجيوبوليتيكي على الحدود الشرقية للدولة بصورة نهائية، موضع التنفيذ على نحو واضح. كانت الخطة في الأصل من بنات أفكار رئيس الوزراء آرييل شارون، لكن كل السياسيين الذين جاؤوا بعده تابعوا تنفيذها: إيهود أولمرت وتسيبي لِفني وبنيامين نتنياهو. كانت إسرائيل على وشك ضم نصف الضفة الغربية، من طرف واحد، ونزع الطابع العربي عنه والسماح للنصف الثاني بالتحوّل إلى بانتوستان يتمتع بالحكم الذاتي يُطلَق عليه اسم دولة. كان من المفروض أن تشهد غزة مصيرًا مماثلاً، لكن الأمور لم تتطور طبقًا للخطة، كما نعلم جميعًا.

طرأ تأخير على المرحلة الأخيرة من إنهاء تنفيذ الخارطة شرقًا بسبب الوعود التي قطعتها إسرائيل، أولاً بموجب خريطة الطريق لعام 2002 عندما اتفقت مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وروسيا على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش بسلام جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، ما يعني تجميد كل النشاط الاستيطاني، ولاحقًا في مؤتمر أنابوليس الذي عقد بمشاركة الفلسطينيين

والأميركيين في تشرين الثاني عام 2007، عندما وافقت على تحريك مفاوضات عملية السلام. لكن الحكومة الإسرائيلية لجأت إلى أسلوبين للالتفاف على وعودها. الأسلوب الأول، اعتبرت مساحة كبيرة من الضفة الغربية جزءًا من القدس الكبرى وضمتها، ما سمح لإسرائيل ببناء المدن ومراكز التجمعات السكانية داخل المنطقة الجديدة. الأسلوب الثاني، وسّعت المستوطنات القديمة حيث لم تعد هناك حاجة إلى بناء مستوطنات جديدة. في عام 2009، كان باراك أوباما أول رئيس أميركي يناقش تلك السياسات علنًا مع إسرائيل، لكنه لم يحقق نجاحًا يذكر.

بحلول عام 2006، كانت المستوطنات والقواعد العسكرية، إضافة إلى الطرق والأراضي التي جرت مصادرتها من أجل بناء الجدار، قد سمحت لإسرائيل بضم نصف الضفة الغربية تقريبًا. كانت التعويضات تُدفع إلى المالكين، أحيانًا، في وقت لاحق. وضمن تلك المناطق، استمرت السلطات الإسرائيلية في ممارسة سياسة ترحيل سرية تدريجية ضد أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين ظلّوا في مناطقهم. كان الإسرائيليون يتصرفون وكأنهم ليسوا في عجلة من أمرهم. والسبب هو أنهم كانوا في الموقع الأقوى؛ فقد أدى سوء المعاملة والإذلال اليومي من الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى المتاهات البيروقراطية، إلى إعطاء زخم لعملية الاستلاب. كانت كل الأحزاب الحاكمة، من حزب العمل إلى حزب كاديما، تتقبّل التفكير الاستراتيجي لشارون من أن هذه السياسة أفضل بكثير من السياسة الفجة التي اقترحها مؤيدو سياسة «الترحيل» أو القائلون بالتطهير العرقي، مثل أفيغدور ليبرمان، الذي يشغل منصب وزير الخارجية حاليًا.

بحلول عام 2006، لم تعد الضفة الغربية، ولا لبنان، تشكّلان أولوية على الأجندة الإسرائيلية. كان يجري الحديث عن إيران، وكانت هدفًا محتملاً في حرب مستقبلية، لكن الجيش الجبار الذي يُعتبر أقوى جيش في الشرق الأوسط كان موجَّهًا ضد شريط من الأرض لا يتجاوز طوله 40 كم وعرضه 12 كم،

يؤوي مليون ونصف مليون إنسان. كان الجنرالات وواضعوا الاستراتيجيات الإسرائيليون قد خلصوا إلى استنتاج مفاده أن التطهير العرقي لن ينجح في غزة. كانت الاستراتيجية السابقة تقضي بحصر سكان غزة داخل ما يشبه الغيتو، لكن هذه الاستراتيجية لم تعد صالحة. فاليهود يعرفون من تاريخهم أن الغيتوات إما أن تثور أو تدمَّر. ولم يعد من الصعب التكهن بما يخبئ المستقبل لسكان غزة الذين كان قد تم حصرهم داخل ما يشبه الغيتو، وعزلهم ورفضهم وشيطنتهم.

لم يعد الوضع في غزة صالحًا للاستمرار على ما هو عليه لأن الاستراتيجية الإسرائيلية القاضية بإنشاء معسكر اعتقال ومن ثم إلقاء مفتاحه في البحر، حسب تعبير جون دوغار أستاذ القانون في جنوب إفريقية، كانت خيارًا واجهه فلسطينيو القطاع بعنف منذ شهر أيلول عام 2005. ولإثبات إصرارهم على أنهم مازالوا يشكلون جزءًا من الضفة الغربية وفلسطين، بدأ سكان غزة بإطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ على النقب الغربي، أكبر منطقة صحراوية في جنوب إسرائيل. جاء الهجوم ردًا على حملة الاعتقالات التي شنتها إسرائيل في منطقة طولكرم ضد أعضاء في حماس والجهاد.

ردت إسرائيل بعملية المطر الأول، وهي عدوان استمر لمدة أسبوع في أيلول عام 2005. حلقت الطائرات مخترقة جدار الصوت فوق غزة وروّعت الأهالي ومن ثم تبع ذلك قصف عنيف لأجزاء واسعة من الأراضي من البر والبحر والجو. كان الهدف، كما شرح الجيش الإسرائيلي، هو وضع حد لدعم السكان للجهات التي تطلق الصواريخ. ولكن، وكما كان متوقعًا (من بعض الإسرائيليين أيضًا)، لم تفلح العملية سوى بزيادة الدعم لإطلاق الصواريخ. كان الهدف الحقيقي من العملية تجريبيًا. كان الجنرالات الإسرائيليون يرغبون بمعرفة كيف سيتقبّل الداخل الإسرائيلي، والمنطقة والعالم، هذا النوع من العمليات. ويبدو أن قلة فقط أبدت اهتمامًا بعشرات القتلى ومئات الجرحى الفلسطينيين.

جرت العمليات التالية على منوال عملية المطر الأول. كان الاختلاف فقط المزيد من القدرة النارية والمزيد من الإصابات والمزيد من التدمير المصاحب

لكل ذلك، وكما هو متوقَّع، المزيد من صواريخ القسّام المتساقطة على إسرائيل. تكفّلت الإجراءات التي رافقت العمليات بوضع كل سكان غزة داخل سجن كبير، من خلال المقاطعة والحصار اللذين شارك فيهما الاتحاد الأوربي دونما خجل. لم يكن أسر الجندي الإسرائيلي جلاّد شاليط، في حزيران عام 2006، يحمل أي صلة بالمخطط العام، لكنه وفّر ذريعة لإسرائيل لتصعيد هجماتها العسكرية. لم توضع استراتيجية لمتابعة قرار شارون، الصادر عام 2005، بإجلاء 8.000 مستوطن يهودي من غزة، الذين كان وجودهم هناك يعقّد المهمات ذات الطابع العقابي. واعتبارًا من تلك اللحظة، استمرت الإجراءات العقابية لتتحول إلى استراتيجية. في شهر حزيران عام 2006، بدأت «عملية مطر الصيف» تحل محل عملية المطر الأول. وفي بلد لا يسقط فيه المطر صيفًا، كانت قذائف طائرات إف 16 وقنابل المدفعية تتساقط كالمطر على الناس في قطاع غزة. أدخلت «عمليةُ مطر الصيف» عنصرًا جديدًا: وهو اجتياح بري لأجزاء من القطاع. برر الجيش مقتل المدنيين بأنه نتيجة حتمية للقتال العنيف ضمن مناطق مكتظة بالسكان، وليس تنفيذًا لسياسة إسرائيلية.

في شهر أيلول عام 2006، بدأت إسرائيل سياسة الإبادة الجماعية ضد شعب غزة. ففي صباح الثاني من أيلول ، قُتِل ثلاث مدنيين في غزة وأصيبت عائلة بكاملها بجروح في مدينة بيت حانون. وقبل غروب شمس ذلك اليوم، كان قد قُتل عديدون. بعد ذلك اليوم، أصبح قتل المدنيين حدثًا يوميًا. وخلال ذلك الشهر، كانت الهجمات الإسرائيلية تتسبب بقتل ثمانية فلسطينيين، وسطيًا، في اليوم. كان معظم هؤلاء من الأطفال. أصيب المئات بتشوهات وبجروح وبالشلل. وكما في عمليات التطهير العرقي، لم تجر صياغة سياسة الإبادة الجماعية في فراغ. فاعتبارًا من عام 1948، كان الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية يحتاجان إلى ذريعة لتنفيذها. أدى الاستيلاء على فلسطين عام 1948 إلى انطلاق مقاومة محلية محتومة سمحت بدورها بتنفيذ سياسة التطهير العرقي، التي كانت قد تقرَّرت خلال ثلاثينيات القرن العشرين. كما ولّد الاحتلال الإسرائيلي

للضفة الغربية لمدة عشرين عامًا شكلاً ما من أشكال المقاومة الفلسطينية. كان هذا النضال، المتأخر قليلاً، ضد الاحتلال سببًا في إطلاق سياسة تطهير عرقي جديدة لاتزال تُطبَّق حتى اليوم في الضفة الغربية. أدى سحب الجيش وإخلاء المستوطنين من غزة عام 2005، الذي قُدِّم بوصفه دليلاً على أريحية إسرائيلية، إلى حدوث هجمات صاروخية وإلى عملية الأسر التي نفذتها المجموعتان الإسلاميتان حماس والجهاد الإسلامي. لكن الجيش الإسرائيلي كان يقصف قطاع غزة قبل أسر العريف في الجيش الإسرائيلي، جِلآد شاليط. ولكن بعد أسر شاليط، ازدادت عمليات القتل وأصبحت منهجية. كان يتم إيراد عمليات القتل اليومي للفلسطينيين، ومعظمهم من الأطفال، خلال شهر أيلول عام 2006، في الصفحات الداخلية للصحف المحلية، وبخط يكاد لا يُقرأ.

وجِّهت الاتهامات إلى الطيارين الإسرائيليين على نحو أساس. في حرب لبنان الأولى، عام 1982، كانت أوامر قيادة سلاح الجو للطيارين تقضي بإلغاء المهمة إذا لاحظوا وجود مدنيين أبرياء ضمن مساحة 500م^2 حول هدفهم. وقد لا يكون الطيارون قد التزموا دائمًا بتنفيذ تلك الأوامر، ولكن الواجهة الأخلاقية ظلت قائمة. ضمن دوائر سلاح الجو الإسرائيلي، يُطلق على هذا التدبير اسم «نهج لبنان/ Nohal Lavanon». عندما كان الطيارون يستفهمون إن كان نهج لبنان ساري المفعول في غزة، كان الجواب بالنفي. كما تلقى الطيارون نفس الجواب في أثناء حرب لبنان الثانية.

وفّرت حرب لبنان، لفترة وجيزة، ستارًا حجب جرائم الحرب المرتكبة في قطاع غزة. لكن السياسات المتّبعة في الجنوب تأججت حتى بعد التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في الشمال. وبدا وكأن الجيش الإسرائيلي غدا أكثر تصميمًا على توسيع مجال المجازر في غزة. لم يكن هناك سياسيون يستطيعون ردع الجنرالات أو يرغبون بذلك. قتْلُ عشرة مدنيين يوميًا سيؤدي إلى التخلص من بضعة آلاف كل عام. وهذا يختلف عن قتل مليون شخص خلال حملة واحدة. ولكن إذا تضاعف عدد القتلى يوميًا، فإن العدد سيتضاعف إلى أرقام مرعبة.

ثمة نقطة أهم، قد يؤدي ذلك إلى إجبار السكان على إخلاء القطاع، إما باسم المساعدات الإنسانية، أو نتيجة التدخل الدولي أو رغبة السكان الهرب من ذلك الجحيم. أما إذا اختار الفلسطينيون الصمود، ولا يوجد ما يدعو للشك بأن ذلك سيكون رد فعل أهل غزة، ف القتل الجماعي سيستمر وسترتفع وتيرته.

انتهت حملة الخريف بهجمات تقشعر لها الأبدان في عملية أطلق عليها «عملية غيوم الخريف»، بدأت في 1 تشرين الثاني عام 2006 واستمرت ستة أيام قتل خلالها الإسرائيليون 53 مدنيًا. مع انتهاء الشهر كان 200 مدنيًا قد لقوا مصرعهم، نصفهم من النساء والأطفال. ومن «عملية المطر الأول» إلى «عملية غيوم الخريف»، كان هناك تصعيد في كل العوامل. بدأ التصعيد بالتغاضي عن الفرق بين الأهداف المدنية وغير المدنية، حيث أصبح السكان أنفسهم الهدف الرئيس لعمليات الجيش. ثانيًا، جرى تصعيد الوسائل: فقد استُخدمت كل وسائل القتل الممكنة الموجودة بحوزة الجيش الإسرائيلي. ثالثًا، جرى تصعيد في أعداد القتلى. في عام 2006، كتبت على «موقع الانتفاضة الإلكتروني» ما يلي: مع كل عملية تجري مستقبلاً، يُحتمل أن يُقتل ويُصاب عدد أكبر من الناس[1]. أخيرًا، وهو الأهم، أصبحت العملياتُ استراتيجيةً، أي أصبحت الأسلوب الذي تنوي إسرائيل بواسطته حل مشكلة قطاع غزة.

بانتهاء عام 2006، أصبحت المشاهد المرعبة في مجازر غزة أكثر وضوحًا من أن يجري تجاهلها. بتاريخ 28 كانون الأول عام 2006، نشرت منظمة «بتساليم»، وهي مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تقريرها السنوي. ورد في التقرير أن الجيش الإسرائيلي قتل خلال ذلك العام 660 مدنيًا، أي ثلاثة أضعاف العدد في العام الأسبق. كان معظم الذين قُتلوا من سكان قطاع غزة، حيث قام الجيش الإسرائيلي بهدم ما يقرب من 300 بيت تقريبًا وقتل عائلات بكاملها. اعتبارًا من عام 2000، قتل الجيش الإسرائيلي ما يقرب من 4000 فلسطيني، معظمهم من الأطفال، كما أصيب أكثر من 20000 فلسطيني بجراح.

كانت حركة الترحيل الجارية سرًا في الضفة الغربية وسياسة الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، هما الاستراتيجيتين اللتين اتبعتهما إسرائيل مطلع عام 2007. لكن القطاع لم يتوقف عن الرد مع تساقط صواريخه على إسرائيل. وهو ما مكّن الجيش الإسرائيلي من شن عمليات إبادة جماعية أوسع. في نفس المقال الذي نشرته على «موقع الانتفاضة الإلكتروني»، حذّرتُ قائلاً: «إلى جانب ذلك ثمة خطر كبير وهو أن الجيش سيطالب، كما حصل عام 1948، بالقيام بإجراءات أكثر عنفًا ذات طبيعة «عقابية» ممنهجة ضد السكان المحاصَرين في قطاع غزة».

بلغت قسوة ووحشية الأفعال الإسرائيلية مبلغًا دفعني للافتراض أن أصدقائي وجيراني سوف يشاطرونني ولو جزءًا بسيطًا من الازدراء والاشمئزاز. لكن المجتمع اليهودي في إسرائيل، وخلافًا لآمالي، ويتعين علي الاعتراف خلافًا لافتراضاتي المتفائلة أيضًا، لم يكن قد تجاوز مرحلة الصهيونية، ناهيك عن التخلص من الفكر الصهيوني. وإذا كان ثمة ما يقال عن هذا المجتمع، فهو أنه كان أكثر تصهينًا. خلال تلك السنوات، كان قد تم اختزال الفكر الصهيوني إلى مجرد منظور ضيق لا يسوغ، إلا بالكاد، اعتباره أيديولوجية. الأيديولوجية تعني عادة تفسيرًا شاملاً، نسبيًا، للماضي وللواقع الراهن، تحركه رؤيا مستقبلية واضحة، وغالبًا ما تكون طوباوية. لكن الصهيونية، في العامين 2005 و 2006، كان قد تم اختزالها إلى خطاب يتناول الفلسطينيين والأفعال المرتكبة بحقهم، حيثما كانوا. واستنادًا لهذه النسخة الأبسط -أو التي قد تكون مبسَّطة - من الصهيونية، كان قد تم في الأصل توفير مكان لهم في فلسطين الانتداب مكوَّن من عدة منعزلات خاضعة لأنظمة مختلفة من القمع والسيطرة. في الجليل، ووادي عارة (غرب الجليل) والنقب في الجنوب، أي المناطق التي تضم أعلى كثافة سكانية فلسطينية، مُنح الفلسطينيون الجنسية الإسرائيلية، وإن كانت جنسية محدودة المجال والتأثير وتستثنيهم من أي تجمّع قومي أو إثني. عاش الفلسطينيون، كأفراد، في ظل قوانين وممارسات تنطوي على تمييز ضدهم في كل

جانب من جوانب الحياة.

مع ذلك، كان وضعهم أفضل من وضع الفلسطينيين المتجمعين في الضفة الغربية داخل كانتونات وكانتونات فرعية تخضع لإشراف وظلم المستوطنين اليهود وحواجز الطرق والمتاريس، في فضاء يشيع فيه الوجود العسكري. في عام 2006، كان الوضع في قطاع غزة بالغ السوء، حيث كان الفلسطينيون، قد انتخبوا، ديمقراطيًا، قيادة أملوا أن تخلّصهم من السجن الكبير الذي وجدوا أنفسهم يعيشون فيه بعد أن أجلى آرييل شارون آخر المواطنين اليهود. لجأ الغزاويون، الذين أرهقهم الاختناق الجسدي والنفسي، إلى المقاومة، أو أنهم على الأقل تقبّلوا قيادة يتزعمها أشخاص اختاروا المقاومة، حتى ولو كان أولئك القادة الجدد يقرّون رؤية متشددة لدولة إسلامية ثيوقراطية في المستقبل. في ذلك الوقت، لم تكن السياسات العلمانية واليسارية توفر أي أمل أو مقاومة، وهكذا أصبحت حماس والجهاد الإسلامي مركز اليأس والأمل.

لا يمكن رسم خط بياني لمعاناة الفلسطينيين، ولكن مهما تكن الزاوية التي نتناولها منها، هناك بضعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة دخلوا عقدًا رابعًا من حياة ملؤها الإذلال والاستلاب والاحتلال وهدم البيوت والقتل والمهانة. هناك أجيال جديدة ولدت في ظل هذه الفاجعة المستمرة، ما عمّق نكبة عام 1948 وآثارها الكارثية في الكرامة الإنسانية.

مع ظهور القنوات التلفزيونية الفضائية ووسائل الإعلام البديلة عبر شبكة الإنترنت ونشر بعض التقارير المكرَّسة لهذا الموضوع في الصحافة الإسرائيلية، كان المرء ليفترض أن شرائح واسعة من المجتمع اليهودي في إسرائيل صارت تدرك ما يجري خلف جدار الفصل العنصري والأسلاك الشائكة المحيطة بالضفة الغربية وقطاع غزة. لكن اليهود الإسرائيليين لم يكونوا مدركين للطريقة التي يُعامَل بها الفلسطينيون، أو أنهم اختاروا ألا يعوا ذلك. في معظم المستوطنات اليهودية داخل إسرائيل، المجاورة لقرى فلسطينية، كان السكان اليهود يحاولون بناء جدار لعزل الوجود العربي. كما كان رؤساء بلديات المدن

التي تضم خليطًا من العرب واليهود يجاهرون برغبتهم في طرد الفلسطينيين من بلدياتهم.

كانت هناك بشائر تلوح في الأفق وتوحي بأن المستقبل البعيد قد يكون أفضل وبأن هذا المستقبل جدير بالانتظار، هذا لو كنت أتمتع بالطاقة وبالجَلَد الكافيين، أو لو كنت أعتقد أن البقاء داخل البلاد أهم من العمل من الخارج لدعم حملة المقاطعة والكشف والعقوبات ضد إسرائيل. وعلى هامش المجتمع والحياة السياسية، كان هناك أشخاص شجعان، فلسطينيون ويهود، يعملون لتقويض العزل العنصري من خلال إنشاء روضات أطفال ومدارس ومشاريع ثقافية ومشاريع عمل وأنشطة سياسية مشتركة بين الفلسطينيين واليهود. لكن هؤلاء كانوا يمثلون الاستثناء.

والواقع أن المزاج العام كان مختلفًا إلى حد كبير. ففي الصحافة والبرامج الحوارية والبرامج التي تتلقى اتصالات هاتفية، وفي المجتمع المحيط بي مباشرة- أهالي الأطفال في المدرسة التي يتردد إليها أولادي والزبائن الموجودون في مراكز التسوق، وجيراني، كانت الأعمال الإسرائيلية تلقى دعمًا كبيرًا. وبدا وكأن هناك رغبة قوية في رؤية الفلسطينيين يختفون وراء جدران منظورة أو غير منظورة. كانت تتوارد إلى مسمعي دعوات صريحة تطالب بالتخلص منهم نهائيًا: فقد كانت سياسة القتل الجماعي والإبادة تلقى قبولاً لدى كل أطراف الطيف السياسي الصهيوني، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وكان هؤلاء يرحبون بالقصف الشامل والمدمِّر، دونما تمييز، للمدنيين في لبنان وغزة، وإذا كان هناك أي نقد وجِّه إلى الحكومة، فهو أنها لم تسمح للجيش بالتصعيد.

لم يلحق دمار كبير بتيفون نتيجة إطلاق حزب الله لصواريخ الكاتيوشا من لبنان، لكن أحد تلك الصواريخ كاد أن يصيب منزلي. خطر ببالي آنذاك أن ذلك لابد وأن يكون كفيلاً بالقضاء على أي رغبة في شن المزيد من الحروب الإسرائيلية وبأنه سيستثير الرغبة في إيجاد حلول سلمية للمشاكل والتحديات التي تواجه الدولة اليهودية. لكنني كنت مخطئًا. كان الجميع يرغب في المزيد من

الحروب، البقال أو المرأة في موقف الحافلات العامة أو المدرِّس في مدرسته أو المحامي الذي يقطن بجواري، جميعهم. وكان هؤلاء، إلى جانب ذلك، يبحثون عن رجل قوي يقودهم. كان المجتمع الإسرائيلي قد أصابه السأم ولم يعد راغبًا في اللعبة الديمقراطية التي لم تكن حقيقية في أي وقت على الإطلاق. صارت الحياة السياسة تذكِّرنا، أكثر فأكثر، بالأيام الأخيرة لجمهورية فايمر.

خلال حرب لبنان الثانية، قمت مع زملائي من الناشطين في الشمال بتشكيل جبهة مناهضة للحرب. نظَّمنا مظاهرات بأعداد متواضعة، وعندما كنا ننجو من ضربات رجال الشرطة، كان علينا مواجهة حنق المارّين في الشارع. وفي خضم تلك الجهود التي كان مصيرها الإخفاق، دُعيتُ، لأول مرة بعد غياب طويل، إلى مناظرة حية على التلفزيون الإسرائيلي. كان بين أعضاء مجموعة المشاركين في المناظرة التي أرادت محاكاة محكمة عسكرية أمْثُل أمامها، رئيس تحرير مرموق ووزير عدل سابق، كما كان الشاهد الأساس للادّعاء هو زميلي القديم، البروفيسور بِني مُرس. وكما أوردت سابقًا، كان مُرس أحد أفراد حركة التأريخ الجديدة، لكنه، ولأسباب عديدة (قد يكون من بينها عدم رغبته في أن يصبح منبوذًا مثلي) أعاد النظر في تأويله لأحداث عام 1948 بما يُرضي أجهزة الإعلام الإسرائيلية والوسط الأكاديمي الإسرائيلي. تم تسويغ التطهير العرقي الذي حصل عام 1948، وتسويغ الأسلوب المتَّبع لتحقيقه حيث يصبح سياسة مستقبلية. كان مُرس، على ما يبدو، قد أصبح خبيرًا في الذهنية العربية والإسلامية، ما من شك بأنها لفتة جريئة من شخص لا يقرأ العربية ولا يكتبها. وهكذا اتهمني مُرس خلال المحاكمة العسكرية المتلفزة بالعمل لصالح العدو. لم أظهر ثانية على شاشة التلفزيون الإسرائيلي، مع أنني تدبّرت أمري، رغم الصراخ الصاخب الصادر عن المشرف على الجلسة «أنت خائن»، ورغم ما قاله وزير العدل السابق مضيفًا: أنت عميل لحزب الله؛ ودعوت الناس للانضمام إلى مظاهرة في تل أبيب مناهضة للحرب. وأنا واثق من أن الناشطين الآخرين يعرفون قواعد اللعبة. عندما تجري دعوتك إلى هذه الوسيلة الإعلامية الضحلة

التي تسمى تلفزيون، وخصوصًا عندما تُدعى كشاهدٍ معادٍ، عليك أن تركّز على ما تود قوله وإغفال أسئلةِ من يجري المقابلة كليًا. جرت المقابلة على سطح بناء شاهق قرب حيفا، كانت القناة العاشرة متشوقة إلى إيقاعي في شرك، ولا مانع من سقوط صاروخ كاتيوشا إن أمكن، كي تكون الرسالة واضحة قدر الإمكان. شعرت بأنه قد تم، عمدًا، وضع المقعد الذي كنت أجلس عليه أقرب ما يمكن إلى حافة السطح، ولم يكن هناك سور أو حاجز يحميني من السقوط، ولهذا كنت أحاول ألا أستثار أكثر من اللازم كيلا أقع. غمرني الارتياح عندما انتهت المقابلة، لاسيما عندما وجدت نفسي على أرض أكثر أمانًا.

كان ذلك هو ما دعاني للبحث عن ملاذ أكاديمي أكثر أمامًا خارج إسرائيل. أصبح الأمر أكثر إلحاحًا بعد أن شرعت رسائل التهديد الصريح بالقتل ترِدُ إلى منزلي. كنت أجد في صندوق البريد الخاص بي رسائل ملوثة بالبراز، ما يعني أن المرسلين كانوا يعرفون عنوان المنزل، بل إن أحد المتصلين المداومين بالهاتف أشار إلى أنه يعرف تحركات زوجتي وأطفالي وهددني بقتلهم. أما رجال الشرطة الذين كنت قد قدمت إليهم شكوى قبل عام، فقد نصحوني بتغيير آرائي السياسية كأفضل حل لوضع حد لتلك التهديدات. ولم يخل الأمر من لحظات تثير الضحك. ذات مرة سحبتْ زوجتي رسالة ملوثة بالبراز من صندوق البريد من دون انتباه ووضعتها في حقيبة يدها فقد كانت في عجلة من أمرها. لم نستطع طوال اليوم تحديد مصدر الرائحة الكريهة وظللنا نتبادل نظرات الشك إلى أن عثرنا على مصدر «قنبلة القاذورات» تلك. اليهود الإسرائيليون يترددون إلى المستوصفات المحلية أكثر من أي شعب آخر في العالم ويأخذون معهم عينات عن كل ما يلزم لإجراء فحص صحي شامل؛ وبالتالي لم يكن مفاجئًا أن تكون هذه الطريقة إحدى الطرق الشائعة للتخويف بين أفراد دولة يهودية مهووسين بصحتهم.

كانت التهديدات الهاتفية تأتي بأصوات مختلفة. بعض تلك الأصوات كانت تتكلم بلكنة شمال إفريقية، وكانت أعلى من باقي الأصوات ولا تتورع عن

الصراخ والشتم؛ ولكن كان هناك شيء من الحميمية في تلك الأصوات يخفف من وقع التهديدات، في حين كان اليهود الروس يتكلمون بهدوء ويقدمون أنفسهم على أنهم أعضاء في منظمات المافيا المحلية أبرموا عقودًا لقتلي. كما كانت بعض الأصوات أصواتًا لشباب إسرائيليين لا يستطيعون صياغة جملة كاملة. لكن الرسالة كانت واضحة، وصل الأمر حد تلقّي أكثر من تهديد أو ثلاثة تهديدات يوميًا. أما تغيير رقم الهاتف فلم يضع حدًا لتلك التهديدات سوى لفترة وجيزة.

عندما وجدت نفسي منبوذًا داخل جامعتي، أُجري حوار طرشان مع نظرائي وجيراني وأصدقاء عائلتي وأصدقاء طفولتي، فاقدَ الأمل في حصول أي تغيير من الداخل، ولا أكف عن التأكيد بأن ممارسة الضغط على إسرائيل وتحويلها إلى دولة منبوذة هما المصير الذي ينتظرها، ازدادت قناعتي بأن الوقت قد حان لنا كعائلة لنجرب العيش في مكان آخر.

اقترح بعض الأصدقاء المخلصين علي أن أتقدم بطلب إلى جامعة إكستر، ضمن الطلبات التي كنت أتقدم بها، وفي صيف عام 2007، عُيِّنت أستاذًا بكرسي في قسم التاريخ في الجامعة المذكورة. من الوجهة الأكاديمية، كان الأمر منطقيًا. والواقع أنني لم أكن لأطلب أفضل من ذلك المنصب من الناحية الأكاديمية. وفجأة، برز ثانية ذلك الفرق الواضح بين الحياة المهنية والالتزام من جهة، والأنشطة العامة، من جهة أخرى. كان التكيف الاجتماعي مع الحياة الإنكليزية أمرًا صعبًا. فقد كان المجتمع الإنكليزي مجتمعًا مهذبًا محترمًا، ودودًا من نواح عدة ، لكنه كان انطوائيًا إلى أبعد الحدود إلا إذا كنت تعيش في إحدى الحواضر المدينية، ولم نكن نعيش في إحدها. كان الأطفال لايزالون يُعتَبرون مسؤولية، وإن كانت مسؤولية لا يمكن تفاديها، أما المطبخ المحلي فكان على حاله من السوء، هذا إضافة إلى فترات بعد الظهر الشتوية التي يلفها الظلام، وفترات الصباح المبللة بالأمطار على مدار العام. ولكن يا له من فردوس ثقافي غني حافل بالإبداع والكياسة!. وحتى عندما ضربته الأزمة المالية، ظل المجتمع

الإنكليزي فضاء يمكن للمرء فيه أن يحلم بغَدٍ أكثر إشراقًا، بل بمستقبل أكثر تصالحًا وسلامًا بين إسرائيل وفلسطين.

لم تخل الحياة في بريطانيا من بعض الزوايا المظلمة: أزمات داخلية لا يلاحظها أحد أو لا يناقشها أحد، أقليات منبوذة تشكل هدفًا للسلطات ورجال الشرطة المصابين برهاب الأجانب. شعرت بإغراء يدفعني للانخراط في مكافحة رهاب الإسلام على نحو خاص، بما أنه يتصل اتصالاً وثيقًا بالقضية الفلسطينية. كان المهاجرون المسلمون من جنوب شرقي آسيا وإفريقية والعالم العربي يشكلون بعض المجتمعات الصغيرة التي تعلمتُ احترامها والاختلاط معها قبل انقضاء العام الأول من انتقالي إلى موقعي الجديد.

عندما وصلت إلى إنغلترا، لم تخفِ الهيئات الرسمية للمجتمع اليهودي هناك ارتباطها الوثيق بإسرائيل وبالفكر الصهيوني التقليدي. قال جون بنيامين، المدير التنفيذي لمجلس مندوبي اليهود البريطانيين، للصحافة:

> بعد أن استغل بابيه، إلى الحد الأقصى، الحريات الممنوحة له في إسرائيل، الدولة التي يهاجمها دونما خجل، قرَّر فتح دكان له هنا. ومع أن ذلك يوفّر للأكاديميين هنا فرصةَ تحدّيه في أجندته التعديلية، ثمة حقيقة مقلقة وهي أن قاعات المحاضرات والندوات في إكستر تحفل بعقول شابة يسهل التأثير فيها، وسوف تكون عرضة لآرائه المتحيزة.

وحذا حذوه متش سيمنز، مدير حملة اتحاد الطلبة اليهود، الذي قال: «نحن لا نشعر بالغضب أو بالإحباط لأنه جاء إلى المملكة المتحدة. ما يدعو للقلق هنا هو أنه قد يستغل منصبه للتعبير عن دعمه لمقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين». كان جوابي أنه عندما تتحول دور الكنيس اليهودي إلى سفارات إسرائيلية، لا ينبغي لها أن تُدهش عندما يستهدفها المجتمع بهذه الصفة، بدل الزعيق والتحذير من نشوء حركة لاسامية جديدة. تجاهلت جامعتي تلك الاتهامات الخبيثة، وكانت تلك تجربة جديدة لي.

لم أفسد عقول طلابي، كما كان يخشى مجلس المندوبين، لكنني كنت ناشطًا على جبهتين في المملكة المتحدة. كان من السهل، من على بُعْد، رؤية انسداد أفق حل الدولتين، والحاجة الملحة لطرح حل الدولة الواحدة. بدا وكأن راحة البال التي نعمت بها مؤخرًا يستحق أن يشعر بها كل فرد في وطني. ولكن لا يمكن تحقيق تلك الراحة من خلال الأنموذج الذي تستخدمه إسرائيل بصورة متواصلة لترسيخ احتلال فلسطين وسلبها. لم أكن الوحيد الذي ساوره هذا الشعور. فمنذ قدومي إلى بريطانيا، تنامى عدد الأشخاص، داخل فلسطين وخارجها، الملتزمين بفكرة الدولة الواحدة في فلسطين/ إسرائيل، تناميًا أسّيًا. نُشِرَتْ كتب وعُقِدَت مؤتمرات وشُكِّلت منظمات سياسية. بلغت الحركة مستوى من النضج يسمح بظهور المزيد من الأفكار والدراسات حول الوقت المناسب للتقدم بالاقتراح، إما نتيجة الانهيار الاقتصادي أو الزلزال السياسي أو حتى كارثة بيئية. ومهما كان نوع المدّ الذي سيؤدي إلى التحول ويمكّن من تحقيق الفكرة، كانت هناك حاجة إلى نشطاء، لاسيما داخل إسرائيل وفلسطين، يسعون لإيجاد أنموذج بديل عن دولة إسرائيل القائمة على الفصل العنصري.

وبوصفي مؤرخًا، كان بوسعي النظر إلى المستقبل والشعور بالمزيد من اليقين بشأن الصراع على الذاكرة وعلى الماضي. أدركتُ، عندما كنت في بريطانية، أن الأسطورة الإسرائيلية المزيفة والمفبركة قد اختفت من المراكز الأكاديمية الجادة ورفضها الجمهور المثقف، لا في المملكة المتحدة فحسب، بل في كل أنحاء العالم. مع ذلك نحن لم نكسب المعركة بعد. فالنخب السياسية ووسائل الإعلام الموالية للاتجاه السائد وأجزاء لا بأس بها من المجتمع الأميركي ومن التجمعات اليهودية في العالم، مازالت تردد أساطير الماضي كالببغاوات. ولن تُحسَم المعركة على الماضي قبل أن يتم تصحيح آثام التطهير العرقي بعودةِ لاجئي عام 1948 إلى أرض وطنهم داخل إسرائيل، وقبل إنشاء دولة تقوم على المساواة في كل مجالات الحياة الإنسانية والمدنية.

لكن الحملة الأهم والرامية إلى إنهاء الآثام الحالية التي يجري ارتكابها على

الأرض، قد فشلت حتى الآن. ورغم التغيير النوعي الذي طرأ على المزاج العام العالمي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، فإن الحكومات الحالية رفضت تغيير سياستها إزاء إسرائيل، كما ظهر بوضوح خلال الاعتداء الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني عام 2009. وما لم يطرأ تغيير على السياسات، فسوف تستمر تلك المذابح كما سيستمر التطهير العرقي الشامل في فلسطين الذي بدأ عام 1948. إن تفكك القيادة الفلسطينية لن يكون عامل قوة بهذا الشأن، ومع ذلك، يمكن القول إن صمود الفلسطينيين، حيثما كانوا، واستعدادهم للعيش المشترك مع مجتمع المستوطنين الكولونيالي الذي قام على أنقاض أراضيهم وقراهم ومدنهم، ومشاعرهم الإنسانية الصرفة تنطوي جميعها على بذور الأمل في المستقبل.

ولو تَبادَر إلى ذهني لوهلة أن مغادرة إسرائيل/ فلسطين تساعد على استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الأساس ولحياتهم، لكنت قد غادرتها منذ زمن طويل. مع ذلك، يراودني شعور متواضع بالإنجاز عندما أجد أن العديد من أصدقائي الفلسطينيين شعروا بالحزن لذهابي، وأمطروني بالهدايا، التي سأحضرها معي عندما أعود، وبالتكريم الذي لا أستحقه.

9) «حقول القتل»* في غزة

في عام 2004، بدأ الجيش الإسرائيلي بناء أنموذج لمدينة عربية في صحراء النقب بحجم مدينة حقيقية، كانت تضم شوارع تحمل أسماء ومساجد ومبانٍ عامة وسيارات. وفي شتاء عام 2006، أي بعد أن حارب حزب الله إسرائيل وأجبرها على التراجع في الشمال، أصبحت تلك المدينة الأنموذج، التي بلغت كلفة بنائها 45 مليون دولار، صورة عن غزة، يمكن فيها للجيش الإسرائيلي التحضير «لمعركة أفضل» ضد حماس في الجنوب[1]. عندما زار دان حالوتس، قائد الجيش الإسرائيلي، الموقعَ بعد حرب لبنان الثانية، قال للصحفيين: إن الجنود كانوا يتدربون على سيناريو سوف تتكشف فصوله في الأحياء المكتظة بالسكان في مدينة غزة[2]. وبعد أسبوع من قصف غزة، حضر وزير الدفاع إيهود باراك تدريبًا على الحرب البرية. صوّرته طواقم التلفزيونات الأجنبية وهو يراقب القوارب البرية تجتاح المدينة الأنموذج، وتقتحم المنازل الخالية وتقتل،

من دون شك، «الإرهابيين» المختبئين داخلها[3].

في شهر حزيران عام 1967، صرح بنحاس سابير الذي كان وزير المالية الإسرائيلي آنذاك قائلاً: المشكلة في غزة. لقد كنت هناك عام 1956 وشاهدت أفاع سامة تتجول في الشوارع. علينا أن نوطّن بعضهم في سيناء، ونأمل أن يهاجّر الباقون[4]. كان سابير آنذاك يناقش مصير الأراضي التي تم احتلالها مؤخرًا: «فقد كان مع باقي الوزراء في الحكومة يرغبون في قطاع غزة ولكن من دون سكانه. وقد اعتاد الإسرائيليون أن يُطلقوا على غزة اسم «وكر الأفاعي/ مآرات نخشيم». قبل اندلاع الانتفاضة الأولى، أي عندما كان قطاع غزة يورّد إلى تل أبيب أشخاصًا يغسلون الأطباق وينظفون الشوارع ويعملون بأعداد كبيرة في قطاع البناء الوطني، كان سكانه يصوَّرون على نحو أكثر إنسانية. لكن شهر العسل انتهى مع اندلاع الانتفاضة الأولى، بعد حصول عدة حوادث قام فيها بعض أولئك العمال بطعن أرباب عملهم بالسكاكين. ولَّد التعصبُ الديني، الذي زُعِمَ أنه الدافع وراء تلك الهجمات، موجةً من رهاب الإسلام في إسرائيل، ما أدى إلى إغلاق غزة لأول مرة وإلى إحاطتها بسور مكهرب. ظلت غزة، حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، معزولة عن إسرائيل وظل دورها محصورًا بتوريد اليد العاملة الرخيصة؛ وخلال التسعينيات، كان «السلام» في ما يخص غزة يعني تحوّلها التدريجي إلى غيتو.

في عام 2000، بدأ دورون ألموغ، قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، بضبط حدود غزة أمنيًا وقال متبجحًا: «أنشأنا نقاط مراقبة مجهزة بأفضل التقنيات وسمحنا لجنودنا بإطلاق النار على أي شخص يصل إلى مسافة ستة كيلومترات عن السور»، واقترح تبنّي سياسة مماثلة في الضفة الغربية[5]. خلال الفترة 2008/ 2009، فقط، قتل الجنودُ مئة فلسطيني لمجرد اقترابهم من السور. واعتبارًا من عام 2000 ولغاية اندلاع حرب غزة عام 2009، قتل الجنودُ الإسرائيليون 3000 فلسطيني في غزة بينهم 634 طفلاً[6].

خلال الفترة 1967-2005، كان المستوطنون اليهود في مستوطنة غوش

كاتيف ينهبون الأراضي والمياه في قطاع غزة على حساب السكان الأصليين. كان ثمن السلام والأمن لفلسطينيّي غزة هو الاستسلام للسجن وللاستيطان. ولكن اعتبارًا من عام 2000، اختارت أعدادٌ كبيرة من الفلسطينيين، بدل ذلك، تصعيدَ المقاومة. لكنها لم تكن مقاومة من النوع الذي يقرّه الغرب لأنها كانت إسلامية وعسكرية. وكانت السمة المميزة لتلك المقاومة استخدام صواريخ القسام البدائية، التي كانت في البداية تُطلَق معظم الوقت على المستوطنين في غوش كاتيف. وكان وجود المستوطنين يجعل من الصعب على الجيش الإسرائيلي الرد بقسوة مماثلة كالتي يستخدمها ضد الأهداف الفلسطينية. وهكذا تم إجلاء المستوطنين، لا كجزء من عملية سلام أحادية الجانب كما ادّعى كثيرون آنذاك، بل لتسهيل أي عملية عسكرية لاحقة ضد قطاع غزة ولدعم السيطرة على الضفة الغربية.

بعد الانسحاب من غزة، استلمت حماس زمام الأمور، أولاً من خلال انتخابات ديمقراطية، ومن ثم من خلال حركة انقلاب وقائية جرت بغرض الحيلولة دون استيلاء فتح المدعومة أميركيًا على الحكم؛ وفتح هي الحزب السياسي العلماني الحاكم في الضفة الغربية. في هذه الأثناء، استمر حرسُ الحدود الإسرائيليون بقتل كل من يقترب من السور أكثر من اللازم، كما فُرِضَ حصارٌ اقتصادي على القطاع. وكانت حماس ترد بإطلاق الصواريخ على مدينة سديروت الإسرائيلية الواقعة في الجنوب، وهو ما وفّر الذريعة للحكومة لاستخدام سلاح الجو وسلاح المدفعية والبوارج. كانت إسرائيل تدّعي أنها تطلق النار على «مواقع إطلاق الصواريخ»، لكن الواقع يقول إن الأهداف كانت أكثر انتشارًا. كان معدل الإصابات عاليًا: ففي عام 2007، وحده، قُتِل 300 شخص في غزة، كان بينهم عشرات الأطفال[7].

كانت إسرائيل تبرر ممارساتها في غزة باعتبارها تشكّل جزءًا من مكافحة الإرهاب، لكن ممارساتها كانت تخرق كل القوانين العالمية الخاصة بالحرب. ويبدو أنه لا مكان للفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية إلا إذا ارتضوا العيش

من دون الحقوق المدنية والإنسانية الأساس. فبإمكانهم الاختيار بين العيش مواطنين درجة ثانية داخل دولة إسرائيل، أو نزلاء سجنَيْن هائلَيْن هما الضفة الغربية وقطاع غزة. أما إذا لجأوا للمقاومة، فالغالب أنهم إما أن يُسجنوا من دون محاكمة أو يُقتلوا. تلك هي رسالة إسرائيل إليهم.

كانت القرى والبلدات على الدوام تشكّل قاعدة الثورة في فلسطين. وأين يمكن أن تنشأ الثورة إلا في تلك الأمكنة؟، وهذا ما جعل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، سواء أكانت حقيقية أم مجرد أنموذج، تُصنَّف منذ الثورة العربية عام 1936 في الخطط والأوامر العسكرية باعتبارها «قواعد معادية». لابد لأي ردٍّ أو إجراءٍ عقابي من أن يطال المدنيين، وقد يكون بينهم عددٌ ضئيل من الأشخاص المنخرطين في مقاومة فعلية ضد إسرائيل. كانت حيفا، عام 1948، تُعامَل معاملة قاعدة معادية، وكذلك كانت جنين عام 2002؛ مثلما تُعامَل الآن كلٌّ من بيت حانون ورفح ومدينة غزة في القطاع. وعندما لا يرافق القدرةَ النارية وازعٌ أخلاقي يمنع ارتكاب المجازر بحق المدنيين، ينشأ الوضع الذي نراه حاليًا في غزة.

لكن نزع السمة الإنسانية عن الفلسطينيين لا يقتصر على الخطاب العسكري. ثمة صيرورة مماثلة تجري داخل المجتمع المدني الإسرائيلي، وهي تفسّر الدعم الكبير للمجازر التي تحدث داخل غزة. فقد قام اليهود الإسرائيليون بتجريد الفلسطينيين، سواء أكانوا سياسيين أو جنودًا أو مواطنين عاديين، من أي سمة إنسانية حيث أصبح قتلهم يبدو أمرًا طبيعيًا، مثلما بدا طردهم من البلاد عام 1948 أو سجنهم داخل حدود الأراضي المحتلة. ويُظهِر ردُّ الفعل الغربي أن قادته السياسيين أخفقوا في رؤية الصلة المباشرة بين تجريد الصهيونية للفلسطينيين من أي سمة إنسانية وسياسات إسرائيل البربرية في غزة. وثمة خطر حقيقي من أن تؤدي تداعيات «عملية الرصاص المصهور» إلى تحويل غزة إلى مدينة أشباح شبيهة بالمدينة الأنموذج الموجودة في النقب.

بعد قضاء فترة طويلة في الخارج، عدت إلى إسرائيل مع بدء الهجوم

الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني عام 2009. كانت الدولة، عبر وسائل الإعلام وبمساعدة الأكاديميين فيها تتحدث بصوت واحد، صوت أعلى مما كان خلال حرب لبنان الثانية عام 2006. ومرة أخرى، كانت إسرائيل غارقة في لجة غضب يستند إلى تبرير أخلاقي جرت ترجمته إلى سياسات مدمِّرة في قطاع غزة. وينبغي دراسة هذا التبرير الذاتي المخزي للوحشية ومن ثم الإفلات من العقاب لكي نفهم شبه الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل دوليًا رغم ممارساتها في غزة.

استند التبرير المذكور، أولاً وأخيرًا، إلى أكاذيب صرفة كان يجري بثُّها بلغة مبهمة تذكرنا بسنوات الثلاثينيات الظلامية في أوربة. فخلال الهجوم الضاري على غزة، كان يجري بث نشرات أخبار تلفزيونية وإذاعية، كل نصف ساعة، تصف سكان غزة بالإرهابيين وتصف المجزرة التي تقترفها إسرائيل بحقهم بأنها دفاع عن النفس. كانت إسرائيل تقدم نفسها لشعبها بصورة ضحية محِقّة تدافع عن نفسها في مواجهة شر مستطير. تم تجنيد الوسط الأكاديمي لبيان مدى وحشية وشيطانية الصراع الفلسطيني إذا قادتْه حماس. وكان أولئك نفس الأكاديميين الذين قاموا بشيطنة القائد الفلسطيني العلماني الراحل ياسر عرفات ونزعوا الشرعية عن حركة فتح التابعة له، خلال الانتفاضة الثانية.

لكن الأكاذيب ومحاولات تشويه الحقائق لم تكن الجانب الأسوأ في الموضوع، بل كان الهجوم المباشر على آخر ما تبقى من إنسانية وكرامة الشعب الفلسطيني، من وجهة نظري، هو أكثر الجوانب مدعاة للغضب. فقد عبّر الفلسطينيون داخل إسرائيل عن تضامنهم مع سكان غزة، وبالتالي تم اعتبارهم طابورًا خامسًا داخل الدولة اليهودية؛ وغدا حقهم في البقاء في أرض وطنهم مدعاة للشك لأنهم لم يدعموا العدوان الإسرائيلي. أما الأشخاص القلائل بين هؤلاء ممن وافقوا على الظهور في وسائل الإعلام المحلية، وبرأيي أنهم ارتكبوا بذلك خطأ، فقد جرى استجوابهم وليس إجراء مقابلة معهم، كما لو أنهم نزلاء في أحد سجون الشين بيت. وقد سبقتْ ظهورَهم، وتَبِعَتْه أيضًا، ملاحظاتٌ

عنصرية مهينة، واتّهموا بأنهم ينتمون إلى شعب متعصب يفتقر للتفكير العقلاني. لكن أحطّ تلك الممارسات كانت تتعلق ببعض الأطفال الفلسطينيين الآتين من الأراضي المحتلة للعلاج من السرطان في مشافي إسرائيلية. فقد تردد ممثلو الإذاعة الإسرائيلية إلى المستشفيات أكثر من مرة ليطلبوا من أهالي الأطفال إخبار المستمعين الإسرائيليين كم كانت إسرائيل محقة في هجومها وكم كانت حماس شريرة في دفاعها عن غزة.

والواقع أنه لا حدود للنفاق الذي يولّده ذلك الغضب المستند إلى تسويغ أخلاقي. فقد كان خطاب الجنرالات والسياسيين ينوس على نحو عجيب بين مديح الذات بالنظر إلى الإنسانية التي يُظهرها الجيش في عملياته «الجراحية»، من جهة، والحاجة إلى تدمير غزة نهائيًا، بطريقة إنسانية طبعًا، من جهة أخرى. كان ذلك الغضب المبرَّر أخلاقيًا ظاهرة ثابتة في أثناء عملية سلب الإسرائيليين فلسطين، ومن قبلهم الصهاينة. فكل ممارسة، سواء أكانت تطهيرًا عرقيًا أو احتلالاً أو مذبحة أو تدميرًا، تُصوَّر على الدوام بأنها صائبة من الوجهة الأخلاقية، عملاً من أعمال الدفاع عن النفس الصرف ترتكبه إسرائيل على مضض في حربها ضد أسوأ أنواع الكائنات البشرية. يستكشف غابي بتربيرغ، في كتابه القيّم «عودة الصهيونية: أساطير وسياسة والبحث الأكاديمي في إسرائيل[8]/ The Return of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel» الأصولَ الإيديولوجية والتطورَ التاريخي لهذا التبرير الذاتي. فبإمكان المرء أن يسمع حاليًا في إسرائيل، من أقصى اليسار السياسي إلى أقصى اليمين السياسي، من حزب ليكود وحزب كاديما إلى حزب العمل، من الوسط الأكاديمي إلى وسائل الإعلام، أصواتًا تدعم هذا الغضب المبرَّر أخلاقيًا لدولة تقوم أكثر من أي دولة في العالم بتدمير سكان البلاد الأصليين وسلبهم أرضهم.

ومن الأهمية بمكان استكشاف الأصول الأيديولوجية لهذا الفكر واستخلاص الاستنتاجات السياسية الضرورية. هذا الغضب المبرَّر أخلاقيًا يوافر للمجتمع وللسياسيين في إسرائيل وقاءً من أي نقد أو توبيخ خارجي.

والأسوأ من هذا أنه يُتَرجَم دائمًا بصورة سياسات مدمرة ضد الفلسطينيين. ففي غياب آلية داخلية للنقد وضغط خارجي، يصبح كل فلسطيني هدفًا محتملاً. وبالنظر للقدرة النارية للدولة اليهودية، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى المزيد من القتل والمذابح والتطهير العرقي.

الإحساس بالرضا الأخلاقي عن الذات هو فعل قوي التأثير من أفعال الإنكار والتبرير. وهو يفسّر سبب عزوف المجتمع الإسرائيلي عن التأثّر بمصطلحات مثل الحكمة أو الإقناع بالمنطق أو الحوار الديبلوماسي. وإذا لم يرغب المرء في تأييد العنف وسيلةً لمعارضة هذه السياسة الحكومية، فليس أمامه سوى سبيل واحد: تحدي هذه السياسة بكليتها بوصفها أيديولوجية شريرة يُقصَد بها التغطية على الفظائع المرتكبة بحق البشر. الاسم الثاني لهذه الأيديولوجية هو الصهيونية، والأسلوب الوحيد للتصدي لهذه الأيديولوجية، هو الاستنكار الدولي للصهيونية بحد ذاتها، وليس لبعض الجوانب المعينة للسياسة الإسرائيلية. وعلينا أن نحاول أن نشرح للعالم وللإسرائيليين أنفسهم أن الصهيونية هي أيديولوجية تُقِرّ التطهير العرقي والاحتلال والمذابح. ما نحتاجه اليوم ليس إدانة المذابح الأخيرة في غزة فقط، بل نزع الشرعية عن الأيديولوجية التي أنتجت هذه السياسة وبرَّرتها أخلاقيًا وسياسيًا. ولنأمل هنا أن تقوم أصوات مؤثرة في العالم بإبلاغ الدولة اليهودية أن هذه الأيديولوجية والسلوكية العامة للدولة غير محتملة وغير مقبولة، وأن إسرائيل ستظل عرضة للمقاطعة وللعقوبات طالما استمرت تلك الأيديولوجية وتلك السلوكية.

لكنني لست بالساذج. وأنا أعلم أنه حتى قتل مئات الفلسطينيين الأبرياء لن يكون كافيًا لإحداث تحوّل كهذا في الرأي العام الغربي. بل إن من المستبعد أن تحرّك الجرائمُ المرتكبة في غزة الحكوماتِ الغربية وتدفعها لتغيير سياستها إزاء فلسطين. مع ذلك، لا يمكننا أن ندع عام 2009 يمر كغيره من الأعوام، وأن يكون أقل أهمية من عام 2008، الذكرى الستون للنكبة، الذي لم يحقق آمال العديد منا في تحوّل موقف العالم الغربي إزاء فلسطين والفلسطينيين تحولاً

دراماتيكيًا. ويبدو أن الجرائم، وحتى الجرائم المروعة كالإبادة الجماعية في غزة، تعامَل بوصفها أحداثًا منفردة لا تربطها صلة بأحداث الماضي ومنفصلة عن أي أيديولوجية أو أي نظام. علينا خلال السنوات القليلة القادمة أن نحاول إعادة ربط الرأي العام بتاريخ فلسطين وبآثام الأيديولوجية الصهيونية. هذه هي الوسيلة المثلى لتفسير عمليات الإبادة الجماعية مثل حرب غزة ولاتخاذ إجراءات وقائية تحول دون حدوث الأسوأ مستقبلاً.

من الوجهة الأكاديمية، تم تنفيذ ذلك. التحدي الأساس الذي نواجهه هو العثور على الوسيلة الفاعلة التي تمكننا من شرح الصلة التي تربط بين الأيديولوجية الصهيونية وسياسات التدمير الماضية، والأزمة الحالية. عندما يتوجه اهتمام العالم إلى فلسطين، يسهل القيام بذلك. وعندما يصبح الوضع في غزة «أهدأ» وأقل دراماتيكية، يعود مجال الاهتمام الضيق لوسائل الإعلام الغربية إلى تهميش المأساة الفلسطينية وإهمالها، إما بسبب حالات الإبادة الجماعية المرعبة في إفريقية، أو بسبب الأزمة الاقتصادية أو السيناريوهات التي يجري رسمها في كل أنحاء العالم ليوم القيامة البيئي. وفي حين لا تبدو وسائل الإعلام الغربية، غالبًا، مهتمة بتخزين الأحداث التاريخية، فإنه لا يمكن كشف حجم الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني خلال السنوات الستين الماضية إلا من خلال إجراء تقويم تاريخي لتلك الجرائم. وبالتالي فإن دور الأكاديميين الناشطين ووسائل الإعلام البديلة هو الإصرار على تكوين هذا السياق التاريخي. وعلى أولئك الأكاديميين ووسائل الإعلام ألا يتقاعسوا عن تثقيف الرأي العام وعن التأثير في السياسيين من ذوي الضمير الحي بهدف دفعهم لرؤية الأحداث من منظور تاريخي أكثر اتساعًا.

وعلى نحو مماثل، قد يكون بمقدورنا إيجاد أسلوب شعبي، مغاير للأسلوب الخاص بالمثقفين، يساعدنا على تبيان أن السياسة الإسرائيلية خلال السنوات الستين المنصرمة كانت ناشئة عن أيديولوجية عنصرية مهيمنة تدعى الصهيونية، تغلفها طبقات من الغضب المستند إلى تبرير أخلاقي. ورغم الاتهامات المتوقَّعة

باللاسامية، فقد أزف الوقت لربط الأيديولوجية الصهيونية، في أذهان العامة، بسلسلة من الأحداث التاريخية المهمة المعروفة في إسرائيل: التطهير العرقي عام 1948، اضطهاد الفلسطينيين داخل إسرائيل في أثناء الحكم العسكري، الاحتلال الوحشي للضفة الغربية بعد حرب عام 1967 والمذبحة التي جرت في غزة عام 2009. وبالقدْر الذي كانت به أيديولوجية الفصل العنصري تفسّر السياسات القمعية لحكومة جنوب إفريقية، كانت الإيديولوجية الصهيونية، بصورتها الأكثر توافقية وتبسيطًا، تسمح للحكومات الإسرائيلية، الماضية والحاضرة، بنزع السمة الإنسانية عن الفلسطينيين حيثما كانوا وبالسعي لتدميرهم. كانت الأساليب تتغير من فترة لأخرى، ومن موقع لآخر، مثلما كانت تتغير الرواية التي تغطي تلك الفظائع. ولكن لا يمكن مناقشة النمط الواضح داخل الأبراج العاجية فقط: بل ينبغي له أن يصبح جزءًا من الخطاب السياسي حول الواقع المعاصر في فلسطين حاليًا.

يتفادى بعض الملتزمين بالعمل في مجال العدالة والسلام في فلسطين، من دون قصد، هذا الجدل عن طريق التركيز، ولسبب لا يخفى، على الأراضي المحتلة. ما من شك بأن مناهضة السياسات الإجرامية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة مهمة ملحة. لكن ذلك لا ينبغي له أن ينقل إلى الغرب رسالة مفادها أن فلسطين مؤلّفة فقط من الضفة الغربية وقطاع غزة وأن الفلسطينيين هم فقط من يعيشون في هذين المكانين. علينا أن نوسّع توصيف فلسطين جغرافيًا وديموغرافيًا بأن نعيد سرد الرواية التاريخية لأحداث العام 1948 وما بعده، وأن نطالب بحقوق إنسانية ومدنية متساوية لجميع الأشخاص الذين يعيشون، أو كانوا يعيشون، في المكان الذي يضم حاليًا إسرائيل والأراضي المحتلة.

وعندما نبيّن الصلة بين الأيديولوجية الصهيونية والسياسات الماضية والفظائع المرتكبة حاليًا، سوف يتوفر لدينا تفسير واضح ومنطقي لدعم حملة المقاطعة والكشف والعقوبات ضد إسرائيل. إن التحدي الجاري بأساليب لاعنفية لدولة تستند إلى أيديولوجية تعتمد التبرير الأخلاقي للذات، يدعمها

عالمَ مصاب بالبكم في قسمه الأكبر، تمارس السلب والتدمير ضد سكان فلسطين الأصليين، لهو قضية أخلاقية محقّة. وهو إلى جانب ذلك أسلوب فعال لاستثارة الرأي العام ليس فقط ضد سياسة الإبادة الجماعية كتلك الممارَسة في غزة، بل، وكما نأمل، لمنع ارتكاب فظائع مستقبلية. والأهم من ذلك كله، أنه سيفقأ بالون الغضب المستند إلى تبرير أخلاقي الذي لا يكف عن خنق صوت الفلسطينيين. وسوف يساعد، إلى جانب ذلك، على وضع حد للموقف السلبي الذي يقفه الغرب حيال سلوكية الدولة الإسرائيلية. ومع تنامي هذا التيار على نحو مطرد، كلنا أمل في أن تبدأ أعداد متزايدة من الشعب الإسرائيلي برؤية الطبيعة الحقيقية للجرائم المرتكبة باسمهم، وسوف يتوجه غضبهم العنيف نحو من احتجزهم مع الفلسطينيين داخل هذه الدائرة التي لا ضرورة لها من العنف وسفك الدماء.

خاتمة

المشروع: نزع سلاح إسرائيل

عندما أبصرتُ النور، كان عمر دولة إسرائيل لا يتجاوز الثمانية أعوام. وعندما التحقتُ بالخدمة العسكرية، كان قد انقضى ربع قرن تقريبًا على إنشاء الدولة. خلال السنوات الخمس والعشرين الأوَل من وجود الدولة، وبعد ما يقارب القرن على الحضور الصهيوني في فلسطين، تكشّف الفضاءان المتوازيان للتجربة الإسرائيلية بوضوح وأصبحا مرئيين بما يكفي للعين الناقدة من الداخل ومن الخارج؛ لكنهما لم يكونا واضحين لي إلى أن بدأتُ ما نطلق عليه في إسرائيل اسم «إزرهوت»، أي الحياة من دون بزة عسكرية؛ أي عندما يُنهي الفرد خدمته العسكرية. لم يكن بمقدوري، حتى تلك اللحظة، رؤية ما يكمن خلف ذلك المجتمع المزدهر والثقافة الديناميكية اللذين أنتمي إليهما وأعيش في كنفهما سعيدًا آمنًا. كنت غافلاً تمامًا عن العالم الموازي الذي ينطوي على التطهير

العرقي والفصل العنصري والسلب والاحتلال.

الآن، وأنا أعود لمراجعة هذا الكتاب للمرة الأخيرة، لا يمكنني الجزم بأنني قد أجبت إجابة كاملة على لغز كيفية تحوّلي إلى منتَج لا يرتجى منه خير صاغته المنظومة التربوية والمطامح الإسرائيلية. والأمر الذي يؤرقني أكثر هو أنني لست واثقًا من أني قد أجبت على السؤال المتعلق بسبب تأخر ذلك التحوّل. هل كان سبب التغيّر حقًا، كما ادّعيتُ في هذا الكتاب، أحداث لبنان عام 1982 والدراسات التي قمت بها من أجل أطروحة الدكتوراه والمتعلقة بأحداث عام 1948؟. هل كانت العلاقاتُ الوثيقة التي ربطتني بالمفكرين الفلسطينيين خارج البلاد والبعدُ عن إسرائيل، العنصر المساعد لي في عملية إعادة برمجة جوهرية للذات بما لا يدع مجالاً للتراجع؟. لماذا لم أستطع رؤية حقيقة الواقع دون وساطة الفاصل الجغرافي أو الاختيار العَرَضي للمهنة؟.

أعدتُ قراءة التفسيرات المُعطاة بشأن «خيانتي» من قِبَل زملائي الإسرائيليين المعادين لي، وعددهم ليس بالقليل. ويبدو أن الأشخاص من أمثالي يمثّلون معاداة اليهودية الجديدة «اللاسامية» التي تضم، شأنها شأن القديمة، مكونًا مؤثرًا يرتبط بكره الذات. وأعتقد أنني عثرت على الجواب في تفسيراتهم المشوهة، التي تنم عن خبل في واقع الأمر. كانت أصولي اليهودية هي التي منعتني من الاستمرار في تحمّل الكذبة ودفعتني للمشاركة الفاعلة في كشفها.

لا أستطيع أن أتذكر بدقة اللحظة التي استعدت فيها الوعي، ولكن كانت هناك لحظة أصبحتْ فيها لايهودية المشروع ولا أخلاقيته واضحتَيْن لي. كنت، ولاأزال، أساوي بين الطبيعة اليهودية والأخلاق، ليس من باب التعالي على الآخرين، بل كإرثٍ أنتمي إليه يبعث في نفسي الارتياح وأستطيع التعويل عليه عند إصدار أحكام أخلاقية. من هذا المنظور، أعتقد أن المشروع الصهيوني أساء إلى هذا النوع من اليهودية وهذا النوع من المناقبية. الأسوأ من ذلك كله، والأمر الذي أشعرني بالإحباط والحنق، هو الاستغلال الصهيوني، ولاحقًا الإسرائيلي، لذكرى المحرقة اليهودية لتسويغ سلب فلسطين. الاستغلال واضح هنا ومع

ذلك هناك كثيرون لا يستطيعون ملاحظته. كانت نقطة الانطلاق هذه، الإنسانية واليهودية، هي التي دفعت مؤخرًا بالعديد من اليهود إلى معارضة الجرائم والسياسات التي تجري باسم دولة إسرائيل. وباسم الإرث المذكور، لعب اليهود أدوارًا فاعلة في مناهضة سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقية، والتمييز العرقي في الولايات المتحدة، والأنظمة الاستبدادية في أمريكا الجنوبية والإمبريالية في جنوب شرقي آسيا والاستعمار الجديد في إفريقية. ولو أن نفس نقاط الانطلاق الأخلاقية والمناقبية لتلك الاحتجاجات تم تطبيقها على إسرائيل، لما كانت قد اعتُبرَت دولة فريدة من نوعها.

ورغم وضوح هذا الموقف لي حاليًا، فإنني أدرك أن من الصعب على الآخرين، حتى في الوقت الحالي، القيام بهذه الرحلة بأنفسهم لأن الحركة الصهيونية بدأت بصورة استجابة نبيلة لمشكلة عويصة حقيقية تتعلق بالوجود اليهودي في أوربة. لكن ذلك الدافع لنبيل تلاشى لحظة اختيار فلسطين وجهةً للحركة الصهيونية: فالأمر لم يعد إنقاذًا للناس، بل تركّز على الاستعمار والسلب.

والواقع أن الصهيونية نشأت في أوربة الوسطى والشرقية في أواخر القرن التاسع عشر كحركة يسيّرها دافعان نبيلان. الدافع الأول كان سعي القيادة اليهودية إلى العثور على ملاذ آمن لشعبها الذي كان مكشوفًا ضمن بيئة معادية لليهودية تنطوي على إمكانية ارتكاب إبادة جماعية، وهو ما تحقق في الحرب العالمية الثانية. أما الدافع الثاني فقد كان الرغبة في إعادة صياغة اليهودية بصورة جديدة علمانية بتأثير من حركات نشوء القوميات المحيطة بها، عندما أعادت كثيرٌ من المجموعات الثقافية والدينية والإثنية تعريفَ نفسها على أساس المصطلحات الجديدة التي تدير الرؤوس والخاصة بالروح القومية. وإذا أخذنا في الاعتبار الظروف السائدة آنذاك، كان السعي لتحقيق الأمان وتقرير المصير يُعتبَر مشروعًا نبيلاً وشائعًا لزمانه. ولكن في اللحظة التي دخل فيها عنصر الأرض على الدافعَيْن المذكورَيْن، أي في اللحظة التي توجّه فيها السعي نحو قطعة محددة من الأرض، تحوّل المشروع الوطني للصهيونية إلى مشروع

استعماري استيطاني، وكان ذلك، أيضًا، يُعتبَر أمرًا عاديًا في ذلك الوقت، عندما هاجر الأوربيون، ولأسباب عديدة، إلى أراضٍ خارج أوربة كانت حكوماتهم الجشعة قد استعمرتها لهم عن طريق الطرد والإبادة الجماعية. ولم يكن ذلك من النبل في شيء. عندما تحدث إبادة جماعية لا يعود هناك للأسف من سبيل للرجعة، أما إذا لم تنحدر العملية الاستعمارية إلى هذا المستوى من الروح الإجرامية، وهو الأمر الشائع، فإن المستوطنين يعودون في نهاية المطاف إلى بلادهم الأصلية وتستقل الشعوب التي كانت مستعمَرة. كانت الأرض التي رغبت فيها الحركة الصهيونية، بعد دراسة عدة خيارات أخرى، هي فلسطين، حيث عاش الشعب الفلسطيني مئات السنوات.

وصلت الموجات الأولى من المستوطنين الصهاينة إلى فلسطين خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولم يُفصح هؤلاء عن حلمهم بالاستيلاء على الأرض أو يكشفوا عن رغبتهم بتطهيرها من سكانها الأصليين. يساورني الأمل بأنني لو عشت في تلك الفترة، فلا شك بأني سأكون ضمن الأشخاص الذين اشتموا رائحة الخيانة. وأصعب ما في التاريخ الواقعي المضاد هو محاولة التكهن بالكيفية التي كان المرء ليتصرف بها في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، عندما غدت فلسطين واحدة من الأمكنة القليلة التي كان بإمكان اليهود اللجوء إليها هربًا من تفشّي الفكر النازي في أوربة. فهذه هي أكثر الفترات إثارة للفضول وهي الأساس في الإحساس بالثقة بالنفس الذي يشعر به الصهاينة في إسرائيل من أنهم، واعتبارًا من تلك اللحظة، صاروا يتمتعون بالحق الأخلاقي في القيام بكل ما في وسعهم من أجل البقاء. لكن الإرث اليهودي كان يؤمن الوسيلة التي تساعد على الانتقال بأمان بين الحاجة إلى البقاء، باعتبار ما حصل في أوربة الوسطى، وإغراء اللجوء إلى العنف لإيجاد ملاذ آمن. كان حب البقاء دافعًا إنسانيًا فرديًا وليس مشروعًا سياسيًا لسلب الأرض. لم يكن الهم الشاغل لقيادة جماعة المستوطنين في فلسطين بقاء اليهود؛ ولم تكن تسعى لتوفير السبل الكفيلة بمواجهة الكارثة التي تتهددهم في أوربة وبالتصدي لمشاعر كراهية

الأجانب التي كانت تتجلى في مواقف بعض الحكومات الغربية. وهو ما حدا بتلك القيادة إلى معارضة المحاولة الإيجابية التي قامت بها بريطانيا لإنقاذ اليهود بإحضارهم إلى بريطانيا وليس إلى فلسطين، أو بإيجاد سبل لتهريبهم إلى الولايات المتحدة برغم سياسة تحديد أعداد المهاجرين التي فرضتها واشنطن. ويُظهِر توزّع أفراد عائلتي في كل أنحاء العالم أن معظم هؤلاء وجدوا طريقة للهروب من الكارثة من دون أن يهاجروا إلى فلسطين. ولكن حتى لو كان الشخص موجودًا في فلسطين، ولو كان البقاء هو المسألة، لكان هناك شركاء فلسطينيين في هذا المشروع؛ أما إذا كان نزع الطابع العربي عن فلسطين هو الهدف، فلا أمل في تعاون الفلسطينيين بهذا الشأن. كانت النتيجة الحتمية هي تحوُّل الدافع النبيل للبقاء إلى مشروع عسكري يهدف إلى سلب البلاد انتهى بتنظيم جيش استطاع إنشاء دولة.

كانت قيادة المستوطنين، ولغاية ثلاثينيات القرن العشرين، مشغولة بكسب الشرعية والتأييد الدوليين، اللذين منحتها إياهما الإمبراطورية البريطانية لدى إصدارها وعد بلفور في تشرين الثاني عام 1917، وبالحصول على موطئ قدم ليكون دولة داخل دولة، وقد سمح لها الانتداب البريطاني بذلك. كان المأزق الرئيس الذي واجهته قيادة المستوطنين في تلك الفترة هو أن فلسطين لم تكن ليهود العالم الحلم الذي يمثل لهم الوجهة المنشودة أو الخلاص. لكن بروز الفكر النازي والفاشي في أوربة عزَّز فكرة صلاحية فلسطين لكي تكون ملاذًا آمنًا لليهود، وبدأت أعداد المستوطنين بالتنامي. مع ذلك، ولغاية انتهاء الانتداب البريطاني، لم يكن أولئك المستوطنين يشكلون سوى ثلث مجموع السكان وكانت الأراضي المملوكة لهم تشكّل أقل من 10٪ من مساحة الأراضي في فلسطين.

لم تجْر صياغةُ السلاح العَقَدِي، الذي سرعان ما تُرجِم إلى سلاح تدمير حقيقي، قبل ثلاثينيات القرن العشرين. برزت صيغة لاقت إجماعًا، بلْ واكتسبت نوعًا من القداسة، لدى قادة الحركة الصهيونية آنذاك وقادة إسرائيل

حاليًا. كانت صيغة بسيطة: لكي ينجح المشروع الصهيوني في فلسطين، على الحركة الصهيونية أن تستولي على أكبر قدر ممكن من أرض فلسطين وأن تحرص على ألا يبقى فيها سوى أقل عدد ممكن من الفلسطينيين. كان ذلك، ويا للسخرية، يُنفَّذ لكي تكون الدولة الوليدة ديمقراطية. وكان الأمل المنشود هو إيجاد أغلبية يهودية تصوّت بصورة ديمقراطية لصالح أبدية يهودية الدولة. وفي الثلاثينيات أيضًا برزت حقيقة إضافية: لم يكن ثمة أمل في أن يتناقص عدد السكان الفلسطينيين الأصليين، أو أن يتخلى هؤلاء عن حقهم الطبيعي في العيش على أرض وطنهم كأي شعب حر، لا في تلك اللحظة ولا في المستقبل. بالتالي، ولكي تنجح الصيغة «الوجودية» كان لابد من وجود قوة عسكرية لفرض تلك الصيغة بالقوة. ولم يكن ذلك يعني فقط إنشاء جيش، بل يعني منح العسكريين دورًا بارزًا، لدرجة يهيمنون فيها على كل جوانب الحياة في فلسطين بوصفها مجتمعًا يهوديًا. تتبَّع السوسيولوجيون الإسرائيليون الناقدون بدهشة كيف أصبحت هذه الصيرورة أكثر منهجية وشمولية منذ صدور القرار الواعي بعسكرة الحركة الصهيونية في ثلاثينيات القرن العشرين . يتم كسْب الزعامة السياسية والإدارة الاقتصادية، بل وحتى الإدارة الاجتماعية والثقافية، عبر الانتماء إلى خلفية عسكرية أو عبر العمل في جهاز الأمن المتشعب الذي يحكم إسرائيل. بل وأكثر من ذلك، فقد كان الجنرالات، واعتبارًا من ثلاثينيات القرن العشرين[1]، هم من يتخذون القرارات الرئيسة بشأن السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية، لاسيما تلك المتعلقة بالعالم العربي عمومًا وبالفلسطينيين على وجه الخصوص. ولا مجال لإنكار الحصيلة النهائية لكل ذلك والواضحة وضوح الشمس في إسرائيل حاليًا: فالميزانية والاقتصاد ككل، وعملية التهيئة الاجتماعية والمنظومة التربوية بل وحتى وسائل الإعلام، جميعها مكيّفة بما يخدم مصلحة الجيش.

جيش ذو دولة

إذًا، جرت عملية عسكرة المجتمع الإسرائيلي على نحو مكثف ومتصاعد. أصبحت إسرائيل فعلاً جيشًا ذا دولة. وفي هذا السياق، ينبغي تأكيد ناحيتين تأكيدًا خاصًا. الناحية الأولى عسكرة المنظومة التربوية، لأن هذا الجزء من الواقع يضمن إعادة إنتاج منظور معسكر للحياة مرارًا وتكرارًا مع كل جيل جديد من الشباب والشابات الذين لن يكون بوسعهم رؤية الواقع إلا من منظور الصراع المسلح والقيم العسكرية والحروب. الناحية الثانية الدور الاقتصادي البارز الذي تقوم به صناعة الأسلحة العسكرية في الناتج الوطني، وعلى نحو خاص، مدى أهمية هذه الصناعة للميزان التجاري ولصادرات الدولة. إسرائيل خامس أكبر دولة مصدرة للسلاح في العالم، وبالتالي فإن أي خطاب مناهض للعسكرة، ودعْ جانبًا أي أنشطة مناهضة لها، يمكن أن تُصوَّر وبكل سهولة على أنها تقويض للصناعة وللاقتصاد الإسرائيليَيْن.

لم يكن بالإمكان كسْب هذه المكانة المهمة من دون تقديم الدليل من حين لآخر على مدى الحاجة الماسّة للجيش. هناك نوعان من العمل العسكري: الأول، مواجهة دورية مع الجيوش العربية النظامية، قد لا تكون إسرائيل بالضرورة هي من بدأتها (حرب عام 1973 كانت سورية ومصر هما المبادرتَيْن فيها)، ولكن كان بالإمكان تجنب المواجهة لو لم يكن الجيش الإسرائيلي راغبًا في الاشتباك في ميدان المعركة لأجل روحه المعنوية ومكانته وحاجته لتجربة السلاح ولتدريب جنوده. والأهم من ذلك أن كل حرب كانت تمكّن إسرائيل من بسط سيطرتها على المزيد من الأراضي في سعي لا يتوقف لتأمين مجال حيوي وهوامش أمنية لنفسها. حصلت آخر جولة من هذا النوع من المواجهة العسكرية عام 1973، ورغم قيام إسرائيل منذ ذلك الحين بمحاولتين للزج بالجيش السوري في مواجهة، الأولى عام 1982 والثانية عام 2006؛ فإن الجيش الإسرائيلي لم يشتبك في معركة ضد جيوش تقليدية خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الفائتة.

ومع أن معظم الأسلحة الإسرائيلية، وهي الأكثر تطورًا وحداثة في العالم، صُنِّعت من أجل حملات برية وجوية ضخمة تجري بين جيوش نظامية تضم أعدادًا كبيرة من الجنود، فإن تلك الأسلحة استُخدِمت غالبًا، خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية، ضد مدنيين عزّل ومقاتلي حروب عصابات. وهنا لا مناص من حصول خسائر جانبية، مثلما أنه لا مناص من الشك بمقدرة الجيش الإسرائيلي على خوض حرب تقليدية حقيقية.

أما الاستخدام الثاني للقوة العسكرية فقد كان من أجل تحقيق المثال الصهيوني واستخدام الصيغة المذكورة أعلاه لدعم هذا المثال، أي أنه إذا كان للمشروع الصهيوني أن ينجح ويستمر، فلابد من الاستيلاء على معظم أراضي فلسطين مع وجود أقل عدد ممكن من الفلسطينيين عليها.

بدأ تنفيذ المشروع بتطبيق خطة تطهير عرقي مرسومة بدقة للتخلّص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الموجودين داخل البلاد، وذلك في عام 1948 أي مع نهاية الانتداب البريطاني. قررت الحكومةُ البريطانية، في شهر شباط عام 1947، أي بعد ثلاثين عامًا من حكمها للبلاد، تحويلَ قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة يحدوها أمل صادق في تفادي المزيد من التورّط في بلد كانت قد طوّرته، من جهة، لكنها ساعدت، من جهة أخرى، على تدميره من خلال سياستها المحابية للصهيونية والمناوئة للفلسطينيين. ففي أعقاب محنة الحرب العالمية الثانية وأفول نجم القوة البريطانية في العالم والأزمة الاقتصادية المدمِّرة والخسائر في الأرواح على الأرض، لم تعد لندن قادرة على تحمل المزيد[2].

كانت النخبة السياسية الفلسطينية والدول العربية المجاورة تأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بدراسة متأنية لما يمكن أن تقوم به حيال وجود أقلية من المستوطنين يعيشون وسط أغلبية من السكان الأصليين، لكن تلك النخب والدول كانت مخطئة. فلم يتطلب الأمر وقتًا طويلاً لكي تأخذ الأمم المتحدة قرارًا بمنح أكثر من نصف مساحة البلاد إلى تلك الأقلية. كان العالم يبحث عن مخرج سريع من مشكلة المحرقة وبدا إجبار الفلسطينيين على التخلي عن

نصف مساحة بلادهم السعر المناسب والمنطقي لإيجاد ذلك المخرج. لا عجب إذًا في أن القيادة الفلسطينية والجامعة العربية أعلنتا رفضهما لخطة الأمم المتحدة. جرت صياغة الخطة في قرار الأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني عام 1947 الذي أعطى الفلسطينيين 45٪ من أرض وطنهم. ومع أن القيادة الصهيونية لم تكن راضية عن إعطائها 55٪ فقط من الأرض، فإنها أدركت أن القرار ينطوي على اعتراف دولي تاريخي بحقها في الاستيلاء على فلسطين. والأنكى من ذلك أن الأمم المتحدة ونتيجة لقبول الصهاينة بالقرار ورفض الفلسطينيين له، وبَّخت الفلسطينيين وامتدحت الإسرائيليين متجاهلة أن القوات العسكرية اليهودية بدأت تطرد الفلسطينيين بالقوة من أرض وطنهم.

في شهر شباط عام 1948، أي بعد عام من اتخاذ البريطانيين قرار الخروج من فلسطين، بدأت القيادة الصهيونية تنفيذ عملية التطهير العرقي فيها. بعد ثلاثة أشهر، أي عندما خرج البريطانيون من فلسطين، كان مئات آلاف الفلسطينيين قد أصبحوا لاجئين، ما دفع الدول العربية إلى التحرك عسكريًا في 15/ 05/ 1948. لكن العدد الضئيل من الجنود الذين أرسِلوا إلى فلسطين لم يكن بوسعهم مواجهة القوات العسكرية اليهودية التي تتمتع بكفاءة عالية، وهكذا أُلحقت بهم الهزيمة. استمرت عملية التطهير العرقي، وعندما انتهت كان مليون فلسطيني تقريبًا قد أصبحوا لاجئين (أي نصف الشعب الفلسطيني تقريبًا) واختفت معهم نصف قرى وبلدات البلاد، محتها القوات العسكرية اليهودية من على سطح الأرض[3].

تواصَل استخدام القوة ضد الفلسطينيين كوسيلة لتحقيق السيطرة على الأرض ولاحتواء السكان ، إلى ما بعد عام 1948. فقد وقعت مذابح عام 1956 بحق سكان القرى الفلسطينيين الذين كانوا ضمن الأقلية التي نجت من التطهير العرقي عام 1948 وأصبح أفرادها مواطنين إسرائيليين. فقد كان أفراد تلك الأقلية يقومون، من حين لآخر، بالاحتجاج ضد ما يتعرضون له من قمع وبالتالي يجدون أنفسهم في مواجهة القبضة الحديدية

للجيش الإسرائيلي والشرطة.

كما استُخدمت القوة، وبصورة أكثر تواترًا، في المناطق التي احتلتها إسرائيل في حزيران عام 1967 : الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي كل مرة كان الفلسطينيون الخاضعون للاحتلال يحتجون ويكافحون الاحتلال، كان الجيش الإسرائيلي يرد بكل ما يملك من قدرة نارية. كانت الدبابات والطائرات والمدمرات البحرية، وكل بقية الترسانة المستخدَمة في ميادين الحروب التقليدية مع جيوش ذات قوة مكافئة، تُستَخدم من دون رحمة في المناطق الريفية والحضرية من الضفة الغربية وقطاع غزة المكتظين بالسكان، مسبّبة خرابًا ودمارًا لا يتصورهما عقل. وعلى نحو مماثل، استُخدِمت قوة مشابهة في الهجومين الضاريين على لبنان، عام 1982 وعام 2006، وألحقت دمارًا في المناطق الريفية والحضرية اللبنانية.

وهنا تجدر الإشارة على نحو خاص إلى ثلاثة مفاصل متسلسلة زمنيًا بهدف تبيان مدى وحشية القوة العسكرية لدى استخدامها لتحقيق أيديولوجية كولونيالية تعود إلى قرن مضى. في شهر تشرين الأول عام 2000، رد الجيش الإسرائيلي، الذي كان يشعر بالإحباط كون حزب الله أجبره على الخروج من جنوبي لبنان، بكل عتاده العسكري المتطور على محاولة فلسطينية جديدة لمقاومة الاحتلال. ولأول مرة، استُخدمت طائرات إف 16 ودبابات ميركافا الجبارة في عملية تدمير ممنهج للمكان بهدف قمع التمرد[4].كما استُخدِم قدر مماثل من القوة العسكرية، وإن بخسائر جانبية أكبر ومع إضافة القنابل العنقودية، ضد لبنان عام 2006 بعد أسْر حزب الله جنديين إسرائيليين. أخيرًا، وكما هو معروف حاليًا، قام الجيش الإسرائيلي بتجربة أحدث ما توصلت إليه صناعة الأسلحة الفتاكة، مثل القنابل الفوسفورية وقذائف الزجاج الليفي لقمع التمرد في قطاع غزة الذي كان يعاني الحصار والجوع لأكثر من ثماني سنوات.

وإذا أضفنا إلى الترسانة الهائلة التي تمتلكها إسرائيل، السلاحَ الموجود لدى الدول العربية المجاورة لها، المشغولة دائمًا بسباق التسلح الذي كان مدفوعًا بضرورات الحرب الباردة ومن ثم بصناعة السلاح العالمية، اتضح لنا كيف

يمكن لأي خطوة تجري لتخليص الناس من الدافع الأيديولوجي لاستخدام القوة، أن تسهم في السلام والمصالحة. كما يتعين علينا هنا أن نأخذ في الاعتبار الخيار النووي المتوفّر لدى إسرائيل وإن لم يجر استخدامه حتى الآن (رغم وجود تقارير تتحدث عن نشر أسلحة نووية تكتيكية في عدة مناسبات). ولاتزال القنابل النووية تُعتبر في إسرائيل سلاح اليوم الأخير، أي أنه لن يُستخدَم إلا في حال وجود تهديد بهزيمة وشيكة للدولة اليهودية. لكنني أشعر أن هذا لم يَعُد السيناريو الرئيس بين صفوف النخبة السياسية والعسكرية في البلاد. فهذه النخبة تعده العاملَ الرئيس الذي يعزّز أسطورة استحالة إلحاق الهزيمة بإسرائيل. ومن هنا نفهم محاولات الأنظمة العربية، مثل سورية ومصر، وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، أي في إيران، المستميتة لكي تحذو حذو إسرائيل؛ وهذا يؤدي إلى تنامي القدرة التدميرية التي يمكن أن توضع موضع التنفيذ في أي لحظة.

وكما سبقتْ الإشارة، فإن كل ذلك السلاح واستخدامه من حين لآخر هما أساسًا، ولكن ليس حصرًا، نتاج ذهنية أيديولوجية. الحقيقة البدهية في هذه الأيديولوجية هي أن استعمار جزء من العالم العربي كان حتمية وجودية للشعب اليهودي، وأن السبيل الوحيد لتحقيق هذه الحتمية هو إنشاء قوة عسكرية هائلة لاستكمال السيطرة على الأرض ولكن مع بقاء أقل عدد ممكن من سكان البلاد الأصليين. هذا السلاح المكدّس ونشره من حين لآخر لا يمثلان مصدر خطر للفلسطينيين فقط، بل إنهما يمنعان اليهود في إسرائيل من عيش حياة طبيعية كما يشكلان خطرًا على استقرار المنطقة، قد يصل تأثيره إلى خارج المنطقة. ومع أن نزع السلاح، بالمعنى الحرفي، لا يعدو كونه مجرد حلم، بل إنه بصراحة قد يتحول إلى كابوس إذا تم نزع سلاح طرف واحد فقط، فإن مجرد نشر هذه الفكرة هو أمر ممكن وسلمي ويمكن التعويل عليه.

نشر الفكرة ونزع السلاح: المحاولات الماضية وخريطة الطريق المستقبلية

كما ورد في هذا الكتاب، بدأ المثقفون والأكاديميون والكتّاب المسرحيون والموسيقيون والصحفيون والتربويون في إسرائيل، خلال الثمانينيات، بتغيير قناعاتهم بشأن صحة الإيديولوجية الصهيونية، ولم يعد بعض هؤلاء يعتبرونها فوق التساؤلات. تنوعت انتقاداتهم للصهيونية من حيث شدتها وقسوتها، ولكن بالنظر لعدم وجود اسم أفضل، أُطلق عليهم جميعًا اسم اسم «أتباع مابعد الصهيونية/ post-Zionists» ولم يطلق عليهم اسم «المعادين للصهيونية/ anti-Zionists». كان مفهومهم عن الصهيونية، عمومًا، شديد الاختلاف عن التفسير الذي تتبناه الغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل: فقد كانت الصهيونية بتصورهم، وظلت، حركة استعمارية استيطانية، يسترشد بتعاليمها مجتمعٌ مُعَسْكَر ونظامٌ أشبه بنظام الفصل العنصري. وجدتْ الانتقاداتُ التي كان يوجهها أتباعُ مابعد الصهيونية طريقَها إلى الفضاء العام لفترة وجيزة وأثَّرت، وإن بصورة محدودة، في المناهج الدراسية وبعض الأفلام الوثائقية المعروضة على شاشة التلفزيون وعلى الخطاب العام. ظل هذا التفكير الجديد سائدًا لمدة عشر سنوات تقريبًا، أي خلال عقد التسعينيات. ولكن عندما اندلعت الانتفاضة الثانية (عام 2000)، همد الدافع للانفتاح إلى أن كاد يتلاشى، كما بيَّنتُ بالتفصيل في هذا الكتاب[5].

بحلول القرن الحادي والعشرين، كان المجتمع اليهودي في إسرائيل قد أغلق الباب الذي أُشرِع قليلاً في مطلع تسعينيات القرن السابق. أما حاليًا فقد أصبحت قناعاته الأيديولوجية وتصلّبه أكثر تحجّرًا. وبالتالي، فكل العوامل الواردة أعلاه حول العسكرة والسلاح لا تزال تُعتبر مناسِبة لهذا العصر. لكن عملية تعرية مجتمع متصلب عقائديًا هي التي تحمل في طياتها بذور التغيير المستقبلي. هذا يدفعنا منطقُ الوقائع الأيديولوجية الحالية والمضامينُ العسكرية

لهذه الوقائع، للقول إننا لا نستطيع أن نأمل بأن يأتي التغيير من الداخل في المستقبل القريب. وما لم يحدث هذا التغيير فسوف يستمر إنتاج السلاح ونشر الأسلحة الفتاكة والتأثير المدمر لهذه الأسلحة، من دون أي رادع. ولهذا يبدو البحثُ عن طرق بديلة لتغيير الذهنية العامة والنظام السياسي أمرًا ملحًا، مع الإقرار بأن التغيير من الداخل هو أمر مستحيل حاليًا.

في مواجهة أكثر من قرن من الاستلاب وأربعين عامًا من الاحتلال، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية والنشطاء الفلسطينيون يحاولون إيجاد رد الفعل المناسب على السياسات المدمّرة التي كانت تُمارَس ضدهم. جربوا كل شيء، الكفاح المسلّح، حرب العصابات، الإرهاب والديبلوماسية: لم يتوصلوا إلى أي نتيجة. مع ذلك لا يعرف اليأس سبيلاً إلى نفوسهم، وهم يقترحون حاليًا استراتيجية لا عنفية، وهي استراتيجية المقاطعة والعقوبات والكشف. وهم يأملون أنهم سيتوصلون بهذه الوسائل إلى إقناع الحكومات الغربية لا بإنقاذهم فحسب، بل، وللمفارقة، بإنقاذ يهود إسرائيل أيضًا من حمام دم وشيك. انبثقت عن هذه الاستراتيجية الدعوة لمقاطعة إسرائيل ثقافيًا. ويجري التعبير عن هذا المطلب عبر كل شكل من أشكال الوجود الفلسطيني: المجتمع المدني الخاضع للاحتلال والفلسطينيون داخل إسرائيل. ويلقى هذا المطلب دعمًا من اللاجئين الفلسطينيين ويقوم بإدارة مساره الجماعاتُ الفلسطينية في الشتات.

أصبحت استراتيجية المقاطعة والكشف والعقوبات، بوصفها استراتيجية مستقبلية تستند إلى ثلاثة مرتكزات، خيارًا فعّالاً بسبب التحول الجوهري الذي طرأ على الرأي العام في الغرب. والواقع أنه إذا كان هناك أي جديد في المأساة التي لا تنتهي فصولها في فلسطين، فهو التحول الواضح في الرأي العام في الغرب. وهنا أشير إلى بريطانيا كمثال على ذلك. عندما جئت إلى الجزر البريطانية عام 1980، كان دعم القضية الفلسطينية يقتصر على الجماعات اليسارية، وبالأحرى على تيار عقائدي محدد ضمن تلك الجماعات. وقد لعبت الصدمةُ التي أعقبت المحرقة وعقدةُ الذنب والمصالحُ الاقتصادية والعسكرية، إضافة إلى الخدعة

القائلة إن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، دورًا في إسباغ حصانة على دولة إسرائيل. ويبدو أن قلة من الناس فقط شعروا بالتأثر إزاء سلب نصف سكان فلسطين الأصليين أرضهم وتدمير نصف قراهم ومدنهم، والتمييز الذي كان يُمارَس ضد أفراد الأقلية الفلسطينية الذين يعيشون داخل إسرائيل في ظل نظام فصل عنصري، وإجبار مليونين ونصف منهم على العيش داخل معزلات في ظل احتلال عسكري قمعي غاشم.

ولكن بعد مضي ثلاثين عامًا، يبدو أن كل تلك الغشاوات والحواجز التي تحجب الحقيقة قد أُزيلت. أصبح حجم التطهير العرقي الذي جرى عام 1948 معروفًا على نطاق واسع، وجرى توثيق معاناة الناس في الأراضي المحتلة وحتى رئيس الولايات المتحدة وصفها بأنها غير إنسانية ولا يمكن احتمالها. كما تجري مراقبة يومية لتدمير منطقة القدس الكبرى وإخلائها من سكانها، هذا إضافة إلى ما تلقاه السياسات العنصرية الممارَسة ضد الفلسطينيين في إسرائيل من الإدانة والاستنكار.

تصف الأممُ المتحدة الواقعَ حاليًا، أي في عام 2010، بأنه «كارثة إنسانية». وتدرك الشرائحُ الواعية من ذوي الضمير الحي في المجتمع البريطاني، جيدًا، من كان وراء هذه الكارثة. فلم تعد الكارثة مرتبطة بظروف غامضة، أو «بالصراع»، بل يبدو واضحًا أنها نجمت عن السياسات الإسرائيلية المطبّقة خلال سنوات. عندما سُئل الأسقف دزمند توتو عن رأيه في ما شاهده في الأراضي المحتلة، أجاب بحزن إن ما شاهده أسوأ من نظام الفصل العنصري. وما من شك بأن الأسقف توتو كان يدرك جيدًا ما يقول.

بالإمكان ملاحظة هذا التغيير النوعي في الرأي العام وفي المزاج الجماهيري في دول غربية أخرى؛ ولا داع طبعًا للقول إن ذلك كان هو الوضع في أرجاء فسيحة من العالم منذ سنوات. وكان مزاج مماثل قد نشأ إزاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقية. فالواقع الذي كان قائمًا في جنوب إفريقية آنذاك والواقع الحالي في فلسطين، يدفعان الأشخاص الشرفاء، سواء أكانوا أفرادًا

أو أعضاء في منظمات، للتعبير عن غضبهم إزاء ممارسات القمع والاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي والتجويع التي لا تتوقف في فلسطين. ويسعى أولئك الأشخاص إلى إيجاد طرق للاحتجاج، بل إن بعضهم يأمل في إقناع حكوماتهم بتغيير سياسة اللامبالاة والتراخي المستمرة في مواجهة التدمير المستمر لفلسطين وللفلسطينيين. تضم تلك الحركات في صفوفها العديد من اليهود بالرغم من منطق الأيديولوجية الصهيونية الذي يدّعي أن تلك الفظائع تُرتكب باسمهم، وهناك عدد من هؤلاء ممن سبق لهم المشاركة في حركات مناضِلة مدنية في هذه البلاد وفي دول متعددة من العالم لأسباب مماثلة. وهم لم يعودوا ملتزمين بحزب سياسي واحد بل ينتمون إلى شتى مجالات الحياة.

لكن الحكومة البريطانية، شأنها شأن الحكومات الغربية الأخرى، لم تحرك ساكنًا حتى الآن. كما كانت قد اتخذت نفس الموقف السلبي عندما طالبَتْها الحركةُ المناهضة للفصل العنصري في بريطانيا بفرض عقوبات على جنوب إفريقية. وقد تطلّب انتقال تلك الفعاليات من القاعدة الشعبية إلى القمة السياسية عقودًا. لكن الأمر يستغرق وقتًا أطول في ما يتعلق بفلسطين: فهناك عقدة الذنب بسبب المحرقة، وهناك الروايات التاريخية المحرَّفة والتصوير الخاطئ لإسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية تسعى إلى السلام، وللفلسطينيين باعتبارهم إرهابيين إسلاميين أبديين، كل ذلك أدى إلى إعاقة انطلاقة الدافع الجماهيري. لكن هذا الدافع بدأ يتلمس طريقه ويعبّر عن حضوره، برغم كل محاولات الشيطنة المستمرة للإسلام والعرب والاتهام الدائم لأي انتقاد يوجَّه لإسرائيل بأنه ينطلق من مشاعر معاداة اليهود. لكن القطاع الثالث، تلك الرابطة المهمة بين المجتمع المدني والهيئات الحكومية، قد بيَّن لنا الطريق. فقد أرسلت نقابةٌ بعد أخرى وجماعةٌ مهنية بعد أخرى، مؤخرًا، رسالة واضحة مفادها: يكفي ما حدث حتى الآن. وهي تقوم بذلك باسم الأخلاق والمناقبية الإنسانية وبدافع من التزام مدني أساس بألا تقف موقف المتفرج في مواجهة الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ولاتزال تفعل ذلك.

تُعد فاعلية خيار المقاطعة والكشف والعقوبات الخطوة الأولى في إطلاق عملية تجريد إسرائيل من سلاح أيديولوجيتها الفتاكة ومن سلاحها المادي الفعلي. لم يُجرَّب حتى الآن خيار المقاطعة والضغوط الخارجية في حالة إسرائيل، الدولة التي تسعى لكي تُحسَب في عداد دول العالم الديمقراطي المتمدن. ما من شك في أن إسرائيل تمتعت بهذه المكانة منذ إنشائها عام 1948، وبذلك نجحت في تفادي مفاعيل القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة، التي أدانت سياساتها، كما تدبَّرت أمر الحصول على وضع تفضيلي داخل الاتحاد الأوربي. وتجسِّد المكانةُ العالية التي يشغلها الأكاديميون الإسرائيليون في مجتمع المثقفين العالمي، الدعمَ الغربي لإسرائيل بوصفها «الديمقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط. وخلف ستار هذا الدعم الاستثنائي للوسط الأكاديمي ولوسائل الإعلام الأخرى، يستطيع الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، الاستمرار، الآن وفي المستقبل، في هدم البيوت وطرد العائلات واضطهاد المواطنين وقتل الأطفال والنساء بصورة يومية من دون أي حساب للمساءلة، إقليميًا أو عالميًا، بسبب تلك الجرائم.

يُعد الدعم العسكري والمالي أمرًا بالغ الأهمية في تمكين الدولة اليهودية من متابعة سياساتها الحالية. وأي انخفاض في حجم هذا الدعم من شأنه أن يمثِّل عنصرًا إيجابيًا في النضال من أجل تحقيق السلام والعدالة في الشرق الأوسط. لكن الصورة الثقافية التي تتمتع بها إسرائيل تدفع القرار السياسي في الغرب إلى الدعم غير المشروط لإسرائيل في عملية تدمير فلسطين والفلسطينيين. ومن شأن رسالة تُوجَّه تحديدًا ضد من يمثّلون الثقافية الإسرائيلية رسميًا (وعلى رأسهم المؤسسات الأكاديمية الحكومية التي تتحمل اللوم على نحو خاص بسبب دعمها القمعَ المستمر منذ عام 1948 والاحتلال المستمر منذ عام 1967)، أن تشكّل بداية انطلاق حملة لتخليص الدولة من قيودها الأيديولوجية (مثلما أدت إجراءات مماثلة في وقت ما إلى تفعيل الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب إفريقية).

يُعتبَر الضغطُ الخارجي عاملاً فعالاً في دولة يرغب شعبُها في أن يُنظَر إليه بوصفه جزءًا من العالم المتمدن رغم أن حكومته، وبمساعدة منه سواء أكانت صريحة أو ضمنية، تمارس سياسات تنتهك فيها كل الحقوق الإنسانية والمدنية. لكن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والحكومات والمجتمعات الأوربية لم تقم بإرسال رسالة إلى إسرائيل مفادها أن تلك السياسات غير مقبولة وينبغي أن تتوقف. والآن تقع على عاتق المجتمعات الأهلية مهمة إرسال رسائل إلى الأكاديميين ورجال الأعمال والفنانين والعاملين في مجال الصناعات التقنية المتطورة الإسرائيليين، وكل الشرائح الأخرى في المجتمع الإسرائيلي، تفيد بأن هناك سعرًا مرتفعًا يترتَّب على تلك السياسات.

ثمة إشارات مشجعة تدل على أن المجتمع المدني وبعض النقابات المهنية يرغبون في تصعيد الضغوط التي يستطيع ممارستها. ولاشك في أن هذه الإنجازات تحمل رمزًا معينًا في شرعنة مطلب تجريد الدولة من ممارساتها وتحاملاتها الأيديولوجية.

لكن الضغط وحده لن يكون كافيًا إذا كان المطلوب تفكيك فاعل للأيديولوجية التي تنتج الأسلحة. لأن هذا الضغط ينبغي أن ترفده صيرورةُ إعادة تثقيف إسرائيل نفسها، رغم أنه، وكما ورد في بداية هذا المقال، لا تبدو هناك فرصة كبيرة لحصول تغيير من الداخل. لا شك في أنه ثمة حاجة ملحة لممارسة ضغط خارجي لمنع استمرار تدمير فلسطين والشعب الفلسطيني. لكن ذلك لا يعني التوقُّف عن محاولة تفكيك السلاح الأيديولوجي عن طريق التثقيف ونشر معارف ومفاهيم بديلة. والواقع أنه لا يمكن فصل الأمرين عن بعضهما. فالأشخاص القلائل الشجعان الذين يسعون دونما كلل داخل إسرائيل لإعادة تثقيف مجتمعهم من منظور إنساني مسالم بعيد عن الصهيونية، لابد وأنهم يستمدون قوة من الجهات التي تمارس الضغط على الحكومة لدفعها للتصرّف ضمن تلك الخطوط والتخلي عن عاداتها القديمة التي تتميز بالعدوانية والعسكرة.

وأود بهذا الشأن التنويه بمجموعة معيّنة وهي «نيو برُفايل[6]/ New Profile». تأخذ هذه المجموعة على عاتقها تقديم فكرة السلام إلى الشباب الإسرائيلي ونشرها بين صفوفهم. وهي التي تُعلِم المجندين الشباب أنه بإمكانهم، بموجب القانون الإسرائيلي، إعلان اعتراض ضميري على الخدمة في الجيش الإسرائيلي على أسس سلمية. وتقوم هذه المجموعة أيضًا بنشر مواد تثقيفية لمواجهة تأثير المنظومة التربوية ذات المنحى المعسكَر كما تشارك في مناقشة تلك القضايا. أصبحت جهود المجموعة تنطوي على إمكانيات النجاح لدرجة دفعت أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى وصف تلك المجموعة بأنها مصدر للإزعاج وتهديد للأمن القومي. ومع أن الرسالة البسيطة النقية التي تنشرها المجموعة المذكورة، والقائلة بقدسية الحياة وبحماقة الحرب والعَسكرة، لم يتم ربطها حتى الآن بفكرة سياسية أكثر نضوجًا تقول بتفكيك الواقع في إسرائيل وفلسطين، فإن ذلك لابد وأن يحدث يومًا ما وعندها يمكن لتلك الرسالة أن تكون عاملاً فاعلاً في عملية التغيير. وقد يكون نقاؤها تحديدًا هو سبب فاعليتها.

لكن هناك، بالطبع، دور لإرادة الفلسطينيين أيضًا بهذا الشأن. فما من شك في أن اللجوء إلى اللا عنف، بدل العنف، لن يكون له تأثير مباشر يؤدي إلى التخفيف من واقع القمع، لكن اللا عنف يوفر مكاسب أبعد مدى. مع ذلك، لا يمكن لأحد في هذه المرحلة التدخل بشؤون حركة تحرير مشتتة بين رؤى متباينة ومسكونة بسنوات من الهزيمة. المهم الآن أن يُطلَب من الفلسطينيين الإسهام بتقديم رؤية لما بعد الصراع خالية من أفكار العقاب والانتقام. ثمة أمل أن تتمكن رؤية لا مكان فيها للعسكرة يحملها اليهود والعرب على حد سواء، من تقديم مساعدة كبيرة في عملية تجريد دولة إسرائيل من السلاح الأيديولوجي، وذلك إذا انتقلت هذه من مجال الأحلام الطوباوية والأوهام لتصبح خطة سياسية محسوسة مترافقة بضغط خارجي وبعملية تثقيف داخلية.

أخيرًا، بإمكان الجماعات اليهودية في العالم، وخصوصًا في العالم الغربي، تأدية دورًا حاسمًا في عملية نزع السلاح هذه لأن الدعم المعنوي والمادي الذي تقدمه

هذه المجموعات لإسرائيل يشير إلى وجود إقرار بالأيديولوجية التي تسيّر الدولة. ولهذا يبدو طبيعيًا أن نسمع، في السنوات الأخيرة، صوت اليهود الذين لاي ؤمنون بالفكر الصهيوني يتعالى تحت شعار «ليس باسمي». والسلاح الرئيس الذي تشهره إسرائيل الرسمية بوجه الضغوط الخارجية، أو بوجه أي انتقادات بهذا الشأن، هو أن تلك المواقف تنطلق من مشاعر معاداة اليهود. إن وجود أصوات يهودية في الدعوة إلى السلام والتصالح يُبرز اللامنطق الذي تتسم به محاولة إسرائيل لتسويغ جرائمها ضد الفلسطينيين بذَريعة الجرائم التي ارتُكبت ضد اليهود في أوربة.

مشروع نزع سلاح إسرائيل، إذًا، يُقدَّم هنا بصورةِ نزع أيديولوجي. وهو يبدأ بالطلب من الأشخاص المعنيين بالوقائع في فلسطين وإسرائيل، مهما كانت دوافعهم، دراسةَ تاريخ المشروع الصهيوني، وفهْـمَ سبب وجود هذا المشروع والتأثير طويل الأمد الذي تركه في سكان فلسطين الأصليين. ثمة أمل بأن تساعد هذه المعارف التاريخية على الربط بين العنف المستعر على تلك الأرض والجذور التاريخية والخلفية الأيديولوجية للصهيونية في تطورها عبر السنين.

ومن شأن إدراك الدور الذي قامت به الأيديولوجيا التي استدعت إقامة حصن يضم أعتى جيوش العالم وإنشاء أكثر صناعات الأسلحة ازدهارًا، أن يساعد الناشطين على التعاطي مع أهداف واقعية في النضال من أجل السلام والمصالحة في إسرائيل وفلسطين، وفي النضال العام لنزع السلاح في العالم.

ويتعين على أي عملية فعالة لنزع السلاح الأيديولوجي أن تتفادى أسلوب الشيطنة غير المبرر، وأن تميّز بوضوح بين الأنظمة السياسية و«الشعب» بحد ذاته، كما يتعين عليها أن تدرك بوضوح كيف يمكن تشويه الواقع والتلاعب بالمعلومات، وكيف يمكن للمنظومات التربوية وأجهزة التهيئة الاجتماعية الأخرى أن تلقّن المبادئ الجاهزة ويمكن للحكومات تشويه صورة من تشاء وشيطنته.

يمثّل كل ما ورد، في جوهره، استراتيجيةً للعمل يمكنها إطلاق حوار صعب

مع دولة ومجتمع يرغبان في أن يكونا جزءًا من العالم «المتمدن»، من دون التخلّي عن مفاهيم العنصرية والتفوق العرقي مع دولة تؤوي مجتمعًا لا يرغب في، أو يعجز عن، إدراك أن طبيعته الأيديولوجية وسياسته تصنّفانه ضمن مجموعة الدول الشريرة في هذا العالم. وفي كل الأحوال، فإن ما يقوله الأكاديميون في الغرب عن إسرائيل، وما ينقله الصحفيون من تقارير عنها، وما يفكر به الأشخاص الواعون الشرفاء في ما يتعلق بها، وما يقرره السياسيون في نهاية المطاف بشأنها، كل ذلك يحمل مفتاح تغيير الواقع في إسرائيل وفلسطين. لأن لهذا الواقع الكئيب تداعياته لا على السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل على العالم بأسره أيضًا. مع ذلك، فإن الوضع لا يبعث على اليأس، وقد حان الآن وقت العمل.

ملحق

الطنطورة: الدليل الناطق

ما من شك في أن مذبحة قد حصلت في الطنطورة. بالطبع أنا لم أتجول في الشوارع مجاهرًا بها. فهي ليست بالأمر الذي يدعو للفخر. ولكن عندما تخرج القضية إلى العلن، فعلى المرء قول الحقيقة. بعد انقضاء خمسة وعشرين عامًا، بلغت إسرائيل من القوة والنضوج ما يمكّنها من مواجهة ماضيها (إيلي شمعوني، ضابط كبير سابق في لواء ألِكسَندروني، 04/02/2000).

بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الثاني عام 2000، نشرت الصحيفة الإسرائيلية اليومية معاريف مقالاً مطوّلاً عن أحداث القتل في الطنطورة. كان المقال بقلم الصحافي أمير جِلآد، الذي استند فيه، استنادًا أساسًا، إلى أطروحة

لنيل درجة الماجستير أعدّها تِدي كَتْس، وهو طالب في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا. وكانت الأطروحة التي حملت عنوان «الهجرة الجماعية للعرب من القرى الواقعة على السفح الجنوبي لجبل الكرمل» قد حصلت قبل بضعة أشهر على أعلى درجة تُمنح لدرجة الماجستير. قُدِّمت الأطروحة في شهر آذار عام 1998، ولكن نظرًا للتعقيدات التي لم تكن مرتبطة بالدعوى القضائية، جرت مناقشة الأطروحة في نهاية عام 1999.

اتبع كَتْس منهجية دراسة تاريخية مصغرة للحرب الإسرائيلية-العربية في العام 1948، وركّز على خمس قرى ساحلية فلسطينية تقع بين حيفا والخضيرة، وخصوصًا قريتَيْ أم زينات والطنطورة. تروي الشهادات التي أوردها كَتْس في الفصل الرابع قصة مذبحة تقشعر لها الأبدان، وفحوى القصة أنه وبتاريخ 22-23/ 05/ 1948، أطلق جنود الهاغاناه (وهم المجموعة المسلحة الرئيسة قبل إنشاء الدولة) النار على 200 قروي أعزل من سكان الطنطورة، ومعظمهم من الشباب، فأردوهم قتلى، وكان ذلك بعد استسلام القرية إثر هجوم شن عليها.

أثارت الأطروحة والمقالة في إسرائيل جدلاً أكاديميًا وقانونيًا لم ينته حتى الآن. كنت أنا معنيًا بعمق بقضية كَتْس وفي مابعد بقضية الطنطورة. القضية الأولى كانت المواجَهة القائمة بين كَتْس، الذي كان هو ذاته صهيونيًا، والوسط الأكاديمي والنظام الصهيونيين السائدَيْن في إسرائيل، بشأن تاريخ عام 1948. من جهة، كان هناك طالب دراسات عليا أقوم وحدي من بين كل الأكاديميين الإسرائيليين بدعمه، إضافة إلى الدعم القانوني والسياسي الشامل الذي تلقّاه من الجماعات الفلسطينية-الإسرائيلية ومن بعض النشطاء اليهود، ومن جهة أخرى، كانت هناك مؤسسة بذلت كل ما بوسعها لإعاقة مسار دراسة كشفت بعض الجوانب المربكة في التاريخ، مثل «التطهير العرقي» عام 1948. أما قضية الطنطورة فقد كانت جدلاً عنيفًا حول صحة الأحداث التي جرت في هذه القرية بالذات.

ماذا حدث في الطنطورة؟

بتاريخ 10/ 03/ 1948، أصدرت الهاغاناه برنامج عمل عسكري ينظّم الوضع الناشئ بعد إنهاء البريطانيين للانتداب ومغادرتهم للبلاد. كان اقتراح الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قد رفضَه العالم العربي والزعامات الفلسطينية. تضمَّن برنامجُ العمل الذي أعدته قيادة المؤسسة العسكرية اليهودية الخطة دلتا. كانت الخطط (ألِف) و(بيتا) و(ثيتا) قد صاغت استراتيجية صهيونية سابقة في مواجهة واقعٍ متغير تتكشف فصوله باستمرار. أما الخطة ث، فقد كانت في أساسها مخططًا للاستيلاء على المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية، إضافة إلى الاستيلاء على مناطق إضافية مخصصة للدولة العربية لكنها كانت تُعتبَر حيوية لبقاء المجتمع اليهودي. كانت الخطة توجّه القوات العسكرية اليهودية بتطهير المناطق الفلسطينية التي تخضع لسيطرتها. وكانت هناك عدة ألوية تحت تصرف الهاغاناه، أُعطي كل لواء قائمة بالقرى التي يتوجب عليه احتلالها. قضت التوجيهات المعطاة بتدمير معظم القرى؛ في حالات استثنائية فقط كان الجنود يؤمَرون بترك القرية سليمة[1].

أعطي لواء ألِكسَندروني، وهو أحد الألوية المذكورة أعلاه، قائمة من هذا النوع. وكانت مهمة هذا اللواء تهويد السهل الساحلي الممتد من حيفا في الشمال إلى تل أبيب في الجنوب، وهي منطقة تضم ما يقرب من 64 قرية فلسطينية. في معظم الحالات، هجر القرويون بيوتهم من دون مقاومة تذكر، وحين كان يحاولون المقاومة، وغالبًا بمساعدة المتطوعين العرب التابعين لجيش الإنقاذ العربي (وهم متطوعون من الدول العربية المجاورة قاتلوا تحت إمرة فوزي القاوقجي)، كان جنود اللواء يدمرون القرية فورًا ويطردون السكان.

بحلول 15/ 05/ 1948، وهو تاريخ إعلان الدولة اليهودية، كان قد تم محو 58 قرية في تلك المنطقة من الوجود. ظلت ست قرى سليمة. ثلاث من تلك القرى، وهي جباع وإجزم وعين غزال، تم تدميرها لاحقًا في تموز من

ذلك العام. ولاتزال قريتان، وهما الفريديس وجسر الزرقا، وتقعان على مسافة 20 ميلاً جنوب حيفا، قائمتين حتى اليوم. سلمت هاتان القريتان من التدمير لأنهما كانتا تورّدان أيادي عاملة رخيصة إلى المستوطنتين اليهوديتين القديمتين زكرون ياكوف وبنيامينا[2]. كانت الطنطورة، أكبر القرى الست الباقية، تقع في قلب منطقة يهودية مثل «العظمة في الحلق» كما وُصِفت في التقرير الرسمي عن الحرب الصادر عن لواء ألِكسَندروني[3]. بتاريخ 22/ 05/ 1948، حانت منيّة القرية.

كانت الطنطورة قرية فلسطينية قديمة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وكانت تُعد قرية كبيرة بالمعايير المحلية، تضم ما يقرب من 1500 نسمة يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وصيد الأسماك والعمل في مدينة حيفا القريبة[4]. وُصِفت الطنطورة في المصادر اليهودية المعاصرة آنذاك بأنها قرية رعوية هادئة لم تشارك في «النشاط المعادي» إلى أن اندلعت حرب عام 1948. كان سكان القرية يرتبطون بصلات وثيقة مع المستوطنات اليهودية المجاورة. في شهر تشرين الثاني عام 1947، انقطعت تلك الصلات نتيجة العداوات الناشئة، لكن سكان القرية لم يشاركوا فعليًا بالقتال إلا في شهر نيسان عام 1948. تغيَّر كل شيء مع احتلال اليهود مدينة حيفا في شهر نيسان عام وإخلاء قرية قيسارية المجاورة. أضعف هذان الحدثان شعور الأمان لدى سكان القرية. هذا بالإضافة إلى دخول عناصر خارجية إلى السياسات المحلية للقرية، فقد دخلها لاجئون من القرى الأخرى وخمسون مقاتلاً من جيش الإنقاذ العربي[5]. ثار جدل في القرية بشأن المشاركة أو عدم المشاركة في القتال ضد اليهود. طالب بعض وجهاء القرية بأن يُسمَح لهم بالتوصّل إلى اتفاق استسلام. وبعد نقاش حامي الوطيس، تم التوصّل إلى قرار بالدفاع عن القرية، ما كان يعني للهاغاناه أن القرية أصبحت «قاعدة معادية». قررت قيادة لواء ألِكسَندروني احتلال القرية وإخلاء السكان.

بدأ الهجوم على القرية ليلة 22/ 05/ 1948. فكرت القيادة اليهودية بدايةً

بإرسال عربة تحمل مكبرًا للصوت لدعوة الناس للاستسلام، لكن الفكرة لم تُنفَّذ. جرى الهجوم من أربع جهات، وهو أمر غير مألوف. كان اللواء عادة يُطبِق على القرى من ثلاث جهات تاركاً «بوابة مفتوحة» في الجهة الرابعة لحمل الناس على الهروب. لكن سوء التنسيق أدى إلى تطويق كامل للقرية، ما تسبب في وقوع عدد كبير من القرويين في قبضة الجيش المحتل. سيق القرويون الأسرى إلى شاطئ البحر. وتم فصل الرجال عن النساء والأطفال الذين أرسلوا إلى قرية الفريديس القريبة ليلحق بهم بعض الرجال بعد عام ونصف العام.

اعتبارًا من تلك النقطة، قمت بإعادة تركيب الرواية، لكنني ميَّزت بين الإشاعات والأدلة المأخوذة عن الأقاويل وروايات شهود العيان والأدلة الموثّقة.

الإشاعات

في عام 1997، أجرى تِدي كَتْس مقابلات مع الفلسطينيين واليهود الذين شاركوا في معركة الطنطورة، وذلك جزءًا من الأبحاث التي قام بها في سياق إعداد أطروحته. شهد العديد ممن أجرى معهم مقابلات أنهم سمعوا إشاعات حول حدوث مذبحة كبيرة في القرية بعد استسلام أهلها[6]. كانت الإشاعات الدائرة حول الطنطورة قد نشطت منذ عام 1948. فقد وصلت تقارير إلى الأمم المتحدة بعد الحملة بفترة وجيزة تفيد بحدوث حالات سرقة واغتصاب. ولكن كان هناك تلميح إلى إشاعات من نوع آخر في رواية «الوقائع الغريبة في حياة سعيد أبي النحس المتشائل» للروائي الفلسطيني-الإسرائيلي إميل حبيبي. فإحدى بطلات الرواية، واسمها باقية الطنطورية، تعيش تحت تأثير صدمة الأحداث المأساوية التي حصلت في قريتها عام 1948[7]. كان الأشخاص الذين قابلهم كَتْس أكثر تحديدًا، لكنهم لم يستطيعوا تقديم أعداد أو تفاصيل دقيقة. ذكر بعضهم أعدادًا بلغت بضع مئات، كما زادت القصص المخيفة التي رووها عن التعذيب والاغتصاب من قتامة الصورة.

أما في الإشاعات، فقد كان شخص بعينه يظهر بمظهر الوغد في الرواية: وهو شمشون مشفِتز، وهو ضابط استخبارات يهودي كان مجال نشاطه يغطي قرية الطنطورة، من سكان مستوطنة غيفات آدا. أكّد ضابط استخبارات آخر، وهو توفيا لِشنسكي، كان مع مشفِتز في الطنطورة. في المقابلة التي جرت معه أن لا يُستبعد قيام شخص مثل مشفِتز بقتلٍ أسرى حرب عُزَّل بدم بارد[8]. كانت الرواية تضم إلى جانب ذلك ملاكاً مخلصًا، هو ياكوف إبشتاين، مختار زيكرون ياكوف، الذي أوقف عملية القتل. قال شاهد فلسطيني امتدح إبشتاين بسبب تدخّله: إن وصوله جاء متأخرًا[9].

الأدلة المأخوذة عن الأقاويل

قال ميكا فيتكون، وهو جندي في كتيبة ألِكسَندروني، في بداية المقابلة التي جرت معه: الطنطورة، يا إلهي، أنا لا أعرف إن كنتَ تعرف، لكنني لن أخبرك[10]. ولكن في أثناء سير المقابلة أفصح فيتكون عن الحقائق كما سمعها من آخرين في وحدته بعد حصول الأحداث مباشرة. قال إن ضابطًا في الكتيبة، ذَكَر اسمه، أعدم عدة أشخاص واحدًا بعد آخر لأنهم رفضوا إخباره بمخبأ أسلحة القرويين (وهي في معظمها بنادق صيد تعود إلى الحرب العالمية الأولى[11].

محمد أبو هنا، فلسطيني من الطنطورة، يعيش الآن في مخيم اليرموك في سورية، حيث تعيش غالبية اللاجئين القادمين من الطنطورة حاليًا، في حين يعيش بقية اللاجئين القادمين منها في إسرائيل وفي الضفة الغربية. قابل بعض المؤرخين الفلسطينيين أبو هنا بعد انكشاف قضية الطنطورة داخل إسرائيل. يتذكر أبو هنا أنه سمع طلقات نارية آتية من الشاطئ حيث اقتيد الرجال بعد تجميعهم وفصلهم عن نسائهم وأطفالهم. كما يتذكر العديد من سكان الطنطورة السابقين الذين يعيشون في مخيم اليرموك أنهم سمعوا الطلقات النارية، لكنهم لم يروا

شيئًا. مع ذلك فهم لا يشكّون بأن ما سمعوه كان إعدام الرجال الذين فُصلوا عن المجموعة على الشاطئ[12].

أصيب جويل سكُلنِك، وكان خبير ألغام في كتيبة ألكسندروني، بجراح لكنه سمع من الجنود الآخرين أن تلك المعركة «كانت إحدى أكثر المعارك مدعاة للخزي في تاريخ الجيش الإسرائيلي»[13]. واستنادًا إلى ما يقوله سكُلنِك، كان القناصة من أهل القرية، الذين لوحوا براية بيضاء متظاهرين بالاستسلام ومن ثم أطلقوا النار على الجنود، هم من تسبّب بقتل القرويين. كما سمع سكُلنِك أن الجنود لم يتركوا أي شخص على قيد الحياة، حتى النساء والأطفال. وقيل له أيضًا إن جنديين هما من نفّذ القتل، وإنهما كانا ماضيين بالقتل لولا أن أوقفهما سكان زيكرون ياكوف، لكنه لم يستطع ذكر اسمي الجنديين. كما أنه لم يحدّد العدد الدقيق للأشخاص الذين أطلقَت عليهم النار، رغم أنه لم يُشِرْ إلى وجود ضرورة لحفر قبر جماعي بعد المعركة[14].

كما سمع إيلي شمعوني، المسؤول عن المجندين الجدد في لواء ألكسَندروني، أخبارًا حول حدوث حالات إعدام. وذكر في مقابلة أجريت معه في الصحافة الإسرائيلية في كانون الثاني عام 2001، أنه سمع بالمذبحة من ثلاثة أشخاص رفضوا أن يكرروا ما كانوا قد كشفوه. واستنادًا إلى شهادته، قال أولئك الأشخاص:

> اقتيد السجناء في مجموعات إلى مكان يبعد مسافة 200 مترًا حيث أُطلِقت عليهم النار. كان الجنود يقتربون من القائد قائلين: «لقد قُتِلَ ابن عمي في الحرب». فكان القائد يطلب منهم أن يأخذوا مجموعة من خمسة إلى سبعة رجال جانبًا ويعدموهم. جاءه جندي وقال له إن أخاه قُتِل في إحدى المعارك. كانت المكافأة في حال الأخ عددًا أكبر بالطبع. أمر القائد الجنود بأخذ مجموعات أكبر ومن ثم تم إعدامهم؛ واستمر الأمر على هذا المنوال[15].

قال شاؤول داغان، المؤرخ المحلي في زيكرون ياكوف، الذي أُجريت معه مقابلة صحفية في نفس المناسبة، إن اثنين من زعماء هذه المستوطنة، وهما ياكوف إبشتاين وزفي زوكرمان، وقد توفي كلاهما، أخبراه أن جنود ألكسَندروني اقترفوا مذبحة في الطنطورة وأنه قد جرت إعاقة محاولتهما للتدخّل. لكن معظم الشهود اليهود الذين سمعوا، من دون أن يروا، أن فظائع ارتُكبت في القرية، لا يشيرون إلى إعدامات جماعية حصلت بعد انتهاء المعركة. سمع هؤلاء أنباء تبعث على الإنزعاج عن مطاردات قام بها الجنود في القرية مهتاجين وهم يطلقون النار من دون تمييز على كل من يصادفهم.

الأدلة المأخوذة من أقاويل الرواة الفلسطينيين كانت تكرارًا للقصص التي تحكي عن إعدامات جماعية لشباب تراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثلاثين نفَّذها جنود جاؤوا وهم يحملون قوائم بأسماء المشبوهين. اقتيد المشبوهون جماعة بعد أخرى من بين الرجال الذين تم تجميعهم على الشاطئ، ثم أُطلِقَت النار عليهم في القرية. لكن الرواة لم يستطيعوا تحديد دواعي الاشتباه بأولئك الرجال[16]. الفرق بين الدليل الذي تقدمه الإشاعة والدليل الذي تقدمه الأقاويل هو دقة الأرقام ومجال القتل. يقول أبو فهمي، وهو من سكان الطنطورة وكان موقوفًا في مركز الشرطة في زيكرون ياكوف، إنه سمع أن الجيش أعلن مقتل 250 فلسطينيًا في الطنطورة. كما سمع أيضًا أن بضعة أشخاص فقط قُتلوا في المعركة بحد ذاتها[17].

الأدلة المأخوذة من الأقاويل تُردِّد قصص الاغتصاب التي وردت في الجزء الخاص بالإشاعات. لكن عددًا قليلاً فقط من الشهود الفلسطينيين تحدثوا عن حالة اغتصاب محددة وأصر معظمهم أنه عددًا قليلاً من النساء تعرضن لمضايقات[18]. ويؤكد اليهود والفلسطينيون أن ثلاث نساء حاولن الركض خارج القرية فأُطلِقَت عليهن النار.

روايات شهود العيان

يذكر الشهود اليهود، عدا واحدًا، أن الجنود كانوا يتراكضون في شوارع القرية مهتاجين وهم يطلقون النار ما أدى لمصرع مئة شخص[19]. كما يتذكر العديد من الفلسطينيين هذه الحادثة أيضًا، لكنهم يؤكدون أكثر عملية القتل الجماعي التي انطبعت في ذاكرتهم[20]. وقد شهد كل الفلسطينيين، تقريبًا، ممن أُجريت معهم مقابلات عمليات الإعدام بدم بارد.

الهيجان

كان يوسف غراف أحد الأدلاء القلائل في زيكرون ياكوف الذين قادوا الجنود اليهود إلى القرية. وقد شاهد بأم العين الجنود وهم يتراكضون كالمسعورين في أحياء الطنطورة. شهد غراف أن حالة الهياج تلك حصلت لأن بعض القناصين كانوا يطلقون النار على الجنود بعد استسلام القرويين عن طريق التلويح بكوفياتهم[21]. شاهَدَ جويل سكُلنِك، وهو دليل محلي آخر، بداية حالة الهيجان من خلال منظاره المقرّب باعتباره خبير ألغام، وكان أحد القلائل الذين امتلكوا جهازًا كهذا. وشأنه شأن غراف، عزا سكُلنِك حالة الهيجان تلك إلى إطلاق النار على الجنود اليهود بعد استسلام القرية. وأضاف أن أعمال القنص أدت إلى مصرع جندي كان يتمتع بالشعبية بين زملائه، ما أدى لتأجيج مشاعر الغضب ودوافع القتل دونما تمييز[22].

أيَّد نفسَ الرواية دليل مدني ثالث من زيكرون ياكوف كان ملحقًا بالجنود، وهو مردخاي سُكُلر. كان سُكُلر يمتلك جرافات وبالتالي تم استدعاؤه بعد انتهاء حالة الهيجان وحالات القتل الأخرى للإشراف على الدفن. ويذكر أنه دفن 230 جثة. ويبدو مما لاحظه أن عشرين قرويًا فقط قتلوا في المعركة الفعلية. وهو يعزو كل حالات الموت إلى حالة الهيجان التي حصلت. ويتذكر سُكُلر بوضوح العدد الدقيق للقتلى لأنه كما قال: «مدَّدتُ الأجساد واحدًا بعد

الآخر داخل القبر»[23]. وبما أن سُكُلر أشرف على الدفن بعد توقف القتال، فإن الرقم الذي قدَّمه يتضمن على الأغلب كل القتلى، وبطريقة القتل. والاحتمال الأكبر أن يكون الرقم الذي قدَّره يوسف غراف، وهو 150 شخصًا قتلوا في أثناء حالة الهيجان، هو الأكثر دقة. وهو يصف ما حدث بأنها «مذبحة لها ما يسوغها»[24].

كما شهد يوسف كوهين، وهو دليل آخر من زيكرون ياكوف، حالة الهيجان في القرية. وهو يتذكر كيف كان المدنيون يقومون بالقتل «بدافع الكراهية. لا أستطيع أن أجد تفسيرًا آخر»[25]. كما شهد الهجومَ ضابطُ الاستخبارات توفيا لِشنسكي، الذي كاد أن يلقى حتفه في أثناء حالة الهيجان لأنه لم يكن يرتدي بزة رسمية. ويفترض لِشنسكي أن سبب ما حدث لأن الحملة كان يُفتَرض بها أن تكون سهلة، مع ذلك فقدَ اللواءُ اثني عشر من جنوده، وبالتالي كان الهجوم من باب «الانتقام»[26]. وعلَّق لِشنسكي أن رد الفعل الثأري ذاك لم يكن مألوفًا. وعزا ذلك السلوك من جانب جنود لواء ألِكسَندروني إلى قلة خبرتهم بالمعارك العنيفة. لم يكن بمقدوره إعطاء رقم، لكن رأيه أن عددًا لا يُستهان به من الفلسطينيين قُتلوا في حالة الهيجان التي حصلت.

القتل

المذبحة الثانية كانت الإعدام الممنهج للشبّان من ذوي البنية القوية الذي نفَّذه جنود وضباط الاستخبارات. كان أحد شهود العيان، وهو أبو مشايخ، مقيمًا لدى أحد أصدقائه في الطنطورة ، وهو في الأصل من سكان قيسارية، القرية التي كانت قد دُمرت قبل فترة وجيزة وطُرد سكانها. شاهد أبو مشايخ بأم العين إعدام 85 شابًا من الطنطورة، اقتيد هؤلاء في مجموعات من عشرة أشخاص إلى مقبرة وإلى المسجد القريب. وهو يعتقد أنه قد جرى إعدام عدد أكبر، يقدّره بمئة وعشرة أشخاص. شاهد أبو مشايخ شمشون مشفِتز يشرف

على العملية بكاملها. «كان يحمل بندقية «ستِن» وقام بقتلهم». أوقف الرجال صفًا أمام جدار، وكانت وجوههم نحو الجدار. جاء مشفِتز من الخلف وأطلق النار على رؤوسهم، جميعًا[27]. وأضاف أبو مشايخ أنه شاهد جنودًا يهودًا يراقبون الإعدامات بابتهاج. تم اختيار الأشخاص لإعدامهم حسب قوائم تضم أسماء القرويين ممن كان يُشَك بأنهم اشتبكوا مع اليهود في مناوشات قبل اندلاع الحرب، أو من الذين كانت تربطهم علاقة بجيش الإنقاذ العربي، أو لمجرد أنهم كانوا بين الثالثة عشر والثلاثين من العمر ويتمتعون ببنية قوية تمكّنهم من القتال[28].

كما شهد الإعدامات أيضًا فوزي محمد طنج، المعروف بأبي خالد. واستنادًا إلى روايته، تم فصْل رجال القرية عن النساء، ثم اقتيد الرجال مجموعات مؤلفة من سبعة إلى عشرة إلى حيث أُعدموا. شاهد أبو خالد إعدام 90 شخصًا[29]. يؤيد محمد أبو صالح، وهو من أهالي الطنطورة، رواية قتل 90 شخصًا. كان عمره آنذاك سبعة عشر عامًا، والمشهد المحفور في ذاكرته هو مشهد قتل أب على مرأى من أولاده. ظل أبو صالح على تواصل مع أحد الأبناء، الذي أصبح مخبولاً بعد تلك الحادثة ولم يعد إنسانًا سويًا. كما شهد أبو صالح إعدام سبعة ذكور من عائلته[30].

أما مصطفى أبو مصري (أبو جميل)، الذي كان في الثالثة عشر من العمر، فقد نجا من الإعدام لأنه فُرز ضمن مجموعة النساء والأطفال نظرًا لصغر سنه. لكن أكثر من عشرة أشخاص من عائلته تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثلاثين لم يسعفهم الحظ، وشاهدهم يُقتلون جميعًا بإطلاق النار. الأحداث التي يرويها أبو جميل تقشعر لها الأبدان. فقد صادف والده ضابطًا يهوديًا كانت العائلة تعرفه وتثق به، وبالتالي عهد الوالد إليه بأسرته، ليكتشف لاحقًا أن أفراد الأسرة لقوا مصرعهم جميعًا بإطلاق النار. ويتذكر أبو جميل أن ما مجموعه 125 شخصًا قد قتلوا في الإعدامات الجماعية. ويقول إنه رأى مشفِتز يجول بين الناس المتجمّعين وبيده سوط يجلدهم به «من باب التسلية»[31]. ويروي أنيس علي

جربان قصصًا مرعبة مماثلة عن مشفِتز. كان أنيس من قرية جسر الزرقا القريبة وجاء مع أسرته إلى الطنطورة ظنًا منهم أنها آمنة[32].

أبو فهمي أيد الروايات التي تتحدث عن الإعدامات. وقد شهد بأن الإعدامات جرت على الشاطئ، لكنه أضاف أن مئات الفلسطينيين الذين كانوا جالسين هناك لم يقاوموا القتل، فقد كانوا محاطين ببنادق نصف آلية مركبة على الزوارق وعلى الشاطئ. لم يشاهد أبو فهمي عملية إطلاق النار الفعلية، فقد جرت في القرية، لكنه شهد محاولة بعض الأشخاص من مستوطنة زكرون ياكوف إيقافها، ولاسيما ياكوف إبشتاين. قال الجنود لإبشتاين إن الذين أُعدموا كانوا مجندين من الدول العربية، لكنه كذّبهم بغضب وصرخ بالقتلة أنه يعرف أولئك الأشخاص وأنهم كانوا جميعًا من سكان القرية. مع ذلك، يورد التاريخُ الرسمي للواء ألكسَندروني وجود 50 متطوعًا فقط من خارج البلاد في الطنطورة[33]. يقول محمد أبو هنا: «نجا عمي بفضل تدخّل مختار المستوطنة اليهودية زيكرون ياكوف»[34].

أكّد توفيا لِشنسكي ثانية استخدام القوائم لجمع المشتَبه بهم من أجل إعدامهم فورًا. ولكن ليس من الواضح إن كان قد رأى ذلك بأم العين. كما يشكك لِشنسكي بأن مشفِتز كان المتهم الرئيس، لكنه كان الوحيد الذي يعتقد ذلك[35].

شاهد نمر ديب علي جربان، شقيق أنيس علي جربان، من جسر الزرقا، عملية قراءة الأسماء من قائمة لاستدعاء من سيجري إطلاق النار عليهم. ويعتقد نمر أن القائمة كانت تضم أسماء وجهاء القرية الذين رفضوا عرض الاستسلام قبل الحرب[36]. أضاف أنيس أن رجالاً مقنّعين من الاستخبارات اليهودية كانوا يتعرّفون على الرجال الذين سيجري إعدامهم. شاهد إطلاق النار على 27 شخصًا[37]. كان مردخاي سُكُلر بين المقنّعين، وذلك استنادًا إلى شهادته وإلى شهادة زهدي أبو ندى، وهو أحد الناجين من مذبحة الطنطورة وكان في الثانية والثلاثين عندما احتُلت القرية. قال سُكُلر إنه ارتدى القناع «لأنني كنت أشعر

بالخجل كوني أرتبط بالأشخاص بمعرفة سابقة». لكن ارتداء القناع كان من دون جدوى، فقد تم التعرّف عليه. أبو ندى، من جهته، اتهمه بالاختباء خلف القناع لكي يتعرف على الضحايا المرتقبين[38].

الدفن

أشرف سُكُلر، كما أسلفْت، على عملية دفن 230 فلسطينيًا. يصف عدةُ فلسطينيين، ممن شاركوا في حفر القبور الجماعية، اللحظات المرعبة التي عاشوها عندما أدركوا أنهم سيُقتلون بدورهم، لولا وصول ياكوف إبشتاين وآخرين في الوقت المناسب لإنقاذهم[39].

أبو خالد هو أحد الذين شهدوا حفر القبور الجماعية. كما شاهد موراني محسن، المعروف باسم أبو حسن، حفر قَبريْن جماعيين، ضم كلٌّ منهما 45 جثة[40]. أما أبو فهمي فقد كان من بين الذين اختيروا في البداية للتعرف على الأجساد ومن ثم نقلها إلى القبر. أمره شيمون مشفِتز بإحصاء الأجساد وأحصى هو 95 جسدًا. وشاهدت جميلة إحسان شورى خليل الأجسادَ تُحمَّل على عربات وتُنقَل إلى المقبرة[41].

معاملة النساء

كما ورد لدى مناقشة الإشاعات، أعلمتْ الأممُ المتحدة الجيشَ الإسرائيلي أنها تلقت تقارير تفيد بحدوث حالات اغتصاب وإساءة إلى النساء. كما تشير أدلة المأخوذة من الأقاويل إلى بضع حالات اغتصاب ومضايقات للنساء. كان النساء والرجال، على السواء، يشعرون أن تقديم أسماء وتفاصيل محددة بهذا الشأن كان أمرًا بالغ الصعوبة. أكّد العديدُ من شهود العيان حالات إساءة المعاملة. كما تحدث بعضهم عن احتفال مُذلّ جرى على الشاطئ جُرِّدَتْ فيه النساء من حليهن، ولم يسترجعنها إطلاقًا[42]. كما تعرَّضت النساء في مابعد

إلى مضايقات جسدية من قِبَل الجنود، واستنادًا إلى أحد شهود العيان، اقتيدَت إحدى النساء إلى حيث تم اغتصابها. قالت نجية أيوب: شاهدت الجنود الذين أحاطوا بنا يحاولون لمس النساء لكن النساء قمن بصدهم. عندما لاحظ الجنود تصدي النساء لهم توقفوا. عندما كنا على الشاطئ، أخذ الجنود امرأتين وحاولا تجريدهما من ملابسهما بحجة التفتيش[43].

الوثائق

رفض أحد كبار الضباط ممن جرت مقابلتهم، وهو شلومو أمبر، إعطاء أي تفاصيل حول ما شاهده إلى الشخص الذي كان يُجري المقابلة. لكنه قال: أرغب في نسيان ما حدث هناك. وبعد إلحاح، لم يزد عن قول ما يلي:

> أنا أربط ذلك بكوني قاتلت الألمان [خدم في اللواء اليهودي في الجيش البريطاني]. كان الألمان أسوأ عدو واجهه الشعب اليهودي، لكننا عندما حاربناهم كنا نحارب حسب القوانين التي يفرضها المجتمع الدولي. لم يقتل الألمان أسرى حرب، قتلوا سجناء الحرب السلافيين [الروس. ر م]، لم يقتلوا البريطانيين، ولا حتى اليهود[44].

واعترفَ الضابط بأنه يتكتم على أحداث حصلت في الطنطورة: لم أتحدث آنذاك، فلماذا أتحدث الآن»[45].

خطاب أمبر المراوغ يشبه إلى حد كبير الخطاب الوارد في وثائق الجيش اليهودي، الذي كانت أي منهجية بحثية إمبيرقية صرفة مضطرة للاعتماد عليه. بتاريخ 01/ 06/ 1948، طلب رئيسُ أركان الجيش الإسرائيلي، على نحو غير مألوف وغير مسبوق، التحقّقَ مما سمعه من ضباط الاستخبارات؛ «ثمة تلميحات إلى أن جنودنا الذين دخلوا الطنطورة ارتكبوا أعمال تخريب لم يكن لها ضرورة بعد احتلال القرية». بعد اثني عشر يومًا، جاءه الرد كالتالي «تسبَّب جنودنا بإحداث بعض الدمار بعد دخولهم إلى القرية مباشرة. لكن

ذلك حصل، على نحو أساس، نتيجة مشاعر الإثارة التي ترافق المعارك[46]. يقول بِني مُرس عن المذبحة التي جرت في قِبيَة عام 1953 والتي كانت أفضل توثيقًا، إن التعبير الذي يستخدمه الجيش الإسرائيلي للإشارة إلى قتل المدنيين، هو أعمال تخريب[47].

تسلط الوثائق الضوء على جانب آخر من القضية. فهي تكشف التضارب بين عدد الأشخاص الذين قتلوا في المعركة ذاتها، وعدد الأجساد التي دفنها مردخاي سُكُلر بعد بضع أيام. يورد الجيش الإسرائيلي أن عشرين فلسطينيًا قتلوا في المعركة، وهو رقم يؤيده قائد اللواء. لكن سُكُلر أشرف على دفن 230 فلسطينيًا وشهد بأن نساء وأطفال الرجال القتلى ظلوا بجانب الأجساد لمدة يومين قبل بدء عملية الدفن. جرت عملية الحفر بسرعة وعلى عجل، كانت الأجساد قد انتفخت ولهذا توجَّب إعادة الدفن.

لا تقدم وثائق الجيش الإسرائيلي أي رقم، وهي لا تشير مباشرة إلى عدد كبير من الإصابات. لكن هناك مراجع عديدة تشير بوضوح إلى موت عدد كبير من الأشخاص في الطنطورة، عدد أكبر بكثير من العشرين شخصًا الذين قضوا في المعركة. جاءت الإشارة الأولى في وثيقة تتضمن أمرًا للجنود بالتأكد من أن «كل شيء على ما يرام في ما يخص القبر الجماعي في الطنطورة». وهناك وثيقة أخرى توجّه الجنود بحفر قبور إضافية لمنع انتشار الأوبئة. والواقع أن الجيش الإسرائيلي طلب حقنًا ضد التيفوس بسبب الجثث المنتشرة في كل مكان، كما طلب مواد معقمة لرشها على الأرض وفي مصادر المياه لأن بوادر الوباء كانت قد بدأت بالظهور في المنطقة. جاءت الإشارة في إحدى الوثائق إلى جيف حيوانات، وفي وثائق أخرى إلى جثث آدمية[48].

لكن هناك أيضًا وثيقة فلسطينية، لغتها أبعد ما تكون عن الغموض والتضارب. وتظهر هذه الوثيقة في مذكرات أحد وجهاء حيفا، وهو محمد نمر الخطيب. فبعد بضعة أيام من المعركة، سجل نمر خطيب في مذكراته شهادة رجل فلسطيني أخبره عن حصول إعدامات جماعية لعشرات الفلسطينيين على

الشاطئ[49]:

ليلة 22/ 23 أيار، هجم اليهود من ثلاث جهات ونزلوا إلى البر من قوارب رست على الشاطئ. قاومنا في الشوارع وفي البيوت، وفي الصباح كانت الجثث تملأ المكان. لن أنسى هذا اليوم ما حييت. جمع اليهود النساء والأطفال في المكان الذي كدَّسوا فيه الجثث، لكي يروا الأزواج والآباء والأشقاء القتلى، ولترويعهم، لكنهم ظلوا هادئين.

جمعوا الرجال في مكان آخر، اقتادوهم مجموعات وأطلقوا النار عليهم فأردوهم قتلى. عندما سمعت النساء صوت إطلاق النار سألن حارسهن اليهودي عن مصدر الصوت. أجابهن نحن نثأر لموتانا. اختار أحد الضباط أربعين رجلاً واقتادهم إلى ساحة القرية. تم فرزهم في مجموعات تضم كل مجموعة أربعة رجال. كانوا يطلقون النار على واحد ويأمرون الثلاثة الآخرين برمي جثته داخل حفرة. ومن ثم يطلقون النار على شخص ثان ويطلبون من الاثنين الباقيين رمي جثته داخل الحفرة، وهكذا دواليك.

بطريقة أو بأخرى، روى أكثر من ثلاثين شاهدًا فلسطينيًا وسبعة شهود يهود أن مذبحة قد حصلت. وقد يكشف المستقبل عن المزيد من المعلومات. ولا يزال هناك ملف «فظائع الحرب اليهودية» في محفوظات الجيش الإسرائيلي لا يمكن للجمهور أن يصل إليه[50]. طلب ضحايا الطنطورة حفرَ ساحة موقف السيارات في منتجع الطنطورة، حيث يعتقدون أن أجساد أحبائهم مدفونة، لكن طلبهم لا يزال حتى هذه اللحظة يُجابَه بالرفض.

مضامين تدوين التاريخ

ترتبط دراسة حالة الطنطورة بالنقاش الأشمل للتاريخ، عمومًا، ولفلسطين، على وجه الخصوص. وهنا أود إبداء ملاحظتَيْن. الأولى نظرية والثانية منهجية.

الملاحظة الأولى تتعلق بتدوين التاريخ العسكري. في التدوين التاريخي الأكاديمي ذي الطبيعة المهنية لحرب عام 1948، عوملت الاشتباكات التي حصلت في فلسطين وإسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطاني باعتبارها جزءًا من حرب شاملة بين جيشين. هذا الافتراض يتطلب خبرة المؤرخين العسكريين لدراسة الاستراتيجية والتكتيكات العسكرية لطرفي الحرب.

تشكّل الفظائع جزءًا من ميدان الحرب، حيث يجري الحكم على الأحداث على أساس أخلاقي يختلف تمام الاختلاف عن الأساس المتبع في الحالات التي لا توجد فيها معارك. فموت المدنيين، مثلاً، خلال معركة يُقبَل بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الصراع، ويُعتبر ضروريًا، أو على الأقل لا يمكن تفاديه، باعتباره يمثّل جزءًا من محاولة عامة لكسب الحرب (هناك بالطبع، وحتى ضمن سياق الحرب، فظائع استثنائية تُعامَل بوصفها غير شرعية في تدوين التاريخ العسكري).

يستتبع هذا الرأي، أيضًا، مفهوم التكافؤ. ومن المسلَّم به أن مهمة المؤرخ تقويم توازن القوى وتقدير تأثيره في النتيجة النهائية. ويتصل مفهوم التكافؤ بقضايا المسؤولية. إذا اشتبك كيانان، أي جيشان وطنيان، في مواجهة عسكرية، يمكن للمؤرخين المعاصرين، بسهولة، إعادة تركيب تراتبيات الجيشين وتسلسل إصدار الأوامر فيهما، والطاقة البشرية لكل منهما، وأسلحتهما واستراتيجياتهما وتكتيكاتهما ومسلك كل منهما.

وباعتقادي أن الأحداث التي تكشَّفت بعد أيار عام 1948 في إسرائيل وفلسطين، ينبغي أن يُعاد النظر فيها لا بمفردات التاريخ العسكري فقط، بل ضمن برادغم التطهير العرقي. من منظور تدوين التاريخ، هذا يعني أن الأعمال التي ارتُكِبت كانت جزءًا من سياسات محلية استخدمها نظام ضد رعاياه من المدنيين. كانت المنطقة الواقعة بين حيفا وتل أبيب، بقراها الأربع والستين، ضمن حدود دولة إسرائيل الوليدة. لم تكن ميدان معركة بين جيشين، بل فضاء مدنيًا تعرّض لغزو قوات عسكرية. هنا كانت الأيديولوجية الإثنية وسياسة الاستيطان والاستراتيجية الديموغرافية العوامل الحاسمة، وليست الخطط

العسكرية. والمذابح، سواء أكانت متعمّدة أم لا، تشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية التطهير العرقي، وليست جزءًا ثانويًا منها، رغم أن التاريخ يعلمنا أن الطرد، في حالات كثيرة، كان الحل المفضَّل عن القتل.

ولا تقدّم لنا الأدلة التاريخية في محفوظات النظام الذي ارتكب التطهير العرقي صورة واضحة، لأن هدفه منذ البداية التعتيم على نواياه؛ كما يمكن أن نلاحظ في لغة الأوامر الصادرة وفي التقارير التي ظهرت بعد الأحداث. من هنا الأهمية البالغة التي تتمتع بها الأدلة التي يقدمها الضحايا والجهات التي ارتكَبت الجرائم بحقهم، حتى لدى استرجاع الأحداث الماضية. لأن عملية إعادة التركيب تتحقق على نحو أساس عن طريق الربط بين الذكريات الجماعية والفردية للضحايا ولمن ارتكبوا الجرائم، على السواء. بالتالي، كانت عمليات الطرد، وليست المذابح، هي أساس عقيدة التطهير العرقي بعد الحرب العالمية الثانية. وكما لاحظنا في حرب البلقان التي جرت في تسعينيات القرن العشرين، ارتُكِبَت مذابح متفرقة، في سياق عملية التطهير العرقي، لكن دافعها كان الثأر ولم تكن تطبيقًا لخطة واضحة المعالم. مع ذلك، استفادت استراتيجية خلق وقائع إثنية جديدة من تلك المذابح وبدرجة لا تقل عن الفائدة التي جنتها من عمليات الطرد الممنهجة.

وهنا تبرز الطنطورة كأنموذج لواقع تطهير عرقي. ويظهر ذلك بوضوح بالغ إذا تفحصنا حالة الطنطورة استنادًا إلى التعاريف المتوافرة للتطهير العرقي، بدءًا بالتعاريف الأكثر شعبية وانتهاء بالأكثر مهنية. تعرّف إحدى دوائر المعارف التطهير العرقي بأنه «الطرد بالقوة بهدف إضفاء التناغم على منطقة مختلطة بالأصل». هدف الطرد هو التوصّل إلى إخلاء أكبر عدد ممكن من البيوت، بكافة الوسائل المتوفرة لدى الجهة التي ترتكب التطهير، بما في ذلك الوسائل اللاعنفية، كما حصل عند إخلاء المسلمين من كرواتيا بعد توقيع اتفاق درايتون عام 1996.

تتبنى وزارة الخارجية الأميركية تعاريف مماثلة، وتضيف أن جوهر التطهير

العرقي، برأيها، هو «محو تاريخ مكان ما عن طريق إخلائه من سكانه بكل الوسائل، عن طريق إيجاد جوٍّ يشرعن أعمال الثأر والانتقام». والنتيجة هي خلق مشكلة لاجئين جديدة. أجرت وزارة الخارجية الأميركية تحقيقًا حول الأحداث التي حصلت في مدينة بيك في كوسوفو الغربية في شهر أيار عام 1999، فقد أخليت المدينة، على ما يبدو، من سكانها خلال 24 ساعة. كان الجانب المنهجي يتمثّل في الطرد، لا في المذابح، مع ذلك شعر الجيش أن ارتكاب المذابح بصورة دورية من شأنه تسريع عملية الطرد[51].

وبإمكاننا رؤية تعاريف مماثلة في تقارير الأمم المتحدة لعام 1993. فقد ربط مجلسُ حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الرغبةَ بفرض حكم إثني في منطقة تضم سكانًا من إثنيات مختلفة، كما في حال إنشاء صربيا الكبرى، بأعمال الطرد وبإجراءات عنيفة أخرى. ويعرّف التقرير أعمال التطهير العرقي بأنها تتضمن فصْل الرجال عن النساء واحتجاز الرجال ونسف البيوت ومن ثم إعادة إشغالها لاحقًا بمجموعة إثنية أخرى. أبدت الميليشيات الإسلامية في بعض مناطق كوسوفو مقاومة. وفي الأمكنة التي كانت فيها المقاومة صلبة، كانت أعمال الطرد تتضمن مذابح[52]. في حالة الطنطورة، ربط كل الشهود اليهود، تقريبًا، حصولَ المذبحة فيها بالمقاومة الشرسة التي واجهها الجنود.

قدم درازن بترُفتش واحدًا من أهم الأعمال في تعريف التطهير العرقي. وهو يربط الروح القومية وإنشاء الأمم الجديدة والكفاح الوطني بالتطهير العرقي. فالقيادة السياسية تحيل مسألة تنفيذ التطهير العرقي إلى المؤسسة العسكرية، من دون إعطاء مخطط ممنهج وتعليمات صريحة، رغم وضوح الهدف العام[53]. ويلفت بترُفتش وآخرون انتباهنا إلى الفرق بين المذابح التي تشكل جزءًا من حملة تطهير عرقي، حيث تكون المذبحة متعمدة، والمذابح غير المخطط لها التي تحدث نتيجة مباشرة للكراهية والانتقام، على خلفية تعليمات عامة بتنفيذ تطهير عرقي[54].

في فلسطين، حدث التطهير العرقي استنادًا إلى سيناريو موجود في الخطة

دالِت التي يعود تاريخها إلى 10/ 03/ 1948؛ سيناريو يلحظ نزع الطابع العربي عن ذلك الجزء من فلسطين الذي حددته الوكالة اليهودية ليكون دولة إسرائيل (المنطقة التي خصصتها الأمم المتحدة في قرارها رقم 181، إضافة إلى منطقة إضافية ينبغي الاستيلاء عليها من المنطقة المخصصة للدولة العربية، أي 78٪ من مجموع مساحة فلسطين الانتداب). في نهاية المطاف، أصبح 750000 فلسطيني، من أصل 900000 فلسطيني كانوا يعيشون هناك، لاجئين.

واستنادًا إلى أقوال قائد الكتيبة الثالثة والثلاثين من لواء ألِكسَندروني، جرى التطهير العرقي في فلسطين عمومًا، وفي المنطقة الساحلية على وجه الخصوص، من دون أوامر مباشرة من جهات عليا. وقال في معرض الشرح إن قادة الهاغاناه الذين يستولون على قرية، كانوا أحرارًا في تقرير ما يفعلونه بالسكان، سواء استسلم هؤلاء أو تم أسرهم. كان الأسلوب الذي اتبعه لواء ألِكسَندروني في احتلال الطنطورة تكرارًا لما قام به في غزواته السابقة، فقد كان جنود اللواء قد احتلوا وطردوا السكان ودمروا قرى حايريا وكفار سابا وقيسارية وسيكيا وأم زينات قبل أن يصلوا إلى الطنطورة، وفي ما بعد كرروا نفس الأسلوب في عين غزال وإجزم وجباع.

ونتيجة سوء التنسيق في أثناء القتال في الطنطورة، تم تطويق القرية بالكامل؛ فقد سدت القوارب منفذ النجاة عن طريق البحر، في الوقت الذي سدت فيه وحدات ألِكسَندروني البرية الجهات الثلاث الأخرى، حيث لم يكن أمام الناس أي مخرج. وقد يكون تجمُّع هذا العدد الكبير من الناس، 1500 شخص، قد بثّ الذعر في نفوس الجنود، ما دفعهم للتراكض في أحياء القرية وهم في حالة هياج وإطلاق النار، أو أن السجناء البالغ عددهم 200-300 رجل على الشاطئ يمكن أن يكونوا قد سببوا حالة هلع أدت لارتكاب المذبحة. تضم سجلات لواء ألِكسَندروني برقية أرسلها أحد الجنود إلى قيادة اللواء وجاء فيها: أشعر بالخوف من هذا العدد الكبير من أسرى الحرب. أخبر القائدُ مؤلفَ الكتاب «[جوابًا على برقية الجندي] أعطيْتُ تعليمات للجندي بنصب مدافع هاون

ثقيلة على الأسطح المحيطة بالمجموعة وبترك مسافة كافية بين الجنود والأسرى حتى لا يحاول هؤلاء التغلب عليهم». ويبدو من شهادات الجنود الذين ارتكبوا المذبحة، أن بعض هؤلاء رأوا فيها إجراء إيجابيًا قامت به الاستخبارات العسكرية لمنع الشباب العرب من أن يصبحوا مقاتلين في المستقبل.

الملاحظة الثانية التي أود إبداءها بشأن تدوين التاريخ تتعلق بالتباين بين التواريخ الشاملة والتواريخ الجزئية. تدوين تاريخ حرب عام 1948، الإسرائيلي منه أو الفلسطيني، الجديد أو القديم، هو تاريخ شامل أساسًا، ويعود ذلك إلى طبيعة مادة المحفوظات، واللغة الجافة المقتضبة التي تقدم وصفًا موجزًا لحالات فردية. المؤرخون الوضعيون، الذين يستندون في أعمالهم إلى الملاحظة المباشرة، لا يغامرون عادة بإضافة طبقات خيالية إلى روايات مجردة من هذا النوع. فالقصص الفردية لا يمكن ملء الثغرات الموجودة فيها إلا بمساعدة التاريخ الشفهي الذي يُستخدم على نطاق واسع في التدوين الإسرائيلي لتاريخ المحرقة، لكنه يصبح غير مُعتَرَف به على الإطلاق إذا استخدمه المؤرخون الفلسطينيون لإعادة تركيب صورة لأحداث النكبة. وباعتقادي أن التاريخ الشفهي منهجية بالغة الأهمية لإجراء دراسة عن حرب عام 1948. وكما في حال المجموعات المهمشة الأخرى، يُعتبر التاريخ الشفهي أداة بالغة الأهمية لإنقاذ الأصوات الضائعة للضحايا الفلسطينيين في ذلك الصراع.

الوسط الأكاديمي العالمي اعترف مؤخرًا بالتاريخ الشفهي بوصفه فرعًا معرفيًا ثانويًا يتمتع بالاحترام. وهناك أكثر من 1000 برنامج للتاريخ الشفهي في الجامعات الأميركية وحدها. وفي تطور مواز، تراجعت مكانة الوثائق المكتوبة ولم تعد تُعتبَر أكثر صدقية أو وثوقية من الشهادة الشفهية. ويمكن رؤية صحة إعادة التقييم هذه، عن كثب، في ما يخص إسرائيل وفلسطين في محفوظات الجيش الإسرائيلي ووثائق عام 1948 ذات الصلة. تتألف معظم هذه الوثائق من مراسلات بين عسكريين، لم يكن الهدف منها مجرد التبليغ عن أحداث، بل كان غالبًا تمجيد أدوارهم الخاصة في الحملة والتغطية على الإخفاقات والآثام.

عندما كتب بِني مُرِس، المتحمِّس للمنهج الوضعي الإمبيريقي، عن مذبحة أخرى في دوايمة، اضطر كارهًا للاعتماد على المقابلات. فالمؤرخون الذين يعتمدون حصرًا على الوثائق المكتوبة غالبًا ما يلجأون إلى التخمين والتخيل عند إعادة تركيب الماضي استنادًا إلى الوثائق (وهذه حقيقة بدهية جسّدها الفيلسوف رُبن جورج كلنغوُد، عام 1933، في مؤلَّفه «مقالة في المنهجية الفلسفية/ Robin George Collingwood, An Essay on Philosophical Method»).

التاريخ الشفهي ليس بديلاً عن المادة المحفوظة، لكنه مصدر مهم لملء الثغرات ولإثبات الدليل المكتوب الذي لا يقدم غالبًا سوى هيكل عام مجرَّد للأحداث. وهكذا نجد أنه في الوقت الذي قد يصف فيه التاريخُ الرسمي للهاغاناه بإيجاز احتلالَ قرية أو «تطهير» أخرى في حرب عام 1948، يظهر نفس الحدث بالتفصيل وبشكل تصويري في الذاكرة الجماعية الفلسطينية: غالبًا ما تكون قصة طرد وأحيانًا قصة مذبحة. والواقع أن المذبحة في الطنطورة يمكن قبولها كحقيقة فقط إذا وثق المرء بجزء على الأقل من الشهادات الفلسطينية واليهودية بشأنها. المادة المحفوظة لا تكفي لتأييد قصة المذبحة، وقد يعتبر القراءُ والمؤرخون الذين لا يعترفون بتاتًا بالتواريخ الشفهية أن الحدث بكامله لم يحصل إلى أن تؤكد لهم وثيقة صحيحة بأنه قد حصل، رغم أن الوثائق المتعلقة بأحداث الطنطورة تلمح بقوة إلى حدوث عمل وحشي. في حالتنا، إذًا، تساعد الوثائق على ملء الثغرات الموجودة في الشهادات الشفهية، وليس بالعكس.

أكد ألِساندرُ بُرتلِّي، الذي توسَّع في معالجة مسألة التاريخ الشفهي، أن هذا التاريخ يخبرنا القليل عن أحداث التاريخ والكثير عن مغزى تلك الأحداث. درس بُرتلي قضية مقتل ألدو مورو في إيطاليا عام 1987، وكان الاستنتاج الرئيس الذي توصّل إليه أن الوثائق المكتوبة بحد ذاتها، في غالب الأحيان، مستقاة من شهادات شفهية بعد معالجتها، وبالتالي لا تستحق معاملة تفضيلية.

لا شك في أن التاريخ الشفهي موثوق شأنه شأن التاريخ الموثّق. فكلا النوعين من التاريخ عبارة عن قِدْرين فخاريين مكسورَيْن يعودان إلى الماضي،

وهما بحد ذاتهما تفسيران لواقع يدَّعي المؤرخون، شأنهم شأن علماء الآثار، أن باستطاعتهم إعادة تركيبه لإعادة إنتاج إناء قديم أو مزهرية قديمة. وغالبًا ما تجري إعادة التجميع حسب أجندة معاصرة ليست بالضرورة في ما يخص الماضي. فبعد خمسين عامًا من الآن، يمكن لهذه الشظايا الفخارية أن تصبح الأساس لرواية قصة الانتفاضة الثانية، وذلك اعتمادًا على محفوظات الجيش الإسرائيلي والتقارير الإعلامية وذكريات الضحايا الفلسطينيين. سوف تكون هناك روايات شتى تغطي مجالاً كاملاً، لكل منها دليل يؤيدها وتنسجم جميعها مع البرادغم الأكاديمي الموجود في نهاية هذا القرن، مهما كان نوعه.

عُرضت قضية الطنطورة أمام محكمة إسرائيلية. لم تُنْه المحكمة التحقيقات بشأنها ولا هي توصلت إلى قرار. بل لا يتعيّن عليها القيام بذلك. فهذا من اختصاص المؤرخين المحترفين، وقرار هؤلاء ليس بالحكم القضائي. بل على العكس، ينبغي التعاطي مع هذا القرار بوصفه استنتاجًا مؤقتًا سوف تُعاد صياغته مستقبلاً، من دون أي شك، على أساس أدلة جديدة أو إعادة قراءة للأدلة الحالية. ومثلما حدث في الماضي، سوف يسترشد هذا الجدال بنقاش مُحدَّث حول ماهية التاريخ، وحول العلاقة بين القوة والمعرفة، وحول ماهية الحقيقة أو الواقع، وحول ما الذي يشكّل الدليل التاريخي، وحول أسئلة أخرى عديدة تُغني عمل المؤرخين، من جهة، لكنها من جهة أخرى تثير الشكوك بشأن مزاعمهم العلمية.

ومع ذلك، وإلى أن يثبت العكس، ينبغي للفلسطينيين الذين ادّعوا بأن روايتهم عن أحداث عام 1948 لم تروَ بل تم تجاهلها، أن يشعروا بأن كشف مذبحة الطنطورة يمكن أن تكسبهم تعاطفًا ودعمًا أكبر مما كان متوفرًا لهم في الماضي. وروايتهم، خلافًا للرواية الإسرائيلية، لم تَلْق إلا مؤخرًا نجاحًا يُذكَر في المراكز الأكاديمية الرئيسة في العالم. لاشك في أن الصورة القديمة تغيرت بفضل الأدلة الجديدة والمنهجيات الجديدة في مقاربة التاريخ، وتفكيك مفهوم الاستشراق والأسلوب الإسرائيلي الجديد في تدوين التاريخ. لكن النضال من

أجل إثبات صحة ادعاءاتهم داخل الوسط الأكاديمي لا يتوقف، أما ما يتعلق للاتجاه الذي اخترتُه أنا، فقد كانت المضامين السياسية أكثر حسمًا بكثير من المضامين الأكاديمية.

الهوامش

هوامش المقدمة

1- Theodore Herzl, Altneuland (Liepzig: Seeman Nachf, 1902).

2 - (Schwartzwald) (زياد منى) اسم غابة ضخمة شهيرة في جنوبي ألمانيا.

3- Isaiah Berlin, Personal Impressions (London: The Hogarth Press, 1980): 33

4- Alfred Lilienthal, The Zionist Connection: What Price Peace (New York: Dodd, Mead, 1978): 168.

5- Gabi Piterbeg, The Returns of Zionism; Myths, Politics and Scholarship in Israel (London and New York: Verso, 2009.

هوامش 1) أشباح النكبة

1- Albert Hourani, A History of the Arab Peoples (New York :Faber and Faber, 1991).

2-Roger Owen, (ed.), Studies in the Economic and Social History of

Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries (London: Macmillan; Oxford: St Antony's, 1982); 'The Economic Development in Mandatory Palestine, 1918–1948' in George T. Abed (ed.), The Palestinian Economy (London and New York: I. B. Tauris, 1988): 13–35.

3-Avi Shalim, Collusion Across the Jordan: King Abdullah and the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia University Press, 1988).

4-Ilan Pappe, Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948–1951 (London: St Antony's College Series, Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1988).

5-Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

6-Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (Oxford: Clarendon Press, 1988).

7- بمعنى «ترميم/ إصلاح».

8- أنا ومُرِس إسرائيليين، وشلايم من أصل إسرائيلي مع أنه يحمل التبعية البريطانية منذ سنوات.

9-Republished in Benny Morris, 1948 and After: Israel and the Palestinians (Oxford: Oxford University Press, 1990): 1–20.

10-Simha Flapan, The Birth of Israel: Myths and Realities (New York: Pantheon, 1987).

11-Ilan Pappe, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947–1951 (London and New York: I. B. Tauris, 1992 and 1994).

12-A Modern History of Israel and Palestine, forthcoming (Cambridge University Press).

13-Laurence J. Silberstein, The Post-Zionism Debates: Knowledge and Power in Israeli Culture (New York and London: Routledge, 1999): 89–126.

14-Uri Ram (ed.), The Israeli Society: Critical Perspective (Tel Aviv: Beirut, 1992). I have summarized the works of these researchers in Pappe, Memory and History.

15-There are two examples, Ilan Pappe, 'Zionism as Colonialism - A Comparative View on the Mixed Colonialism in Asia and Africa' in Yechiam Wietz (ed.), From Vision to Revision: A Hundred Years of Historiography of Zionism (Jerusalem: Zalman Chazar Center, 1997): 311-344 (Hebrew); and 'Theories of Nationalism and their Relevance to the Case of Zionism', in Iyunim, Zionism: Contemporary Debate, Special Issue (1996): 200-223 (Hebrew).

16 - مؤخرًا فقط تم جمع أعمالها في كتاب واحد باللغة العبرية من قبل دار نشر محسوبة على الوسط الأكاديمي لليهود الشرقيين: «Ella Shohat, Forbidden Reminiscences: A Collection of Essays (Tel Aviv: Kedma Publishing, 2001).»

17-Ilan Pappe, 'A New Agenda for the "New History"', Theory and Criticism 8 (1996): 123-137 (Hebrew).

18-See Ilan Pappe, 'Israeli Television's Fiftieth Anniversary: "Tekkuma" Series: A Post-Zionist View?', Journal of Palestine Studies, 27.4 (Summer 1998): 99-105.

19-Ilan Pappe, 'Critique and Agenda: The Post-Zionist Scholars in Israel', History and Memory, 7.1 (Spring/Summer 1995):66-91.

20 - بعد انتهاء الاجتماعات، كتبت مع أحد الزملاء حول تلك الجدليات: «Ilan Pappe and Ilan Gur-Ze'ev, 'Beyond the Destruction of the Other's Collective Memory: Blueprints for Palestinian/Israeli Dialogue'. Theory, Culture & Society, 18.2-3: 14-28.»

21-Edward W. Said, Orientalism (New York: Vintage Books, 1979) and Culture and Imperialism (New York: Vintage Books, 1994).

22-Ilan Pappe, 'Were They Expelled?: The History, Historiography and Relevance of the Refugee Problem' in Ghada Karmi and Eugene Cortran (eds), The Palestinian Exodus,1948-1988 (London: Ithaca, 1999): 37-62.

23 - للاطلاع على تقرير حول هذا النقاش، انظر «Edward Said in 'New History,' 'Old Ideas', Al-Ahram Weekly, 21-27 May 1998.»

هوامش 2) عسكرة العقل الصهيوني

1-Ilan Pappe, 'Post-Zionist Critique: part II: Media', Journal of Palestine Studies, 263/ (Spring 1997): 37–43.

2-Uri Ben-Eliezer, 'From Nation-in-Arms to a Post-Modern Army: Military Politics in "New Times" Israel', in Stuart Cohen (ed.), Democratic Culture; Israel and Its Army, Vol. 4–5 (2001): 55–94 (Hebrew).

3-Baruch Kimmeling, 'Political Subcultures and Civilian Militarism in a Settler-immigrant Society', in D. Bar-Tal et al. (ed.), Security Concerns: Insights from the Israeli Experience (Stanford, CT: JAI Press, 1998): 400–402.

4-Daniel Dor, A Press under Influence (Bavel: Tel Aviv 2001): 2 (Hebrew).

5-Daniel Dor, A Press under Influence.

6-Raviv Drucker and Ofer Shelach, Boomerang; the Failure of the Leadership in the Second Intifada (Tel Aviv: Keter, 2005) (Hebrew).

7-A paper submitted to a conference – a 'year to the Sharon government' in the Galilee Center, 1 April 2002.

8-This information is brought out in Ha'artez, 9 November 2000, 'Ehud Yaari Said', weekend supplement.

9-Public Record Office, FO 37182179/, E1015119/, Rapp to Ernest Bevin, 15 December 1950.

10-Ilan Pappe, 'The Decline and Fall of the Israeli Left', Al-Ahram Weekly, 27 September 2001.

11-'Survival of the Fittest', an interview with Ari Shavit,Ha'aretz, 8 January 2004.

12-Fear, Victimhood, Self and Other', The MIT Electronic Journal of Middle East Studies, 1, May 2001, 'Israel: Between Civic Democracy and Jewish Zealotocracy', Journal of Palestine Studies, 29 (3) Spring 2000: 33–45; 'Educational Implications of Multiculturalism in Israel: The Case of Israeli Historiography', in Ilan Gur Zeev (ed.), Modernity, Postmodernity and Education (Tel Aviv: Tel Aviv University Press 1999): 233–259, (Hebrew);'Were They Expelled?: The History,

Historiography and Relevance of the Refugee Problem', in Ghada Karmi and Eugene Cortran (eds), The Palestinian Exodus, 1948–1988 (London: Ithaca 1999): 37–62; 'Education for Peace Towards the 21st Century', Studies in Education, 2 (2) (1997): 221–248 (Hebrew); 'Post-Zionist Critique: Part I: The Academic Debate', Journal of Palestine Studies, 26(2), Winter 1997: 29–41.

13-For instance, Anita Shapira, New Jews, Old Jews (Tel Aviv: Am Oved, 1997); Shlomo Ahoronson, 'Zionism and Post-Zionism: The Historical-Ideological Context', in Yechiam Weitz (ed.), From Vision to Revision: A Hundred Years of Historiography of Zionism (Jerusalem: Shazar Center, 1997): 291–310.

14-Ilan Pappe (ed.), The Israel-Palestine Question (London and New York: Routledge, 1999).

15-Cambridge University Press.

16-Bishara Doumani, Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700–1900 (Berkeley: University of California Press, 1995).

هوامش 3) قضية كَتْس

1-Barbara Allen, From Memory to History (Nashville: Tennessee, 1981) and Allesadro Portelli, 'The Peculiarities of Oral History', History Workshop Journal, 12 (1984): 96–107, and The Death of Luigi Trastulli and Other Stories (Albany: SUNY Press, 1991).

2-Frank Cass, London 1997.

3 – انظر فصل «ماذا حصل في الطنطورة» الذي يلخص الدراسة التي أعددتها حول هذه المذبحة.

هوامش 4) المحاكمة وإخلاء السبيل

1-Avi Shlaim, The Iron Wall (New York: Norton and Norton 2000).

هوامش 7) الجامعة المنزلية

1 - للاطلاع على النص الكامل لمحضر الاجتماع، انظر «Tom Segev, 1949: The First Israelis (Jerusalem: Domino, 1984): 69–73.».

2-Sprio Munayyer, with an introduction and notes by Walid Khalidi, 'The Fall of Lydda', Journal of Palestine Studies, Vol. 27, No. 4 (Summer 1998): 80–84.

3-Sprio Munayyer, 'The Fall of Lydda'.

هوامش القشة التي قصمت ظهر البعير: لبنان وغزة

1-Ilan Pappe, 'What Does Israel Want?', Electronic Intifada, 14 July 2006, last accessed on 30 June 2010.

هوامش 9) حقول القتل في غزة

* المؤلف استعمل مصطلح «Killing Fields» الذي يشير إلى مجازر الخمير الحمر في كمبودشا (ز م).

1 - للاطلاع على الخطط الخاصة بإقامة المدينة الأنموذج، انظر الصحيفة اليومية Globes (in Hebrew), 20 May 2002 وهناك أيضًا تقرير مهم حول جندي شارك في التدريب هناك منشور في المدونة بتاريخ 07/ 11/ 2009. www.Dacho.co.il/ showtheread. php, last accessed on 7 November 2009. انظر أيضًا إعلان الجيش الإسرائيلي المنشور على موقعه (Ido Elazar, www.1.idf.il/elram, last accessed on 30 June 2010).

2-Ilan Pappe, 'Responses to Gaza', London Review of Books, Vol. 21, No. 2, 29 January 2009: 5–6.

3-Ilan Pappe, 'Responses to Gaza'.

4-Israeli State Archives, Cabinet meeting, 18 June 1967.

5-Doron Almong, 'Lessons from the Security Fence of Gaza', a lecture given in the Jeruslaem Center for Public Affairs, 23 December 2004.

6- تقرير (بتسالیم) لعام 2009 لخّص السنوات التسع السابقة.

7-B'Tselem Report for 2008.

8-Gabi Piterberg, The Returns of Zionism (London and New York:

Verso Books 2009).

هوامش الخاتمة

1-Henry Rosenfeld and Shulamit Karmi, 'The Emergence of Militaristic Nationalism in Israel', International Journal of Politics, Culture and Society, 3:1 (Fall 1989): 30–45.

2-See Ilan Pappe, Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948–1951 (London: Macmillan, 1988).

3-Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld Publications 2006).

4- اعترف كبار الجنرالات بوجود رغبة في استخدام كل مايمكن استخدامه من القوة العسكرية العنيفة بهدف استعادة قوة الردع، وذلك في كتاب Boomerang الذي وضعه صحفيان إسرائيليان بارزان. انظر Raviv Drucker and Ofer Shelach, «Boomerang (Tel-Aviv: Keter, 2005).

5-Ilan Pappe, 'The Post-Zionist Discourse in Israel', Holy Land Studies, 1:1 (2002): 3–20.

6- انظر موقع المجموعة (www.newprofile.org, last accessed on 30 June 2010).

هوامش الملحق

1-Ilan Pappe, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1948–1951 (London and New York: I. B. Tauris, 1992): 124–143.

2-Benny Morris, 1948 and After: Israel and the Palestinians, (Oxford: Clarendon Press, 1990): 191–222.

3-IDF Publications, The Book of the Alexandroni Brigade, (Tel Aviv 1964): 96.

4- الموسوعة الفلسطينية، المجلد 3: 121–123.

5-IDF, The Book of the Alexandroni Brigade: 229.

6- مقابلات مع تِدي كَتْس (كل المقابلات أجراها تِدي كَتْس، عدا في الحالات التي يُذكَر فيها شيء مغاير، وأود توجيه الشكر له لتقديمه الشرائط المسجّلة لي).

7- إميل حبيبي. الوقائع الغريبة في حياة سعيد أبي النحس المتشائل (بيروت: دار ابن

خلدون، 1974).

8- مقابلة مع توفيا لِشنسكي بتاريخ 18/ 03/ 1997 (كل المقابلات أجراها تِدي كَتْس، عدا في الحالات التي يُذكَر فيها شيء مغاير، وأود توجيه الشكر له لتقديمه الشرائط المسجّلة لي).

9- مقابلة مع علي عبد الرحمن (أبو فهمي) 16/ 02/ 1997.

10- مقابلة مع ميكا فيتكون، 02/ 03/ 1997.

11- مقابلة مع ميكا فيتكون.

12- الياس شوفاني، 'شهادات من الطنطورة' في مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 30/ 3 (ربيع عام 2001): 5-19.

13- مقابلة مع جويل سكُلنِك، 17/ 06/ 1997.

14- مقابلة مع جويل سكُلنِك.

15-Maariv, 4 February, 2001.

16- الياس شوفاني، 'شهادات'.

17- مقابلة مع أبو فهمي.

18- وردت أوضح الشهادات عن الاغتصاب على لسان خليل جميل حسن عبد المالك (أبو جاسر)، جرت المقابلة معه بتاريخ 05/ 04/ 1997.

19- شهد هجومَ الجنود الهائجين كلٌ من يوسف غراف و يوسف كوهين وتوفيا لِشنسكي، وإلى حد ما، مردخاي سُكلر.

20- ضمن الفلسطينيين، محمد أبو هنا و يسرى أبو هنا، وهما بين الفلسطينيين الذين قابلهم شوفاني.

21- مقابلة مع يوسف غراف في 13/ 03/ 1997.

22- مقابلة مع كَتْس وسكلنك.

23- مقابلة مع مردخاي سُكلر.

24- مقابلة مع يوسف غراف.

25- مقابلة مع كوهين.

26- مقابلة مع لِشنسكي.

27- مقابلة بتاريخ 13/ 03/ 1997.

28- مقابلة بتاريخ 13/ 03/ 1997.

29- مقابلة مع فوزي محمد طنج (أبو خالد) بتاريخ 17/ 05/ 1997.

30- مقابلة مع محمد أبو صالح، 16/ 02/ 1997.
31- مقابلة مع مصطفى أبو مصري، 16/ 02/ 1997.
32- مقابلة مع أنيس الجربان، 13/ 03/ 1997.
33-IDF, The Book of the Alexandroni Brigade.
34- في المقابلات التي جرت مع شوفاني.
35- مقابلة مع لِشنسكي.
36- مقابلة مع ديب علي جربان، 13/ 03/ 1997.
37- مقابلة مع أنيس جربان.
38- مقابلة مع زهدي أبو ندى، 05/ 04/ 1997.
39- هذا ما قاله أنيس جربان وأبو محسن وأبو صالح.
40- مقابلة مع موراني محسن وأبو حسن، 16/ 02/ 1997.
41- مقابلة مع جميلة إحسان شورى خليل، 05/ 04/ 1997.
42- المقابلات التي جرت مع شوفاني.
43- مقابلة مع نجية عمر الأيوب، أم محمد، 17/ 05/ 1997.
44- مقابلة مع عنبر.
45- مقابلة مع عنبر.
46-IDF Archives, File 143, Dispatch, 49\359, 49\374, 49\481; File 6521, Dispatch 49\6221 and File 57 Dispatch 49\4663, 1 June 1948.
47-IDF Archives, 1 June 1948.
48-Hagana Archives, File A\17, 29 November 1948 and 31 May 1948; File A\4, 1 June 1948 charting correspondence from Commander of the Nafatali Region (the coastal area) in Zichron Yaacov to Alexandroni.
49- نمر الخطيب «نتائج النكبة دمشق، 1950: 118. ترجمة سلمان أبو ستة الذي وافاني بالاقتباس مشكورًا.
50- وردت المعلومة في صحيفة هآرتز بتاريخ 07/ 02/ 2001.
51-State Department, special report on 'Ethnic Cleansing', 10 May 1999.
52-United Nations, 'Report Following Security Council Resolution 819', 16 April 1993.
53-Drazen Patrovic, 'Ethnic Cleansing – An Attempt at Methodology', European Journal of International Law, 5360-342 :(1994) 3/.

54-See for Instance, Norman Naimark, A Century of Hatred:Ethnic Cleansing in Modern Europe (Cambridge: Harvard University Press, 2000).

المسارد

الأسماء

أ

آب يهوشوا 67، 94.
آرييل شارون 52، 53، 147، 149، 156.
آرييه راتنر 128، 130.
آفي شليم 91، 96، 106.
آني ريه-غولدزيغر 106.
أبو جميل 205.
أبو حسن 206.
أبو خالد 205، 206، 224.
أبو فهمي 88، 202، 205، 206، 223، 224.
أرنون صوفر 43.
أفغادور فلدمَن 83، 84.
ألدو مورو 214.
أماتزيا أطلس 81، 82
أمير بيريز 146، 146
أنطون شماس 108
أنيس علي جربان 203، 204.
أوري رام 42.
إيتيان باليبار 103.
إيلي شمعوني 195، 200.
إيهود أولمرت 53، 146، 149.

إيهود باراك 50، 52، 53، 58، 165.
إيهود يِآري 62.

ب

باراك أوباما 150.
بلفور 179.
بنحاس سابير 165.
بنيامين بن إليازر 57.
بنيامين نتنياهو 52.
بني مُرِس 45، 64، 72، 97.
بودوين دوبير 103.
بولس فرح 136.

ت

تِدي كَتْس 77، 87، 92، 102، 104، 105، 108، 113، 130، 195، 198، 221.
توفيا لِشنسكي 199، 202، 204، 221.
تيودور هرتسل 15، 17، 18.

ج

جاك غودي 103.
جاكلين روز 21.
جاكوب كاتريل 101.
جان-مارك ليفي-لوبلون 104.
جِلاّد شاليط 151، 153.
جَميلة إحسان 204، 223.
جنيفر هايمان 106.
جوجو أبو دبول 60.
جوديث بتلر 103.
جورج دبليو بوش 147.
جوزيف مكارثي 86.
جون دوغار 151.
جويل سكُلنِك 199، 201، 222

ح

حسن عبد المالك 222.

خ

خليل جميل 222.
خليل ريناوي 61.

د

دان حالوتس 165.
دانيال كوهين 102.
درورا بلبل 81.
دُنلد رامسفيلد 147.
دورون ألموغ 166.
ديفيد أوزونوف 101.
ديفيد سيدون 104.

ر

رافيف دروكر 145.
ران كوهين 107.
رُجر أوِن 30.

ز

زهدي أبو ندى 204، 222.

س

سامي زبيدة 104، 128.
سمحا فلابان 32.

ش

شاؤول داغان 200.
شحادة شلا 137.
شلومو أرغوف 12، 147.
شمشون مشفِتز 198، 202.
شورى خليل 204، 223.

ص

صدام حسين 85.

ع

علي جربان 203، 204، 222.
علي مزاوي 12.

ف

فرانسيس وولف 104.
فكتور خياط 137.
فوزي القاوقجي 197.
فوزي محمد طنج 203، 222.
فوزي نمر 39.
فيبر 25.
فيدال ناكيت 103.

ك

كارميلا مناشي 63
كايز فيرو 78

ل

لورد هو-هو 95.

م

مادلين ريبيرو 103.
مارتن بوبر 18.
مارتن سبينسكي 104.
ماركس 24.
مايكل غروس 127.
محمد أبو صالح 203، 222.
محمد نمر الخطيب 206.
مردخاي سُكلر 201، 204، 206، 222.
مصطفى أبو مصري 203، 222.
مناحيم بيغن 147.
منفرد والتر 104.
موراني محسن 204، 223.
موشيه ليساك 43.
ميخا ليشيم 130.
ميكا فيتكون 199، 221.

ن

نجية أيوب 205.
نمر ديب 204.
نيرا يوفال-ديفيز 104.

هـ

هنري كورن 104.

ي

ياسر عرفات 37، 38، 39، 169.
ياسوماسا كوردوا 109.
يافا ياركوني 97.
ياكوف إبشتاين 199، 200، 203، 204.
يتساك رابين 17، 52، 53، 68، 72.

يسرى أبو هنا 222.
يهودا هايوت 128.
يهوشوا بوراث 28.
يورام غاون 60.
يوسف الجاني 122.
يوسف غراف 201، 202، 222.
يوسف كوهين 202، 222.
يوسي بن أرتزي 84.
يوسي بيلين 33.
يوفال يوناي 129.

مسرد جغرافي

أ

أم زينات 195.
أنابوليس 38، 149.
إيرلندة الشمالية 12.
الأردن 11، 11، 28، 28، 31، 31، 119.

ب

البيرة 139.
باريس 37، 48، 50.
بيت حانون 152، 168.
بيك 209.

ت

تل أبيب 17، 34، 44، 61، 78، 107، 158، 166، 197.
تونس 37، 39، 40.

ج

الجليل الأعلى 134.
جبل الكرمل 15، 16، 134، 136، 141.
جبل هرتسل 17.
جسر الزرقا 203، 204.
جنين 63، 75، 92، 97، 134، 146، 168.

ح

حايريا 210.

خ

الخليل 55.

د

دوايمة 211.

ز

زيتا 77، 78.
زيكرون ياكوف 199، 200، 201، 202، 204.

س

سديروت 167.

ص

صحراء النقب 165.

صربيا الكبرى 209.

ط

طولكرم 63، 151.

ع

عين كريم 17.

غ

غوش كاتيف 166، 167.

ف

فيينا 20، 21، 107.

ق

القدس 17، 28، 31، 34، 39، 40، 65، 109، 121، 149، 188.
قبرص 39.
قيسارية 197، 202.

ك

كرواتيا 209.
كريات تيفون 134.
كوسوفو الغربية 209.

ل

لارنكا 39.

م

المملكة المتحدة 11، 12، 161، 162
مخيم اليرموك 199.
مرج ابن عامر 134.

ن

نتانيا 92.

هـ

هرتسليا 17.

و

الولايات المتحدة الأميركية 43.
وادي النسناس 136.
واشنطن 147، 178.

منظمات وهيئات

أ

أصدقاء إسرائيل العُمّاليين 11.
ألِف 107، 196.

ب

باليساد 47، 48، 49.
بتساليم 154، 220.

ت

تخنيُن 101، 102.

ج

الجامعة العبرية في القدس 28، 109.
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة 41.
جامعة أُكسفُرد 11، 28، 34، 94، 104، 110.
جامعة إكستر 160.
جامعة بوسطن 101.
جامعة تل أبيب 44، 61، 107.
جامعة حيفا 36، 77، 78، 80، 87، 91، 94، 95، 99، 100، 102، 104، 105، 106، 107، 113، 127، 128، 195.
جامعة فيينا 107.
جامعة لندن 128.
جامعة ميتشيغان 109.

ح

حركة الأمهات الأربع 54.
حزب كاديما 150.
حزب هاداش 73.

ش

الشين بيت 57، 169.

ص

صحيفة هآرتس 35، 67، 99.

ك

كلية سانت أنطني 29.

ل

لواء ألِكسَندروني 79، 81، 83، 87، 93، 195، 197، 198، 200، 202، 210.

م

المعهد النمساوي للشؤون الخارجية 107.
معهد ترومان لأبحاث السلام 109.
منظمة التحرير الفلسطينية 11، 12، 37، 38، 39، 50، 59.

First published 2010 by Pluto Press
345 Archway Road, London N6 5AA and
175 Fifth Avenue, New York, NY 10010

www.plutobooks.com

Distributed in the United States of America exclusively by
Palgrave Macmillan, a division of St. Martin's Press LLC,
175 Fifth Avenue, New York, NY 10010

Copyright © Ilan Pappe 2010

The right of Ilan Pappe to be identified as the author of this work has been asserted by him in accordance with the Copyright, Designs and Patents Act 1988.

British Library Cataloguing in Publication Data
A catalogue record for this book is available from the British Library

ISBN 978 0 7453 2726 6 Hardback
ISBN 978 0 7453 2725 9 Paperback

Library of Congress Cataloging in Publication Data applied for

This book is printed on paper suitable for recycling and made from fully managed and sustained forest sources. Logging, pulping and manufacturing processes are expected to conform to the environmental standards of the country of origin.

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

Designed and produced for Pluto Press by
Chase Publishing Services Ltd, 33 Livonia Road, Sidmouth, EX10 9JB, England
Typeset from disk by Stanford DTP Services, Northampton, England
Printed and bound in the European Union by
CPI Antony Rowe, Chippenham and Eastbourne

Out of the Frame

The Struggle for Academic Freedom in Israel

ILAN PAPPE

PlutoPress
www.plutobooks.com

مثّل نشر هذا الكتاب باللغة العربية لحظة مشحونة بالانفعالات لي، لحظة كنت أتطلع إليها لسنوات. هذا ليس بالكتاب الأول الذي يُنشر لي باللغة العربية، لكنه كتاب يتسم بطبيعة شخصية وبالتالي فهو يحمل أهمية خاصة في ما يتصل بحواري مع العالم العربي والشعوب العربية هذا الكتاب رحلة تنطلق من أعماق الصهيونية لتصل إلى جبهة النضال ضدها. ويحدوني الأمل في أن يتمكن القراء، من خلال هذه السردية الشخصية، من إدراك طبيعة الحركة الصهيونية، كما تبدو لدى النظر إليها من الداخل، وإدراك الإمكانات التي تتوفر لداعمي هذه الحركة لرؤيتها من خلال عيون ضحاياها، ولاسيما الشعب الفلسطيني.

أعتقد أن هذا الكتاب يُظهر أنه، ولكي يفهم المرء طبيعة القمع والتأثير المدمّر الذي تخلّفه الصهيونية في أرض فلسطين، يتعيّن عليه تبنّي قاموس جديد ومنظور أخلاقي جديد، والأهم من ذلك كله، يتعيّن عليه أنسنة الشعب الذي علّموه ولقّنوه كيف يجرده من طبيعته الإنسانية.

لقد كان للصداقات الحميمة التي ارتبطت بها مع فلسطينيين؛ إلى جانب دراستي للغة العربية وعضويتي لأمد طويل في أحزاب اشتراكية وشيوعية وإقامتي في الخارج ردحاً من الزمن، الفضل الكبير في تمكيني من رؤية الواقع. لكنني، إلى جانب ذلك، تأثرت بما اطّلعت عليه في السجلات التاريخية. فباعتباري مؤرخاً محترفاً، انتابني الذهول أمام عمق التضليل الذي استند إليه المشروع الصهيوني وشموله. انصب اهتمامي على نحو خاص على أحداث عام 1948، وعندما اكتشفت كيف جرى الترحيل الممنهج للفلسطينيين، وأدركت أن هذا الترحيل لم يتوقف إلى اليوم، وجدت نفسي أمام خيارين: إما المشاركة في الجريمة، أو مواجهتها بكل ما أوتيت من قوة فاخترت الحل الثاني. تعرضت للطرد من الجامعة التي كنت أعمل فيها، واضطررت لمغادرة البلاد. لكن، لا يمكن لكل ذلك، ولا حتى للتهديد بالقتل، أن يغيّر رأي المرء عندما يقرر الإحجام عن المشاركة في ارتكاب جريمة. والتطهير العرقي الذي تعرّض له الفلسطينيون، جريمة ضد الإنسانية.

"إيلان بابيه"

ILAN PAPPE

OUT OF THE FRAME

THE STRUGGLE FOR ACADEMIC FREEDOM IN ISRAEL

شركة قدمس للنشر والتوزيع (ش م م)
www.cadmusbooks.net
www.darcadmus.net

ISBN 978-9953-417-26-4
9 789953 417264

http://www.arabicebook.com/publishers/publisherbooks.aspx?pid=5